



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السادسة والأربعون (١٤ آب/أغسطس
- ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الحادية والستون

الملحق رقم ١٦ (A/61/16)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والستون
الملحق رقم ١٦ (A/61/16)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السادسة والأربعون (١٤ آب/أغسطس -
٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

المحتويات

| الفقرات | الصفحة |
|--|---------|
| أولا - تنظيم الدورة | ٢٢-١ |
| ألف - جدول الأعمال | ٦-٢ |
| باء - انتخاب أعضاء المكتب | ١١-٧ |
| جيم - الحضور | ١٦-١٢ |
| دال - الوثائق | ١٧ |
| هاء - اعتماد تقرير اللجنة | ٢٢-١٨ |
| ثانيا - مهام البرامج | ٣٩٤-٢٣ |
| ألف - أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٤ | ٣٥-٢٣ |
| باء - الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ | ٣٦٠-٣٦ |
| الجزء الأول: موجز الخطة | ٥٣-٣٦ |
| البرنامج ١: شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات | ٥٩-٥٤ |
| البرنامج ٢: الشؤون السياسية | ٧٢-٦٠ |
| البرنامج ٣: نزع السلاح | ٧٩-٧٣ |
| البرنامج ٤: عمليات حفظ السلام | ٨٩-٨٠ |
| البرنامج ٥: استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية | ٩٣-٩٠ |
| البرنامج ٦: الشؤون القانونية | ١٠٣-٩٤ |
| البرنامج ٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية | ١٢١-١٠٤ |
| البرنامج ٨: أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية | ١٣٠-١٢٢ |

| | | |
|-----|---------|--|
| ٣٨ | ١٤٣-١٣١ | دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا . |
| ٤١ | ١٥٨-١٤٤ | التجارة والتنمية |
| ٥١ | ١٧٢-١٥٩ | البيئة |
| ٥٦ | ١٨٣-١٧٣ | المستوطنات البشرية |
| | | المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة |
| ٥٨ | ١٩٤-١٨٤ | الجنائية |
| ٦١ | ٢١٤-١٩٥ | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا |
| ٦٥ | ٢٣٠-٢١٥ | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ |
| ٧٣ | ٢٤٥-٢٣١ | التنمية الاقتصادية في أوروبا |
| | | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة |
| ٧٥ | ٢٦١-٢٤٦ | البحر الكاريبي |
| ٧٩ | ٢٦٩-٢٦٢ | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا |
| ٨٦ | ٢٨٧-٢٧٠ | حقوق الإنسان |
| ١٠٨ | ٢٩٩-٢٨٨ | توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين |
| ١١٢ | ٣٠٦-٣٠٠ | اللاجئون الفلسطينيون |
| ١١٥ | ٣١٦-٣٠٧ | المساعدة الإنسانية |
| ١٢٠ | ٣٢٤-٣١٧ | الإعلام |
| ١٢٢ | ٣٣٩-٣٢٥ | خدمات الإدارة والدعم |
| ١٣٢ | ٣٤٦-٣٤٠ | الرقابة الداخلية |
| ١٣٥ | ٣٥٣-٣٤٧ | الأنشطة المشتركة التمويل |
| ١٣٨ | ٣٦٠-٣٥٤ | السلامة والأمن |
| ١٣٩ | ٣٩٤-٣٦١ | جيم - التقييم |
| | | ١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها |
| ١٣٩ | ٣٧٠-٣٦١ | والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة |

| | | |
|-----|---------|---|
| | | ٢ - التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ |
| ١٤١ | ٣٧٧-٣٧١ | الأهداف الواردة في إعلان الألفية |
| ١٤٣ | ٣٨١-٣٧٨ | ٣ - مدى جدوى التقييم المواضيعي التحريبي |
| ١٤٤ | ٣٨٨-٣٨٢ | ٤ - تقييم متعمق للشؤون السياسية |
| | | ٥ - الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات بشأن التقييم المتعمق لبرنامج |
| ١٤٥ | ٣٩٤-٣٨٩ | قانون البحار وشؤون المحيطات |
| ١٤٧ | ٤٢٨-٣٩٥ | ثالثا - مسائل التنسيق |
| ١٤٧ | ٤٠٩-٣٩٥ | ألف - تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق .. |
| ١٥٠ | ٤٢٨-٤١٠ | باء - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقرير وحدة التفتيش المشتركة |
| ١٥٢ | ٤٣٩-٤٢٩ | رابعاً - تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها |
| ١٥٨ | ٤٤٠ | خامساً - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة |
| | | المرفقات |
| ١٦٠ | | الأول - جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين للجنة |
| ١٦١ | | الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة والأربعين |

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في مقر الأمم المتحدة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ودورتها الموضوعية في الفترة من ١٤ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد عقدت اللجنة ما مجموعه ١٩ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية.

ألف - جدول الأعمال

٢ - يرد جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين الذي اعتمده اللجنة خلال دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى)، في المرفق الأول من هذا التقرير.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٣ - وُجّه انتباه اللجنة في جلستها الأولى المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه إلى مذكرة الأمانة العامة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة، وهي ترد في الوثيقة E/AC.51/2006/L.2. وقررت اللجنة النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون: "تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (A/61/69) وفي التعليقات عليه التي أدلى بها الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (A/61/69/Add.1).

٤ - ووفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٠ التي وجهت فيها الجمعية العامة طلبا إلى الأمين العام ودعوة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في الوحدة، باتخاذ التدابير اللازمة لضمان إدراج التقارير الموضوعية للوحدة في إطار بنود جدول الأعمال الفنية الملائمة المتعلقة ببرامج عمل الجمعية والأجهزة والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والأجهزة التشريعية المختصة للمنظمات الأخرى المشاركة، قررت اللجنة النظر في التقرير في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، مسائل التنسيق، البند الفرعي (ب)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

برنامج العمل

٥ - في الجلسة الثانية المعقودة في ١٤ آب/أغسطس، وُجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة: حالة الوثائق (E/AC.51/2006/L.1/Rev.1) التي تتضمن قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

٦ - وفي الجلسة الثانية أيضا، كان معروضا على اللجنة ورقة غير رسمية تبين برنامج العمل الأولي والمؤقت لدورتها السادسة والأربعين. وأقرت اللجنة برنامج عملها لليومين الأولين، أي يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس. وفيما يتعلق بالفترة المتبقية من الدورة، واصلت اللجنة عملها على أساس برنامج عملها الأولي.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - في الدورة التنظيمية (الجلسة الأولى)، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة بالتركية السيدة نورما إيلين تايلور روبرتس (جامايكا) رئيسة للجنة في دورتها السادسة والأربعين.

٨ - وفي الجلسة الأولى أيضا، انتخبت اللجنة بالتركية الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب الدورة السادسة والأربعين: هارولد أجيمان (غانا) نائبا للرئيس، والسيد إيغور ف. فيسنكو (بيلاروس) مقررا.

٩ - وفي ٨ آب/أغسطس، أُبلغت أمانة لجنة البرنامج والتنسيق بمذكرة شفوية من البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة تفيد بأن المقرر المنتخب للدورة السادسة والأربعين لن يتمكن من حضور الدورة لظروف طارئة. ونتيجة لذلك، دُعي أعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية إلى تسمية مرشح.

١٠ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٤ آب/أغسطس، انتخبت اللجنة بالتركية رون آدم (إسرائيل) وأحمد فاروق (باكستان) نائبين للرئيس، وفاليري زدانوفيتش (بيلاروس) مقررا للجنة في الدورة السادسة والأربعين.

١١ - وفيما يلي أعضاء المكتب للدورة السادسة والأربعين للجنة:

الرئيس:

نورما إيلين تايلور روبرتس (جامايكا)

نواب الرئيس:

هارولد أجيمان (غانا)

رون آدم (إسرائيل)

أحمد فاروق (باكستان)

المقرر:

فاليري زدانوفيتش (بيلاروس)

جيم - الحضور

١٢ - حضر جلسات اللجنة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية:

| | |
|----------------------------|-------------------------|
| جزر القمر | الاتحاد الروسي |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | الأرجنتين |
| جمهورية كوريا | أرمينيا |
| جنوب أفريقيا | إسرائيل |
| زيمبابوي | إندونيسيا |
| السنغال | أوروغواي |
| سويسرا | جمهورية إيران الإسلامية |
| الصين | إيطاليا |
| غانا | باكستان |
| فرنسا | البرازيل |
| كوبا | البرتغال |
| كينيا | بلغاريا |
| المكسيك | بنن |
| الهند | بيلاروس |
| الولايات المتحدة الأمريكية | جامايكا |
| اليابان | الجزائر |
| | جزر البهاما |

١٣ - ومثل مراقبون الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:

| | |
|---|---------------------------|
| فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) | الأردن |
| فنلندا | إكوادور |
| كولومبيا | ألمانيا |
| ماليزيا | أنغولا |
| مصر | أوكرانيا |
| المملكة العربية السعودية | الجمهورية التشيكية |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا | الجمهورية العربية السورية |
| الشمالية | سلوفاكيا |
| النمسا | العراق |
| نيجيريا | غيانا |

١٤ - وحضر ممثلون عن اللجان الإقليمية والصناديق والبرامج التالية:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجان الإقليمية، مكتب نيويورك

صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٥ - وحضر الدورة كذلك وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ووكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ووكيل الأمين العام الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والمراقب المالي، والأمين العام المساعد للشؤون القانونية، ونائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونائب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ومدير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وكبار موظفي الأمانة العامة.

١٦ - ونوقشت البرامج و/أو أجزاء البرامج التالية من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالتداول عبر الفيديو: البرنامج ٢٤: خدمات الإدارة والدعم؛ البرنامج ١٠: التجارة والتنمية؛ البرنامج ١٩: حقوق الإنسان، البرنامج ١٣: المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، البرنامج ٥: استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والبرنامج ٢٦: الأنشطة المشتركة التمويل.

دال - الوثائق

١٧ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة والأربعين في المرفق الثاني من هذا التقرير.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٨ - في الجلسة ١٩ المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2006/L.4 و Add.1-37).

١٩ - وقبل اعتماد التقرير، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإسرائيل وكوبا. وأعرب ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عن تنصلهما من توافق الآراء.

٢٠ - وقدم أمين اللجنة إيضاحات بشأن المسائل التي أثرت فيما يتعلق بالنظام الداخلي والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تحكم إجراءات اللجنة.

٢١ - واعتمدت اللجنة مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين (E/AC.51/2006/L.4 و Add.1-37).

٢٢ - وبعد اعتماد مشروع التقرير، أدلى ببيانات ممثلو المكسيك والبرازيل وجنوب أفريقيا وجمهورية إيران الإسلامية وأوروغواي وإيطاليا وكينيا واندونيسيا وفرنسا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر البهاما والهند والأرجنتين والبرتغال والصين وجامايكا والجزائر والاتحاد الروسي وكوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجمهورية العربية السورية.

ثانيا - مهام البرامج

ألف - أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٢٣ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في تقرير الأمين العام بشأن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/61/64).

٢٤ - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقرير أداء البرامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢٥ - أثنت الوفود على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحسين تقرير أداء البرامج واستجابته لما طلبته الجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق من تحسين الإبلاغ عن الأداء والنهوض في الأمم المتحدة بثقافة تقوم على تحقيق النتائج. وأعرب عن الأسف لأن الاستعانة ببيانات أداء البرامج ليست قاعدة عامة وإنما هي أقرب للاستثناء.

٢٦ - ورحبت الوفود بالاستعمال الواسع للوصلات السريعة في الصيغة الإلكترونية من تقرير أداء البرامج المعروضة على الإنترنت باعتبار تلك وصلات وسيلة تمكن من الاطلاع بسرعة وسهولة على الوثائق ذات الصلة بهذا الموضوع والمعلومات المفصلة المتعلقة بأداء البرامج ومنجزات الأمم المتحدة. ورحبت الوفود أيضا بزيادة الاستعانة بالمعلومات المتعلقة بمدى ارتياح المتعاملين معها باعتبارها وسيلة لتقييم أداء الأمم المتحدة.

٢٧ - وأعادت الوفود تأكيد ضرورة الربط بين المعلومات المالية والمعلومات البرنامجية بحيث يمكن تقييم أداء البرامج بشكل أفضل. ووصف الربط بين المعلومات على هذا النحو بأنه مهم لنجاح نهج الإدارة التي تركز على تحقيق النتائج في المنظمة. وأشار إلى ضرورة تعزيز الجهود التي تبذلها الأمانة العامة في هذا المنحى.

٢٨ - وذكرت الوفود أن الدول الأعضاء استفادت من هذا التقرير في دعم عملية اتخاذ قراراتها بشأن الأولويات وأوجه التمويل حيث أنه تقرير وافي وشامل يقدم معلومات عن أكثر من ٣٣ ٠٠٠ من النواتج التي ترد في ٢٩ بابا بالميزانية مشفوعة بكشوف وتفاصيل. وهناك حاجة إلى تطبيق منهجية واضحة لقياس النواتج وتقديم تقارير بشأنها، بما في ذلك النواتج التي ليس من السهل إخضاعها للقياس الكمي. ومما حظي بالتقدير، إدراج نواتج التعاون التقني في باب مستقل من أبواب التقرير. وأعرب عن رأي يدعو إلى ضرورة أن تكون مؤشرات الإنجاز متوائمة تماما مع المنجزات المتوقعة لأشياء غالبا ما تكون غامضة. ويضاف إلى ذلك أنها غالبا ما لا تربط مباشرة بمقاييس للأداء، ولا بد من زيادة الاتساق.

٢٩ - ولوحظ مع الارتياح والتقدير أن المعدل الإجمالي لأداء الأمانة العامة وصل في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٩١ في المائة مقارنة بمعدل قدره ٨٥ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. الأمر الذي يجسد، حسبما ذكرته الوفود، التحسن الذي طرأ على تخطيط البرامج ويشكل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو زيادة الكفاءة في تنفيذ البرامج.

٣٠ - وقوبلت زيادة إشراك مديري البرامج بالثناء ولكن أشير في هذا الصدد إلى ضرورة مواصلة التحسين لكفالة تحقيق النتائج واستخدام الموارد على النحو الأمثل. وشُدّد على ضرورة تحسين تدريب كبار مديري البرامج على الإدارة القائمة على تحقيق نتائج. وأشار كذلك إلى ضرورة إقامة نظام في جميع أجهزة الأمانة العامة لدعم الإدارة القائمة على تحقيق نتائج.

الاستنتاجات والتوصيات

٣١ - أثنت اللجنة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لقيامه بتحسين تقرير أداء البرامج واستجابته لما طلبته الجمعية العامة، ولجنة البرنامج والتنسيق من تحسين الإبلاغ عن الأداء والنهوض في الأمم المتحدة بثقافة تقوم على تحقيق نتائج. وأوصت اللجنة أيضا الجمعية العامة بأن تطلب من الأمين العام كفالة أن يحسن جميع مديري البرامج وموظفيها أداءهم في مجال الاستعانة في اتخاذ القرارات بالبيانات المتعلقة بأداء البرامج.

٣٢ - وسلمت اللجنة بالتحسن الذي طرأ فيما يتصل بإصدار التقرير مقارنة بتقرير فترة السنتين السابقة، ولكنها لاحظت مع القلق أن التقرير لم يصدر وفقا لقاعدة الأسابيع الستة^(١)، وهي تشدد على ضرورة الامتثال لهذه القاعدة. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يشدد على ضرورة أن تقوم جميع الإدارات بتقديم المعلومات اللازمة في الوقت المناسب ليتسنى للدول الأعضاء أن تنظر في التقرير على النحو السليم وبمزيد من الفعالية.

٣٣ - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن تقرير أداء البرامج أدرج في كل باب إطارا يتضمن وصفا مختصرا للتحديات والعراقيل والأهداف التي لم تتحقق، على نحو ما طلبت اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام مواصلة بلورة هذه المعلومات وبخاصة فيما يتعلق بالأهداف التي لم تتحقق وذلك، لتحسين اتساق ما يقدم في جميع البرامج من معلومات وتوحيد طريقة عرضها.

٣٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام العمل على أن يولي في التقارير القادمة المتعلقة بأداء البرامج، مزيد من الاهتمام لجودة تنفيذ البرامج إلى جانب اهتمامها بالبارامترات الكمية. وشددت اللجنة على ضرورة تعزيز الرقابة على الجودة ومعايير التقييم في تنفيذ البرامج.

٣٥ - وشددت اللجنة على أهمية توخي نهج أكثر قدرة على الاستقراء والتحليل يركز على المشاكل القائمة فضلا عن إمكانات زيادة فعالية تنفيذ البرامج.

(١) القاعدة ١٣، الفقرة ٤ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/571/Rev.2).

باء - الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجزء الأول

موجز الخطة

٣٦ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في الجزء الأول، موجز الخطة، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6 (Part one)).

٣٧ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في الوثيقة.

المناقشة

٣٨ - أشير إلى أن الجمعية العامة أكدت في قرارها ٢٦٩/٥٨ على أن الإطار الاستراتيجي، الذي يتألف من جزء أول، وهو موجز الخطة، ومن جزء ثان، وهو الخطة البرنامجية لفترة السنتين، يشكل التوجيهات الرئيسية للأمم المتحدة في مجال السياسات. وأشير أيضا إلى أن الجمعية قررت في نفس القرار استعراض الإطار الاستراتيجي في دورتها الثانية والسنتين.

٣٩ - ولوحظ أن موجز الخطة ذو طابع عام، وأنه يوجز بعض الجوانب من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. وأعرب عن رأي مفاده أن تغطية عدد من المجالات في موجز الخطة لم تكن كافية، بما فيها القضاء على الفقر، واحتياجات أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وأزمة الشرق الأوسط، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونزع السلاح، وتغير المناخ، والعولمة، والعنصرية، والأمراض من قبيل الملاريا والسل. وأعرب عن القلق لأن الوثيقة لا تتضمن أهدافا أطول أجلا. وأشير إلى أن العديد من البرامج لا تنتهي بمرور فترة السنتين وأن إيراد أهداف أطول أجلا يعتبر عنصرا مهما في التنقيحات المعتمدة في القرار ٢٦٩/٥٨.

٤٠ - وأعرب عن رأي مفاده أن الجزء الأول يركز على الشكل، وأنه لا يقدم مع الأسف فكرة عن التحديات التي تواجهها المنظمة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الوثيقة ينبغي أن تتضمن أيضا الدروس المستفادة والتجارب الإيجابية المستخلصة من الفترة الماضية، وأن تورد استراتيجيات ترمي إلى إصلاح المنظمة. وأشير إلى أن الإطار الاستراتيجي سيعتمد أساسا لإعداد الميزانية، وأن الوثيقة تكتسي أهمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء ومديري البرامج.

٤١ - كما أشير إلى أن اللجنة لم تستطع في دورتها الرابعة والأربعين صياغة موقف محدد إزاء موجز الخطة السابق المقترح، ولم يُتخذ موقف محدد إلا إزاء الأولويات والخطة البرنامجية لفترة السنتين. وأعرب عن تأييد فكرة الإبقاء على الأولويات بالشكل المقترح لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤٢ - وتم الإقرار بوجود صلة بين الجزء الأول والجزء الثاني، والتشديد على أهمية مشاركة مديري البرامج في إعداد الجزء الأول. وأشير إلى أنه يتعين أن تبين الخطة البرنامجية الهدف من البرامج التي يتولى المسؤولية عنها مديرو البرامج، وأنه ينبغي، متى أمكن ذلك، ألا تخلط مع المسؤوليات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء. ولوحظ أن الممارسة المتبعة فيما يتعلق بالخطة البرنامجية لفترة السنتين تستدعي إدراج مؤشرات الإنجاز، لا خطوط الأساس والغايات. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إيلاء المزيد من الأهمية لتحديد المعايير، مع مراعاة ذلك في الولايات التشريعية. وأعرب عن القلق إزاء قيام عدد قليل فقط من الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة باستعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين وتقديم توصيات بشأنها. ولوحظ أنه يتعين القيام بالمزيد من الجهود في مجال تقييم البرامج، وأنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد.

٤٣ - وأشير إلى أن هذه الخطة هي الثالثة التي استخدم فيها الإطار المنطقي، وجرى التشديد على الحاجة إلى مزيد من الاتساق بين البرامج. وأشير إلى أن بعض مؤشرات الإنجاز تبدو ملائمة ومفيدة، بينما تحتاج مؤشرات أخرى إلى الصقل. وجرى التسليم بوجود تحسن، ومع ذلك أشير إلى أن الحاجة تستدعي، في بعض الحالات، صقل مؤشرات الإنجاز، التي لا تكون مربوطة أحياناً بالإنجازات المتوقعة.

٤٤ - وأشير إلى أنه ينبغي تغيير "هدف المنظمة" إلى "هدف البرنامج الفرعي" في كل الوثيقة المعنونة "الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩" وجرى إيضاح أن هذا التعديل من شأنه أن يسمح للجنة بأن تحدد أهدافاً معينة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وأن تميز بين أهدافها وبين أهداف المنظمات، مما يعزز المسؤولية الإدارية للأمانة العامة.

٤٥ - وأشير إلى أن أحد الوفود امتنع عن المشاركة في مناقشة مقترحات لغوية حول الإطار الاستراتيجي ما لم يتم إحراز تقدم ملموس وذي مغزى في أساليب وإجراءات عمل اللجنة. وأشير في نفس الوقت، إلى أن الإحجام عن مثل هذه المساهمات لا يوفر الدعم اللازم، وجرى الاحتفاظ بالحق في اتخاذ موقف في هذه القضايا، ريثما يتم تقييم الإنجازات الشاملة في نهاية الدورة السادسة والأربعين للجنة. وفضلاً عن ذلك ورد أن الوفد أكد أنه

سيظل ينظر إلى المسألة بعقل مفتوح إلى أن تقدم لجنة البرنامج والتنسيق تقريرها إلى اللجنة الخامسة في فترة لاحقة من هذا العام.

٤٦ - وأشار إلى أن النظر في الوثيقة A/60/537 يتمشى مع المقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة من قبل، حسبما أشار إليه في الوثيقة A/61/131.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٧ - شددت اللجنة على أن موجز الخطة ينبغي أن يتضمن الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية ضمان فهم الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان الألفية ونتائج مؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية فهما دقيقا وإبرازها في موجز الخطة القادمة.

٤٨ - وأوصت اللجنة، بأن تقوم الأمانة العامة، في مرحلة إعداد الإطار الاستراتيجي، بصياغة الإنجازات المتوقعة بطريقة تضمن مراعاة جميع الأنشطة والنواتج المعتمدة من الدول الأعضاء في مرحلة إعداد الميزانية.

٤٩ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بتشجيع مديري البرامج على مواصلة بذل جهودهم لتحسين الجوانب النوعية من مؤشرات الإنجاز حتى يتسنى تحسين تقييم التغييرات النوعية في الخدمات المقدمة.

٥٠ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في خطط برامج فترة السنتين المقبلة جدولاً يحتوي على معلومات عن كل برنامج، ويبين الكيانات المسؤولة عن كل برنامج فرعي.

٥١ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على أولويات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الواردة في الفقرة ٩ من موجز الخطة.

٥٢ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام تنقيح موجز الخطة (الجزء الأول) من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لضمان استيعابها التام للأهداف الطويلة الأجل للمنظمة بناء على الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٥٣ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة باستعراض موجز الخطة (الجزء الأول) من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كي يبرز بشكل أكثر دقة الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة.

البرنامج ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

- ٥٤ - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة، المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6 (prog.1)).
- ٥٥ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ٥٦ - أعرب المشاركون في المناقشة عن تأييد عام للبرنامج المقترح، وأقروا بأهمية الخدمات التي تقدمها إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات إلى الدول الأعضاء في نيويورك وفي مراكز العمل الأخرى التي تقدم فيها خدمات المؤتمرات، وهي جنيف وفيينا ونيروبي. وأشير مع الثناء إلى تدابير الإصلاح التي اضطلعت بها الإدارة لتحسين أدائها وتضمين البرنامج ما ورد من آراء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١). وأعرب المشاركون عن شواغلهم إزاء الكيفية التي ستكفل بها الإدارة المساواة في المعاملة بين جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، كما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٣٦. ورتي أنه ما زالت هناك حاجة إلى تحسين خدمات المؤتمرات في نيروبي، وأثيرت استفسارات بشأن مدى كفاية التقدم المحرز في معالجة مسألتين طويلتي الأمد هما تعيين المترجمين الشفويين وتعزيز وحدة تكنولوجيا المعلومات في مجال خدمات المؤتمرات.
- ٥٧ - وشدد على أهمية تحسين الإدارة لمستوى التنسيق والاتصال في مجال خدمات المؤتمرات وتجنب التداخل والازدواجية بين المقر ومراكز العمل التي تقدم فيها خدمات المؤتمرات وهي جنيف وفيينا ونيروبي. وأثير موضوع الاستعانة بخدمات المصادر الخارجية في خدمات المؤتمرات من قبيل خدمات المستقلين والمتعاقدين، وطرح مسألة ما إذ كانت تتبع نهج مختلفة في مراكز العمل الأخرى التي تقدم فيها خدمات المؤتمرات. وأعرب عن القلق إزاء تأثير الاستعانة بالمصادر الخارجية على موظفي الإدارة.
- ٥٨ - وأعرب عن آراء تؤيد الإطار الاستراتيجي المقترح. بيد أنه، على الرغم من إبداء تأييد عام للتوجه العام للبرنامج، فقد أعرب عن القلق لأن الإطار المنطقي للخطة البرنامجية ذو معايير موحدة لدرجة مفرطة ولا يتيح بالتالي تلبية الاحتياجات المحددة لخدمة المؤتمرات المبرجة لكل مركز من مراكز العمل بصورة كافية. وأعرب عن القلق أيضا إزاء عدم التشديد

بما فيه الكفاية في الإطار المنطقي على جودة الوثائق وخدمات المؤتمرات أو على ضرورة تحسين إصدار وثائق الهيئات التداولية في مواعيدها. وبصدد مؤشرات إنجاز البرنامج، أعرب عن تأييد اعتماد استقصاءات المتعاملين. بيد أن البعض رأى أن البرنامج يفتقر إلى استراتيجية واضحة لتوفير آلية بديلة فعالة للدول الأعضاء لتقييم أداء الإدارات، كما هو مطلوب في الفقرة ٤ من الفرع باء من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٠ ب.أ. ورئي أنه ينبغي تحسين مضمون الاستبيان المعتمد حالياً في الاستقصاءات وتوسيع نطاقه، وإجراء الاستقصاءات بانتظام. وأثيرت أيضاً مسألة كيفية زيادة توفير خدمات المؤتمرات إلى المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على سرد البرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١-٣

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "وإصدار الوثائق في حينها" بعبارة "توفير وثائق عالية الجودة في حينها وبجميع اللغات الرسمية، فضلاً عن تقديم خدمات مؤتمرات عالية الجودة للدول الأعضاء في جميع مراكز العمل، وتحقيق تلك الأهداف بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية من حيث التكاليف".

الفقرة ١-٤

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

"وستوفر التدابير الفعالة التي ستتخذها الإدارة سعياً إلى الحصول من الدول الأعضاء على تقييم لجودة خدمات المؤتمرات المقدمة إليها، باعتبار ذلك مؤشراً رئيسياً من مؤشرات أداء الإدارة، ستوفر فرصاً متساوية للدول الأعضاء لتقديم تقييماتها بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست وسيكون ذلك في امتثال تام لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

ألف - إدارة المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي ١

شؤون الجمعية العامة والجلسات الاقتصادية والاجتماعي

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: " (أ) انخفاض عدد الشكاوى التي ترد من ممثلي الدول الأعضاء لدى الهيئات الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء بشأن عقد الجلسات وكذلك بشأن مستوى وجودة الخدمات السكرتارية الفنية".

الفقرة ١-٥

في الفقرة الفرعية (أ)، تحذف كلمة "تعزيز" وعبارة "وتنشيطها".

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "تحقيق تحسن عام في" بكلمة "تحسين".

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (هـ) بما يلي: " (هـ) زيادة توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: " (أ) انخفاض عدد الشكاوى التي ترد من ممثلي الدول الأعضاء لدى الهيئات الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء بشأن جودة خدمات المؤتمرات".

يحذف المؤشر (د) "٣".

في بداية المؤشرين (هـ) "١" و (هـ) "٢"، تدرج كلمة "زيادة".

الاستراتيجية

الفقرة ٦-١

في الفقرة الفرعية (ز)، يحذف ما يلي عبارة "خدمات المؤتمرات" ويستعاض عنه بالعبارة التالية:

"وفقا للولايات التشريعية، لتخطيط وتجهيز ورصد وإدارة الوثائق وخدمات الاجتماعات بقدر أكبر من الفعالية، مع إطلاع الجمعية العامة أولاً بأول على التكنولوجيات الجديدة التي يمكن استخدامها في المنظمة لتحسين توقيت وجودة الخدمات المقدمة".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي: " (ب) جودة خدمات التحرير والترجمة التحريرية وفعاليتها من حيث التكاليف".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: " (أ) انخفاض عدد الشكاوى التي ترد من ممثلي الدول الأعضاء لدى الهيئات الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء والإدارات المستفيدة بشأن جودة خدمات الترجمة التحريرية والتحرير".

الاستراتيجية

الفقرة ٧-١

في الجملة الثانية، تحذف كلمة "تعزيز" وتستبدل بعبارة "جودة و".
في الفقرة الفرعية (د)، تحذف كلمة "حالصة" بعد عبارة "إنجاز العمليات بوسائل إلكترونية".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في بداية الإنجاز المتوقع (ب)، تدرج عبارة "ضمان الجودة و".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: ”(أ) انخفاض عدد الشكاوى التي ترد من ممثلي الدول الأعضاء لدى الهيئات الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء والإدارات المستفيدة بشأن جودة خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية وخدمات النشر“.

الاستراتيجية

الفقرة ١-٨

في نهاية الفقرة (ب)، تضاف عبارة ”لتحسين الجودة والتوقيت“.

باء و جيم و دال - إدارة المؤتمرات، جنيف، وفيينا، ونيروبي

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة ”تحقيق تحسن عام في“ بكلمة ”تحسين“.

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (هـ) بما يلي: ”(هـ) زيادة توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء“.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: ”(أ) انخفاض عدد الشكاوى التي ترد من ممثلي الدول الأعضاء لدى الهيئات الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء بشأن جودة خدمات المؤتمرات“.

يحذف المؤشر (د) ”٣“

في بداية المؤشرين (هـ) ”١“ و (هـ) ”٢“، تدرج كلمة ”زيادة“.

الاستراتيجية

الفقرة ١-٩

في الفقرة الفرعية (و)، يحذف ما يلي عبارة "خدمة المؤتمرات" ويستعاض عنه بالعبارة التالية:

"، وفقا للولايات التشريعية، لتخطيط وتجهيز ورصد وإدارة الوثائق وخدمات الاجتماعات بقدر أكبر من الفعالية، مع إطلاع الجمعية العامة أولاً بأول على التكنولوجيات الجديدة التي يمكن استخدامها في المنظمة لتحسين توقيت وجودة الخدمات المقدمة".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي: "ب) ضمان جودة وفعالية خدمات التحرير والترجمة التحريرية من حيث التكاليف".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: "أ) انخفاض عدد الشكاوى التي ترد من ممثلي الدول الأعضاء لدى الهيئات الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء والإدارات المستفيدة بشأن جودة خدمات الترجمة التحريرية والتحرير".

الاستراتيجية

الفقرات ١-١٠ و ١-١٣ و ١-١٦

في الجملة الثانية، تدرج عبارة "جودة و" بعد كلمة "تعزيز".

في الفقرة الفرعية (د)، تحذف كلمة "حالصة" بعد عبارة "إنجاز العمليات بوسائل إلكترونية".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في بداية الإنجاز المتوقع (ب)، تدرج عبارة "ضمان الجودة".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: " (أ) انخفاض عدد الشكاوى التي ترد من ممثلي الدول الأعضاء لدى الهيئات الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء والإدارات المستفيدة بشأن جودة خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية وخدمات النشر".

الاستراتيجية

الفقرات ١١-١ و ١٤-١ و ١٧-١

في نهاية الفقرة الفرعية (ب)، تدرج عبارة "لتحسين الجودة والتوقيت".

البرنامج ٢

الشؤون السياسية

٦٠ - نظرت اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/61/6 (Prog. 2)).

٦١ - وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٦٢ - جرى الإعراب عن التقدير والتأييد للأعمال التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية من خلال برامجها الفرعية المختلفة والمساعدى الحميدة للأمين العام.

٦٣ - وجرى التأكيد على أن أهم أدوات المحافظة على السلم والأمن الدوليين هي اتخاذ تدابير وقائية أكثر تنسيقاً وسلمية، مما يشمل بذل جهود دبلوماسية. وجرى الإعراب عن التأييد للأنشطة التي تركز على منع نشوب الصراعات، واحتوائها وحلها، وكذلك للأنشطة التي تهدف إلى إعادة بناء السلام بعد حل الصراعات. وجرى الإعراب عن الرأي الذي مفاده أن القدرة على اتخاذ إجراءات للإنذار المبكر والحيلولة دون نشوب الصراعات، مما يشمل دور المساعدى الحميدة الذي يقوم به الأمين العام، لها أهمية أساسية بالنسبة لأعمال إدارة الشؤون السياسية. وقد أُشير إلى أن الدبلوماسية الوقائية تواجه تحديات رئيسية وتحتاج إلى موارد وإلى أفكار ابتكارية. وجرى التشديد على أن التدابير الوقائية أكثر فعالية من حيث التكاليف، مقارنة بعمليات حفظ السلام، في صون السلم والأمن الدوليين.

٦٤ - وأعرب عن التأييد لأنشطة إعادة بناء السلام بعد حل الصراعات، وخاصة في البلدان الخارجة من حالات الصراع. ولوحظ أن النتائج الإيجابية للأعمال التي تقوم بها المنظمات الإقليمية بالنسبة لمنع الصراعات واحتوائها وحلها لها أهمية ويتعين إظهارها في الخطة الإنمائية لفترة السنتين.

٦٥ - وأعرب عن التقدير والتأييد للأعمال الهامة التي قامت بها الإدارة في تعزيز الديمقراطية وتقديم المساعدة في إجراء الانتخابات، وخاصة في البلدان التي انتهت فيها حالات الصراع. وجرى التأكيد على أنه ينبغي مواصلة هذه الأعمال.

٦٦ - وأعرب عن التأييد للأعمال التي اضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي ٣، شؤون مجلس الأمن، والتي كانت لها بالنسبة للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن نفس ما لها من أهمية بالنسبة للدول الأعضاء في المجلس. وقد لوحظ أنه كان من الضروري أن تبحث إدارة الشؤون السياسية من جديد المسائل التي لها صلة بتطبيق الجزاءات.

٦٧ - وجرى الإعراب عن آراء تؤيد ولاية اللجنة الخاصة المعنية بمحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وكذلك الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة بالنسبة لتنفيذ الإعلان. وجرى الإعراب عن آراء مفادها أن الجمعية العامة هي التي أنشأت اللجنة الخاصة وأنه يجب أن تواصل تلك اللجنة القيام بوظائفها وفقا لولايتها التي حددها الجمعية العامة إلى أن تصبح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الستة عشر جميعها مستقلة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه حسبما سبق أن أشير إليه في سياق استعراض ولايات المنظمة المطلوب في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٦٣ ب))، ينبغي تقليل عدد أعضاء اللجنة الخاصة أو إلغاء اللجنة.

٦٨ - وأعرب عن آراء تؤيد الأنشطة التي اضطلع بها بالنسبة لقضية فلسطين ولحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وجرى أيضا الإعراب عن القلق إزاء الوضع الراهن في الشرق الأوسط. وأشار إلى أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد أنشأتها الجمعية العامة وأنه يجب أن تنفذ اللجنة ولايتها طبقا لذلك إلى أن يتم حل قضية فلسطين. وأشار أيضا إلى أن الجهود الرامية إلى زيادة وعي المجتمع الدولي ودعمه ذي الصلة، لها أهمية في التوصل إلى حل لقضية فلسطين. وقد لوحظ أن الأنشطة التي تقوم بها كل من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين ليست متوازنة ولا تُسهم في الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية الدبلوماسية بالنسبة للشرق الأوسط وفي هذا الصدد أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إلغاء اللجنة والشعبة.

٦٩ - وأعرب عن التأييد لدور الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط الذي يقوم به مكتب المنسق الخاص.

٧٠ - وأشار إلى أن بعض الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز بحاجة إلى المزيد من التحسين والصقل.

٧١ - وطلب توضيح بشأن ما إذا كانت إدارة الشؤون السياسية تستخدم صندوق الديمقراطية وبشأن طبيعة مشاركتها. وقد أبلغت اللجنة بأن أحد موظفي إدارة الشؤون السياسية يرأس لجنة استعراض المشاريع.

الاستنتاجات والتوصيات

٧٢ - أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديل التالي:

البرنامج الفرعي ١

منع نشوب الصراعات واحتوائها وحلها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (ب) بعبارة "إبقاء عمليات السلام على مسارها".

البرنامج ٣

نزع السلاح

٧٣ - نظرت اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ٣، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog. 3)).

٧٤ - وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٧٥ - رحبت اللجنة بعرض سرد البرنامج ٣. وأعرب عن التقدير لعمل إدارة شؤون نزع السلاح وما تبذله من جهود في مجالات نزع السلاح وتحديده وعدم انتشار الأسلحة. وأعرب عن التأييد بوجه عام لبرنامج نزع السلاح، وإن كان قد أشير إلى أن التقرير ينبغي أن يتقيد بالولايات وبالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأعرب عن رأي مفاده

أن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين تشدد على عدم انتشار الأسلحة بدرجة أكبر من تشديدها على نزع السلاح بوجه عام، وأنه ينبغي التعبير بوضوح عن الأولوية التي يتسم بها نزع السلاح. وحث البعض على تحقيق توازن في الاهتمام بين أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية.

٧٦ - وأعرب عن القلق من أنه لم يتم التشديد في الخطة المقترحة على جهود المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح. وأوضح البعض أنه ينبغي إجراء تقييم لعمل المراكز لتحديد ما إذا كان من الممكن إدخال أي تحسينات عليها.

٧٧ - وجرى الترحيب بمبادرة الإدارة للتوسع في استخدام وسائط الإعلام الالكترونية لنشر المعلومات وتبادلها، وبخاصة نشرها على الجمهور العام. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي توفير قائمة بالبلدان التي صدقت على معاهدات واتفاقات نزع السلاح. كما طلب تقديم توضيحات فيما يتصل بالعلاقة بين الإدارة ومؤتمر نزع السلاح والتنسيق بين الهيئتين. وأبلغت اللجنة بأن أمانة المؤتمر، الموجودة في جنيف، هي جزء من الإدارة.

٧٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز المفرطة في الغموض بما يحول دون الاستفادة منها في قياس الإنجازات المتوقعة. وحث البعض على وضع مستويات مرجعية وأهداف واقعية يمكن قياسها.

الاستنتاجات والتوصيات

٧٩ - أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ٣، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٣-٢

تُنقح الفقرة ليصبح نصها كما يلي:

٣-٢ ويستمد هذا البرنامج ولايته من الأولويات المنصوص عليها في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بميدان نزع السلاح بما في ذلك الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د ١٠/٢). كما يسترشد البرنامج بإعلان الأمم المتحدة للألفية (انظر القرار ٥٥/٢). كما يسترشد البرنامج بإعلان الأمم المتحدة للألفية

(انظر القرار ٢/٥٥)، ويأخذ في الاعتبار القرارات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة. ولا تزال أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، تشكل الشاغل الرئيسي للمنظمة. كما أن نزع السلاح التقليدي، وخاصة فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الرئيسية، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، والألغام الأرضية، ظل يحظى باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية“.

البرنامج الفرعي ١

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

هدف المنظمة

يُنقح الهدف ليصبح نصه كما يلي:

”دعم المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك منع الانتشار بجميع جوانبه، وتقديم الدعم، حسب طلب الدول الأعضاء، للاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح في هذه المجالات“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُنقح الإنجاز المتوقع (أ) ليصبح نصه كما يلي:

”(أ) تعزيز نوعية الخدمات التنظيمية والفنية المقدمة لمؤتمر نزع السلاح ومؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك عدم الانتشار بجميع جوانبه“.

يُنقح الإنجاز المتوقع (ب) ليصبح نصه كما يلي:

”(ب) تعزيز المساعدة في تنفيذ القرارات والتوصيات وبرامج العمل المعتمدة في مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح“.

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (ج) ”١“، بعد عبارة ”الدول الأعضاء“، تُضاف عبارة ”، وبخاصة البلدان النامية“.

البرنامج الفرعي ٢

أسلحة الدمار الشامل

هدف المنظمة

يُنقح الهدف ليصبح نصه كما يلي: ”تشجيع ودعم جهود نزع السلاح ومنع الانتشار بجميع جوانبه جوانبه، ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في دعم المعاهدات القائمة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل“.

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُنقح الإنجاز المتوقع (ب) ليصبح نصه كما يلي: ”(ب) استفادة الدول الأعضاء من المعلومات بشأن القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، بما في ذلك الاتجاهات والتطورات الجديدة، وكذلك المعلومات المتعلقة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد في الأعمال الإرهابية“.

يُنقح الإنجاز المتوقع (ج) ليصبح نصه كما يلي: ”(ج) زيادة وعي الدول الأعضاء بالحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صلب البرنامج الفرعي وأنشطته“.

مؤشرات الإنجاز

يُنقح مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح نصه كما يلي: ”(ج) زيادة النسبة المئوية لتمثيل المرأة في أفرقة الخبراء الحكومية التي تشكلها الجمعية العامة، وفي المناسبات التي ينظمها الفرع“.

الاستراتيجية

الفقرة ٣-٨

تُنقح الفقرة الفرعية (ج) ليصبح نصها كما يلي:

”(ج) تعزيز التعاون وفقا للترتيبات القائمة مع الوكالة الدولية لطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الدمار الشامل للتجارب النووية، فضلا عن توسيع نطاق التفاعل

مع المجتمع المدني، وبخاصة المؤسسات البحثية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصاها“.

البرنامج الفرعي ٣

الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لترع السلاح)

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر جديد هو (ب) “٢” نصه كما يلي: “٢” نسبة الدول الأعضاء التي توفر معلومات إضافية عن المشتريات من الإنتاج الوطني والمخزونات العسكرية ريثما تعد الدول الأعضاء السجل“. يُعاد ترقيم المؤشر التالي تبعاً لذلك.

البرنامج الفرعي ٤

الإعلام والاتصال

مؤشرات الإنجاز

يُعاد تسمية المؤشر (ب) ليصبح (ب) “١”، ويُضاف مؤشر جديد هو (ب) “٢” نصه كما يلي:

“٢” حدوث زيادة، نتيجة للتدابير الاستباقية، في عدد ردود الدول الأعضاء على المذكرات التي تعممها الإدارة وتدعوها فيها إلى موافقتها بآرائها في القضايا المشار إليها في قرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الصدد أو المعلومات المطلوبة في تلك القرارات“.

البرنامج الفرعي ٥

نزع السلاح الإقليمي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج)، تُضاف عبارة “بجميع جوانبه“ بعد عبارة “عدم الانتشار“.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج)، تُدرج عبارة “بجميع جوانبه“ بعد عبارة “عدم الانتشار“.

الاستراتيجية

الفقرة ٣-١١

في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(و)، تُدرج عبارة "بجميع جوانبه" بعد عبارة "عدم الانتشار".

تُنقح الفقرة الفرعية (د) ليصبح نصها كما يلي: "(د) دعم تنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف القائمة والقرارات المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبه على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي".

الولايات التشريعية

يُضاف قرار الجمعية العامة التالي:

٢٤/٥٦ سين- نزع السلاح العام الكامل: المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ ولجنته التحضيرية

البرنامج ٤

عمليات حفظ السلام

- ٨٠ - نظرت اللجنة في جلستها الثامنة المعقودة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/61/6 (Prog.4)).
- ٨١ - وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

- ٨٢ - أعرب عن التأييد العام لبرنامج عمل إدارة عمليات حفظ السلام. وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن حفظ السلام يمثل أولوية من الأولويات الأساسية في عمل المنظمة.
- ٨٣ - وتم التأكيد على وجوب إيلاء سلامة وأمن الأفراد الذين يعملون في الميدان أولوية عليا، والإعراب عن تأييد النهج المتكامل والمنسق المتبع في حفظ السلام. ورحبت اللجنة بتعزيز التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام والمنظمات الإقليمية. كما أعرب عن التقدير لجهود الأمانة العامة في دعم تعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية.

٨٤ - وأكدت اللجنة على دعمها لعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسي في بعثات حفظ السلام، ولتنفيذ مدونة لقواعد السلوك بين حفظة السلام. كما تم التشديد على تدريب موظفي الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام وتحقيق التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي عند تعيين موظفي بعثات حفظ السلام.

٨٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن النشر السريع للعناصر العسكرية وعناصر الشرطة أمر أساسي لنجاح بعثات حفظ السلام. وأشار إلى ضرورة وجود تدفق مستمر للمعلومات من وإلى الدول الأعضاء، لا سيما البلدان المساهمة بقوات، في جميع مراحل عمليات حفظ السلام. وأشار إلى أن البرنامج ينبغي أن يتضمن أيضا أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمشاريع سريعة الأثر والتعمير بعد انتهاء الصراع والأنشطة الإنمائية.

٨٦ - وأعرب عن رأي مفاده أنه يمكن أن يدرج المزيد من المعلومات تحت البرنامج الفرعي ٥، تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، لا سيما فيما يتعلق بالولايات، والمجالات التي يغطيها، ومشاركة البلدان النامية في البرنامج الفرعي، ومدى التنسيق والتعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون نزع السلاح.

٨٧ - وقد أشير إلى أن بعض الانجازات المتوقعة وبعض مؤشرات الإنجاز تحتاج إلى المزيد من التنقيح.

الاستنتاجات والتوصيات

٨٨ - أوصت اللجنة بأن يولى اهتمام خاص لمسألة تعزيز سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة وأفرادها بمن فيهم حفظة السلام في الميدان، بالتنسيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، عند تنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج ٤.

٨٩ - وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٣

الشؤون العسكرية

الاستراتيجية

الفقرة ٤-٩

في نهاية الفقرة، تضاف عبارة "والإجراءات التي تتصدى للمسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط".

البرنامج الفرعي ٤

الشرطة المدنية

في الفقرة ٤-١٤، يستعاض عن عبارة "عمليات سلام جديدة" بعبارة "عمليات جديدة لحفظ السلام".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز متوقع جديد كما يلي:

"(ج) دعم الخدمات المستدامة للشرطة الوطنية في المجتمعات الخارجة من الصراعات".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز جديد كما يلي:

"(ج) ازدياد عدد المجتمعات الخارجة من الصراعات التي تطورت فيها المؤسسات والخدمات المستدامة للشرطة الوطنية".

الاستراتيجية

الفقرة ٤-١٤

تُحذف عبارة "مثل مؤشر سيادة القانون (ROLIX) لتقييم أنظمة العدالة الجنائية المحلية على نحو مستقل ونقدي؛ والمجلس الاستشاري الدولي للشرطة الذي سيقدم المشورة في مسائل الشرطة الاستراتيجية الدولية" من الجملة الأخيرة.

البرنامج ٥

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

٩٠ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة عشرة، المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.5)).

٩١ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٥ ورد على الاستفسارات التي أُثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٩٢ - أعرب عن التأييد للبرنامج. وجرى الإقرار والإشادة بأعمال مكتب شؤون الفضاء الخارجي وبما تعود به من نفع على البلدان النامية. وتم التسليم بتعزيز القدرة، لا سيما قدرة البلدان النامية، على وضع قوانين وطنية في مجال الفضاء، فضلا عن استعمال علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في مجالات تتصل بالتنمية المستدامة. وأُثني على عمل البرنامج المتعلق باستخدام تكنولوجيا الفضاء في إدارة الكوارث.

استنتاجات وتوصيات

٩٣ - أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة سرد البرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

مؤشرات الإنجاز

يعاد تسمية مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١'، وتضاف مؤشرات الإنجاز الجديدة التالية:

”(ج) '٢' زيادة عدد الشراكات مع القطاع الصناعي

”(ج) '٣' زيادة عدد حلقات العمل التقنية المشتركة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأهداف والنطاق والخصائص العامة لمعيار ممكن للسلامة التقنية لمصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي

”(ج) '٤' زيادة عدد الاتفاقات المبرمة بين مكتب شؤون الفضاء الخارجي والمراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء وبرامج التعليم المستمر لديها.“

البرنامج ٦ الشؤون القانونية

٩٤ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة، المعقودة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.6)).

٩٥ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٩٦ - أُعرب عموماً عن التقدير والدعم للأعمال التي اضطلع بها مكتب الشؤون القانونية من خلال شتى برامج الفرعية. واعترف بالدور الهام الذي يضطلع به المكتب في تشجيع زيادة فهم مبادئ القانون الدولي واحترامها.

٩٧ - وأعرب عن الارتياح لما أدخل من تحسينات على موقعي اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي على الإنترنت. غير أنه أعرب عن القلق إزاء مسألة إصدار الوثائق في حينها باللغات الرسمية الست جميعها.

٩٨ - والتمست توضيحات بشأن دور المؤسسات الأكاديمية في برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. واقترح توسيع نطاق الدورات التدريبية المتعلقة بالقانون الدولي لتشمل المحامين وأعضاء المؤسسات الأكاديمية من البلدان النامية.

٩٩ - وأعرب عن تقدير خاص للدعم الموضوعي والتقني الذي تقدمه شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وأعرب عن رأي مفاده أن زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في العمليات الاستشارية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار سوف ينال من فعالية هذه العمليات.

١٠٠ - والتمست توضيحات بشأن إقامة العدل، لا سيما فيما يتصل بتظلمات الموظفين، وقُدمت معلومات عن العملية المتعلقة بحقوق الموظفين والاستعانة بمحاميين.

١٠١ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تيسير سبل الوصول إلى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على نطاق أوسع، لا سيما للأكاديميين والباحثين. وقُدمت توضيحات بأن التحسينات الأخيرة التي أدخلت على موقع مجموعة المعاهدات على الإنترنت تشمل الدخول المجاني وتحسينات لقدرات البحث في النصوص داخل الوثائق.

١٠٢ - وأعرب عن رأي مفاده أن بعض الأهداف، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في حاجة إلى مزيد من التبسيط.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٣- أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على سرد البرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٦-١

تنقيح الفقرة ليصبح نصها كالتالي:

”يتمثل الهدف العام للبرنامج في العمل على تعزيز تحسين فهم الدول الأعضاء لمبادئ وقواعد القانون الدولي واحترامها، دعماً لتحقيق أهداف الأمم المتحدة“.

الفقرة ٦-٤

الاستعاضة عن الجملة الأولى بما يلي:

”سيقدم المكتب الخدمات والمشورة القانونية لأجهزة صنع القرار التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بناء على طلبها“. والاستعاضة عن الجملة الثانية بما يلي: ”وسيهدف، في إطار منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز احترام سيادة القانون، وبوجه خاص احترام الميثاق والقرارات والمقررات والأنظمة والقواعد والمعاهدات المنبثقة عن المنظمة“.

البرنامج الفرعي ١

التوجيه والإدارة والتنسيق عموماً للمشورة والخدمات القانونية المقدمة إلى الأمم المتحدة ككل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

إدراج عبارة ”وآليات العدل الدولية الداعمة حسب التكاليف الصادر“ في نهاية بند الإنجازات المتوقعة.

الاستراتيجية

الفقرة ٦-٥

إدراج عبارة "بناء على طلبها"، في الجملة الثانية، قبل عبارة "عن طريق إسداء المشورة القانونية"، وإدراج عبارة "إذا ما طُلب ذلك" في آخر الفقرة.

الفقرة ٦-٧

تنقح هذه الفقرة ليصبح نصها كما يلي:

"من الأهداف الأخرى لهذا البرنامج الفرعي دعم تطوير العدالة الدولية ووضع حد للإفلات من العقاب من خلال مساعدة المحاكم الدولية القائمة أو المحاكم التي تتلقى مساعدة دولية. ولهذه الغاية، سيعمل المكتب لكفالة أن تعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في إطار أنشطتهما الإدارية، بوصفهما من الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة وأنظمتها وقواعدها وسياساتها، وأن تعمل هاتان المحكمتان كجهازين قضائيين في إطار نظاميهما الأساسيين. وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيسدي المكتب المشورة إلى أجهزة المنظمة الرئيسية والفرعية بشأن الجوانب القانونية لأنشطة المحكمتين السابق ذكرهما. كما سيسدي المشورة إلى المحكمتين بشأن علاقاتهما مع الدول والبلدين المضيفين. وسيسدي المكتب المشورة إلى الأجهزة الرئيسية والفرعية بشأن اتفاق العلاقة الذي جرى التفاوض بشأنه بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وسيساعد المكتب على إنشاء محاكم أخرى، حسبما يُأذن به، وسيساعد على إيجاد آليات القضاء الانتقالية، لو صدر تكليف بذلك".

البرنامج الفرعي ٣

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

مؤشرات الإنجاز

إضافة المؤشر الجديد (أ) '٣' ونصه كما يلي: "٣" ارتياح لجنة القانون الدولي للخدمات المقدمة".

إضافة المؤشر الجديد (أ) '٤' ونصه كما يلي: "٤" ارتياح الدول الأعضاء للخدمات التي تقدم إلى اللجنة السادسة".

الاستراتيجية

الفقرة ٦-١٤

إدراج عبارة "وبتحسين التوزيع" في الجملة الأخيرة بعد عبارة "حلقات دراسية".

البرنامج الفرعي ٤

قانون البحار وشؤون المحيطات

مؤشرات الإنجاز

الاستعاضة في المؤشر (ب) ^٣ عن عبارة "التنمية المستدامة للمحيطات والبحار" بعبارة "الاستخدامات المستدامة للمحيطات والبحار، والانتفاع بإنصاف وكفاءة من مواردها، والحفاظ على مواردها الحية، ودراسة البيئة البحرية وحمايتها وحفظها".

ت حذف كلمة "زيادة" في المؤشر (ج) ^٢.

الاستراتيجية

الفقرة ٦-١٩

الاستعاضة عن عبارة "فيما يتعلق بالشؤون البحرية" في الجملة الأولى بعبارة "فيما يتعلق بشؤون المحيطات".

البرنامج الفرعي ٥

مواءمة القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

إضافة إنجاز متوقع جديد يكون نصه كما يلي: "(د) تيسير أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي".

مؤشرات الإنجاز

إضافة مؤشر جديد يكون نصه كما يلي: "(د) ارتياح لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن الخدمات المقدمة".

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٠٤- نظرت اللجنة في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.7)).

١٠٥- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، وردّ على الأسئلة التي طُرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٠٦- أعرب عن التأييد الشديد للبرنامج وأهدافه وبرامجه الفرعية. وأعرب عن رأي مفاده أن سرود البرنامج مصاغة جيداً، وتعكس على نحو صحيح التركيز المكثف على تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية، وهو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو الذي جرى التأكيد عليه مجدداً في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والمنصوص عليها في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وفي هذا الصدد، تم التشديد على أهمية التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠، وزيادة مشاركة جميع شركاء التعاون الإنمائي. وتم أيضاً التأكيد على الدور الذي يمكن أن تؤديه الإدارة في تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب.

١٠٧- ولوحظ مع التقدير التركيز الخاص للبرنامج على مبادرات التيسير للقضاء على الفقر والجوع وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية، مع التركيز على الأبعاد الجنسانية، والفئات الضعيفة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٠٨- وأعرب عن رأي مفاده أنه يمكن تحسين بعض مؤشرات إنجاز البرنامج، في الوقت الذي يمكن فيه توسيع نطاق بعض الإنجازات المتوقعة. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن بعض الأهداف والإنجازات كانت مفرطة في عموميتها، وأن بعضها لم يكن منسقاً ومتكاملاً على نحو منطقي. كما أعرب عن رأي مفاده أن مؤشرات بعض البرامج الفرعية ينبغي أن تكون كمية ونوعية على حد سواء.

١٠٩- وأعرب عن التأييد لتعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز الإصلاح الشامل للأمم المتحدة والأنشطة ذات الصلة في إطار البرنامج الفرعي ١ دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب عن رأي مفاده ضرورة تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين الصلات بين الأنشطة المعيارية والأنشطة

التنفيذية. وتم التأكيد على أهمية دور المجلس في تنسيق عمل المنظمة بشأن الإعمار بعد انتهاء الصراعات وبناء السلام بالتعاون مع لجنة بناء السلام.

١١٠- وأعرب عن رأي مفاده أن تركيز مؤشر الإنجاز (أ) '١' في إطار البرنامج الفرعي ١ على أن ازدياد عدد القرارات يعكس توافقاً في الآراء حول مسائل التنمية الرئيسية، يجب أن يولى الاحترام الكامل. وجرى التأكيد على الحاجة إلى زيادة عدد جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن كفاءة وتنسيق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في سياق استعراض الأنشطة التنفيذية. وأعرب كذلك عن الرأي القائل بأن العملية الجارية حالياً لمناقشة تعزيز المجلس، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على البرنامج الفرعي هذا، هي عملية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

١١١- ولوحظ أنه في إطار البرنامج الفرعي ٢، القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ينبغي التأكيد على أهمية تعزيز القدرات الوطنية من خلال تعزيز التثقيف بشأن القضايا الجنسانية. ولوحظ أيضاً ضرورة إضافة إشارة إلى استنتاجات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتفق عليها إلى سرد البرنامج الفرعي ٢.

١١٢- وأعرب عن رأي مفاده أنه في إطار البرنامج الفرعي ٣، السياسات الاجتماعية والتنمية، ينبغي التركيز بدرجة أكبر على تحليل السياسات وعلى دعم الفئات الضعيفة، بما في ذلك المعوقين، وكبار السن والشباب.

١١٣- وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، التنمية المستدامة، تم الترحيب بالجهود الرامية إلى تعزيز العمل من أجل التنمية المستدامة وفقاً لجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم التأكيد على أهمية بناء القدرات الوطنية، ونقل التكنولوجيا والتمويل من أجل التنمية المستدامة في إطار خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن تقديم معلومات عن الشراكات، مع التركيز بشكل خاص على الفوائد الفعلية بالنسبة للدول الأعضاء، لا يزال يشكل جانباً هاماً من جوانب البرنامج الفرعي ٤.

١١٤- وأعرب عن التأييد لأهمية دور البرنامج الفرعي ٥، الإحصاءات، في تحسين القدرات الوطنية للبلدان النامية في الإحصاءات، وتأثيرها المباشر على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية.

١١٥- وأعرب عن رأي يقول بضرورة التأكيد بصورة أكبر على مسائل السكان والاتجاهات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار البرنامج الفرعي ٦، السكان. ولوحظ أيضاً ضرورة تعزيز العنصر التنفيذي للاستراتيجية.

١١٦- ولوحظ أنه لم يتم التطرق إلى المسائل المتعلقة بالحكومة اللامركزية وزيادة دور المجتمع المدني في الحكم على نحو كاف في إطار البرنامج الفرعي ٨، الإدارة العامة وإدارة التنمية.

١١٧- وأعرب عن رأي مفاده أنه يجب وضع سياسات عالمية فعالة في إطار البرنامج الفرعي ٩، الإدارة المستدامة للغابات. وتم التأكيد على إبراز ضرورة وقف تدهور الغابات وانحسارها على نحو كاف في هذا البرنامج. ولوحظ أيضاً أن الصك غير الملزم قانوناً حول جميع أنواع الغابات يجب أن يصبح ملزماً قانوناً.

١١٨- وتم الترحيب بشكل خاص بهدف تعزيز ودعم المتابعة المستمرة للاتفاقيات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وجرى التأكيد على أهمية التمويل الذي يمكن التنبؤ به بالنسبة للتنمية والتخطيط الفعال على نحو مضمون ومتواصل. ولوحظ أيضاً ضرورة إبراز التدابير المحددة لتشجيع مشاركة المؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية في تنفيذ توافق آراء مونتيري في سرد البرنامج الفرعي. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أنه ينبغي للبرنامج أن يولي اهتماماً أكبر للآليات الجديدة لحشد الأموال لتمويل التنمية.

الاستنتاجات والتوصيات

١١٩- أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٧-١

في الجملة الأولى، تضاف عبارة "ودعم التعاون الدولي سعياً لـ" بعد عبارة "هي تعزيز". وفي الجملة الأولى، تضاف كلمة "الجوع و" بعد عبارة "القضاء على".

الفقرة ٧-٤

في الجملة الثانية، في البند (ب)، تحذف عبارة "على الصعيد القطري" بعد عبارة "التنمية والبيئة والمساعدة الإنسانية".

الفقرة ٧-٧

في نهاية الفقرة، تضاف الجملة الجديدة التالية: "وستبذل جهود لتعزيز ووضع أساليب وآليات جديدة لمعارف أفضل، عن طريق إنشاء مجتمعات معرفية من خلال شبكة الإنترنت".

البرنامج الفرعي ٢

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

مؤشرات الإنجاز

في مؤشرات الإنجاز (أ) '٢'، تضاف عبارة "، حسب الاقتضاء" في نهاية المؤشر.

البرنامج الفرعي ٣

السياسات الاجتماعية والتنمية

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '٢'، تضاف عبارة "التي لم تعالج بالكامل" بعد عبارة "لقضايا التنمية الاجتماعية".

الفقرة ٧-١٠

في الجملة الأولى من الفقرة الفرعية (أ)، تحذف عبارة "واتفاقية حقوق المعوقين،".

بعد الفقرة الفرعية (أ)، تضاف فقرة فرعية جديدة ٧-١٠ (ب) ونصها كما يلي: "تيسير وضع اتفاقية حقوق المعوقين في صيغة نهائية واعتمادها؛ وإعادة ترقيم الفقرات الفرعية في الفقرة ٧-١٠ بناء على ذلك".

البرنامج الفرعي ٤

التنمية المستدامة

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ)، يستعاض عن عبارة "بما في ذلك" بعبارة "وكذلك زيادة مستوى ارتياح الدول الأعضاء إزاء".

الفقرة ٧-١١

في نهاية الفقرة الفرعية (أ)، تضاف عبارة "والتعاون الدولي".

البرنامج الفرعي ٨

الإدارة العامة وإدارة التنمية

هدف المنظمة

يستعاض عن النص الحالي بالنص التالي:

"تعزيز الإدارة العامة المتسمة بالكفاءة والمساءلة والقائمة على المشاركة والشفافية للتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية المعقودة في إطار الأمم المتحدة".

الإنجازات المتوقعة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "المسائل الشاملة المتمثلة في إصلاح القطاع العام"، بعبارة "المسائل التي تتعلق بالإدارة العامة".

في الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض عن عبارة "إصلاح القطاع العام" بعبارة "الإدارة العامة".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ)، تحذف عبارة "المسائل الشاملة في مجال".

١٢٠- وأوصت اللجنة بأن تحيل الجمعية العامة البرنامج الفرعي ١ من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى اللجنة الثانية لاستعراضه واتخاذ إجراء بشأنه في إطار البند المعنون "تخطيط البرامج" من جدول الأعمال.

١٢١- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التنقيحات المقترحة على البرنامج ٧ للخطط البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/61/125).

البرنامج ٨

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٢٢- نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.8)).

١٢٣- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب عن الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٢٤- جرى الإعراب عن تأييد عام للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في حشد وتنسيق الدعم الدولي للبرنامج وأعرّب عن رأي مفاده أن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين لتنفيذ البرنامج معروضة بشكل جيد. وأشار أيضاً إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى موارد دولية لتنفيذ برنامجي عمل بروكسل والملاي واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢٥- وجرى التركيز على تقييم تأثير البرنامج والإبلاغ عن حالة تنفيذ برامج العمل الثلاثة، والشراكة والتنسيق بين الوكالات، ومشاركة البلدان المعنية في صوغ البرنامج.

١٢٦- وأعرّب عن قلق من أن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين لتنفيذ البرنامج شديدة العمومية في طابعها. وأُقترح إضافة مجالات إنمائية معينة مثل الزراعة والطاقة والتجارة. كذلك جرى الإعراب عن قلق بشأن حالة تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وطلبت إيضاحات بشأن الكيفية التي يمكن بها كفالة الحصول على تعهدات دولية بدعم أقل البلدان نمواً. واقترح أنه يمكن تطبيق هدف البرنامج الفرعي ١، أقل البلدان نمواً، على البرنامجين الفرعيين الآخرين.

١٢٧- وفيما يتعلق بالبرنامج ٣، الدول الجزرية الصغيرة النامية، جرى التأكيد على أن هناك حاجة إلى تعزيز الشراكة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشجع المكتب على تعزيز الوعي بشأن هذه الدول من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والمواقع الشبكية للأمم المتحدة ومنشوراتها.

١٢٨- وجرى الترحيب بإجراء مزيد من الصقل لبعض مؤشرات الإنجاز.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢٩- شددت اللجنة على أهمية البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأعربت عن دعمها لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تنسيق وحشد الدعم الدولي وتعزيز التعاون بين الوكالات من أجل البرنامج.

١٣٠- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.

البرنامج ٩

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٣١- نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog. 9)).

١٣٢- وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٣٣- جرى الإعراب عن التأييد القوي للبرنامج والتقدير للدور التنسيقي المهم الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والأعمال التي يقوم بها. وتم الإعراب عن رأي مفاده أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تمثل رؤية وإطاراً استراتيجياً لتحديد أفريقيا.

١٣٤- وقد تم التأكيد على أهمية البرنامج في توفير إطار استراتيجي لتقديم دعم منسق ومتناسك من المجتمع الدولي من أجل تنمية أفريقيا سيكون أداة مهمة بالنسبة لأفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، تم الإعراب عن رأي مفاده أن تحقيق تلك الأهداف لا يمكن أن تقوم به أفريقيا وحدها ولكن يلزم تعبئة المجتمع الدولي لتقديم الموارد الضرورية وزيادة الجهود المبذولة في مجال المساعدة الإنمائية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الخارجية، والدعم الإنمائي الطويل الأجل، وكفالة علاقات عمل وثيقة مع مؤسسات بريتون وودز وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعماً لتنمية أفريقيا.

١٣٥- وأعرب عن الأمل في أن يواصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الوفاء بولايته المتعلقة برصد تنفيذ الالتزامات ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) بفعالية وأن توضع آلية متابعة مناسبة لضمان السعي لتحقيق المقترحات الموضوعية الواردة في الوثيقة الختامية.

١٣٦- وتم الإعراب عن رأي مفاده أن الدعوة العالمية والتنسيق الإقليمي والإعلام ورفع الوعي دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي أهداف مهمة.

١٣٧- وتم الإقرار بأن أحد التحديات الكبيرة التي تواجهها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هذه اللحظة هو إيجاد قدرات موارد بشرية على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ هذا البرنامج. وشجع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على اتباع رقابة استراتيجية أكبر لتنفيذ التنسيق الإقليمي.

١٣٨- وقد تم التأكيد على أن استقرار وازدهار أفريقيا أمر أساسي للسلام العالمي والتنمية، ومن ثم تم الإعراب عن الرأي القائل بأن البلدان الأفريقية في حاجة إلى أن تكثف جهودها، في ظل الدعم المتسق من المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة لتحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا ومحاربة الفساد.

١٣٩- وفي حين تم التسليم بأن الدعوة هي جزء مهم من البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة العالمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها، تم الإعراب عن رأي مفاده أن التركيز لا ينبغي أن ينصب على الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة فقط، وأنه ينبغي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يضع استراتيجية للدعم الخارجي. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ تدابير لإجراء حملة أكثر فعالية ترمي إلى رفع الوعي وإقامة صلة بين جامعة الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية في أفريقيا، إذ أنه ينظر إلى التعليم وتبادل المعلومات على أنهما عاملان رئيسيان من عوامل نجاح تنمية أفريقيا.

١٤٠- وتم الإعراب عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى زيادة إبراز أنشطة وأهداف الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حيث أن تلك الأنشطة والأهداف غير معروفة بشكل كاف بعد داخل أفريقيا وخارجها.

١٤١- وقد تم التسليم بأهمية البرنامج الفرعي ٣، أنشطة الإعلام والتوعية دعما لشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفه وسيلة لرفع الوعي الدولي وحشد الدعم من أجل تنمية أفريقيا من خلال شبكة إدارة الإعلام الحالية ووسائط إعلامها، ومن ثم تم التأكيد على الحاجة إلى تنسيق فعال بين الإدارة ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من أجل تحقيق الهدف العام المتعلق بالدعوة العالمية دعما لتنمية أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تم تشجيع المكتب

والإدارة على مواصلة توسيع نطاق دعوتكما باسم أفريقيا وتطويرها لتشمل أنشطة على مستوى القواعد الشعبية من أجل إرساء فهم واضح لأهداف الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على جميع المستويات، وكذلك توجيه الجهود نحو قطاعات الأعمال التجارية بوصفها مصدرا لشراكات ومشاريع ملموسة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون التعاون المنظم مع وسائط الإعلام جزءا من حملة الإعلام.

١٤٢- وقد أشير إلى أن بعض الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز تحتاج إلى مزيد من التنقيح، خاصة فيما يتعلق بالإشارة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٣- أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة العالمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تدرج عبارة "بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، في نهاية الإنجاز (ب)،

الاستراتيجية

الفقرة ٩-١٠

تضاف الجملة التالية إلى نهاية الفقرة:

"سيعمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على أن يتيح على موقعه الشبكي موجز عن المستجدات في عملية الرصد التي تقوم بها هيئات الخبراء للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المقدمة لصالح أفريقيا في هذا السياق".

البرنامج الفرعي ٣

أنشطة الإعلام والتوعية دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

هدف المنظمة

بعد عبارة "التمية المستدامة للمنطقة" يستعاض عن لفظة "دعم"

بعبارة "سعي لتحقيق الأهداف"

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز جديد (ج) نصه ”(ج) زيادة وعي الجمهور المستهدف بأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“.

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد (ج) نصه ”(ج) النسبة المئوية من الجمهور المستهدف التي توضح الوعي بأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“.

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

١٤٤- نظرت اللجنة، في جلستها ١٣ التي عُقدت في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.10)).

١٤٥- وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، وردّ على أسئلة طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٤٦- جرى الإعراب عن التأييد لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولي المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، الذي كان متفقا مع توافق ساو باولو. وأُثني على نوعية التوجه العام للبرنامج المعروض في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.

١٤٧- وأعرب عن رأي مفاده أن الأدوار الهامة للأونكتاد ولمركز التجارة الدولية تحظى بالاعتراف. وأشار إلى أن تلك البرامج الفرعية سوف تؤدي، في جملة أمور، إلى إيجاد ظروف أفضل للتجارة العالمية بالنسبة للبلدان النامية، والمساعدة على إدماجها في الاقتصاد العالمي، ومعالجة الفقر بطريقة تعزز فرص التنمية التي تتيحها عملية العولمة، مع المساعدة على تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين. والدور الذي يقوم به الأونكتاد باعتباره النقطة المركزية في الأمم المتحدة بالنسبة لمسائل تتعلق بمجالات الشؤون المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة حظي بالثناء أيضا. والمساعدة التقنية التي ستقدم إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إطار البرامج الفرعية ٢

(الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا) و ٣ (التجارة الدولية) و ٤ (الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية) و ٦ (الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات) كانت موضعاً للترحيب.

١٤٨- وجرى الإعراب عن التأييد لتعزيز قدرة الأونكتاد وللأعمال التي يقوم بها في ثلاثة مجالات رئيسية هي بناء توافق في الآراء، والاضطلاع بالبحوث وتحليل السياسات، وتقديم المساعدة الإنمائية. وجرى الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي ضمان الموارد اللازمة كي يفي الأونكتاد بولايته. وجرى الإعراب أيضاً عن رأي مفاده أنه ينبغي الإبقاء على الدور الذي يقوم به الأونكتاد كمركز فكر والعمل على تعزيز ذلك الدور. وأشار إلى أنه بالنظر إلى الحالة الراهنة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية ينبغي إعادة تنشيط نظام الأفضليات المعمم. وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن البرنامج يتصف بالعمومية الزائدة وأنه ينبغي أن يعمل الأونكتاد على تعزيز الجهود التي تهدف إلى تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب ومحاربة الغش والفساد.

١٤٩- وحظيت بالترحيب الجهود التي يبذلها الأونكتاد للمساهمة في تحقيق، وتنفيذ، نتائج المؤتمرات العالمية التي عُقدت مؤخراً.

١٥٠- وجرى التأكيد بصفة خاصة على أهمية البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية، في المجالات التالية: بناء القدرات، والحد من الفقر، ووضع استراتيجيات لتكيف البلدان النامية مع تحديات العولمة. وجرى الإعراب عن القلق إزاء أثر العولمة على التجارة الدولية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وخاصة إزاء انخفاض أسعار السلع الأساسية التي تُنتج في أقل البلدان نمواً مقابل ارتفاع أسعار المنتجات تامة الصنع التي تنتجها البلدان المتقدمة النمو، وهو ما يسهم في إدامة حالة الفقر. وجرى الإعراب عن التأييد بشأن الإنجاز المتوقع (ب) للبرنامج الفرعي ١ بالنسبة للتقدم نحو تمكن البلدان النامية من تحمل الديون. وجرى الإعراب عن التأييد للرأي الذي أبدته الفرقة العاملة والذي مفاده أنه يتعين أن تقدم الموارد الكافية لتعزيز الأنشطة التي يقوم بها الأونكتاد في دعمه لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

١٥١- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، جرى الإعراب عن التأييد للدور الذي يقوم به الأونكتاد في تحسين فهم السياسات المؤدية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والاستفادة منهما والبعد الإنمائي للاتفاقات الدولية. وجرى الإعراب عن الرأي الذي مفاده أن الأعمال التي يقوم بها الأونكتاد سوف تحسّن الفرص المتاحة أمام المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرتها على المنافسة. وأشار إلى الدور الذي يقوم به الأونكتاد فيما يتعلق بالإحصاءات المتعلقة بالاستثمار

المباشر الأجنبي في جميع أنحاء العالم بالنسبة لأفريقيا، كما جرى الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي القيام بالشيء نفسه بالنسبة لمناطق أخرى. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أهمية إضافة عبارة "من خلال وضع سياسات فعّالة ونظام حصيف لتوسيع قطاع التأمين" في الإنجاز المتوقع (ج). وجرى الإعراب عن الرأي الذي مفاده أنه ينبغي أيضا أن يكون من أهداف البرنامج تعزيز التنسيق فيما بين واضعي السياسات من أجل تفادي الازدواجية.

١٥٢- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، جرى الإعراب عن رأي مفاده أنه من المهم للبلدان النامية أن تكون لديها فرصة أكبر للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وخاصة في الزراعة، وأنه من الضروري أن تسهّل البلدان المتقدمة النمو هذه العملية. وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن المبادرة التي أُتخذت في الفقرة ١٢ من المرفق الثالث لورقة غرفة الاجتماعات E/AC.51/2006/CRP.1، بشأن الرقم القياسي للتجارة والتنمية هي موضع ترحيب، وأنه ينبغي النظر في تحسينه، وربما يكون ذلك عن طريق زيادة عدد البلدان والعوامل التي أُدرجت في مجموعة المسائل التي كانت موضعا للنظر من أجل ضمان ألا يكون ذلك الرقم القياسي محدودا بدرجة كبيرة. وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن قطاع السلع الأساسية في البرنامج الفرعي ٣ له أهمية بالنسبة للبلدان النامية وللجهود الرامية إلى إدماج السلع الأساسية في التنمية. وطُرح سؤال بشأن الكيفية التي يسهم بها الأونكتاد في تحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية.

١٥٣- وجرى الإعراب عن التأييد لدور البرنامج الفرعي ٤ في تحسين قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المنافسة في التجارة الدولية، من خلال عدة سبل من بينها استخدام تكنولوجيا المعلومات وتنمية الموارد البشرية، وهو ما قد تكون له قيمة كبيرة في المجموعات الإقليمية، مثل مجموعة "السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي" ومجتمع أمم أمريكا الجنوبية.

١٥٤- ونقل "تنمية أفريقيا" من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٥، أقل البلدان نموا وأفريقيا والبرامج الخاصة، كان موضعا للترحيب. وجرى الإعراب عن التأييد لوضع أقل البلدان نموا وأفريقيا كأولوية. وجرى الإعراب عن أهمية طلب الفرقة العاملة أن "يكفل وجود تكامل بين ولايات جميع البرامج الفرعية" والحاجة إلى تعزيز البُعد الإنمائي في تنفيذ البرامج من أجل كفاءة التركيز على التنمية في المبادرات الجديدة. ومن هذه الناحية جرى الإعراب عن الرأي الذي مفاده أنه كان ينبغي أن تستشير الأونكتاد الحكومات الأفريقية مقدما. وتقسيم البرنامج الفرعي ٥ إلى ثلاثة أقسام، هي أقل البلدان نموا وتنمية أفريقيا

والبرامج الخاصة، كان موضعاً للتأييد لأن الأقسام الثلاثة تعزز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

١٥٥- وجرى الإعراب عن الرأي الذي مفاده أنه ينبغي أن تؤخذ البلدان التي تمر بمرحلة صراع وبظروف ما بعد انتهاء الصراع في الاعتبار في البرنامج الفرعي ٥. وجرى الإعراب أيضاً عن الشعور بخيبة الأمل إزاء البرنامج، الذي كان شرطاً لا بد منه للبلدان النامية بالنسبة لنقص الأفكار المبتكرة في مجال التجارة للدول الجزرية الصغيرة النامية. واستمرار التركيز على أفريقيا وعلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كان موضعاً للترحيب بصفة خاصة مع مراعاة التحديات المحددة التي تواجهها البلدان الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التأكيد على أهمية إضافة جملة نصها "سوف تسهم في تحسين فهم التماسك القائم بين القواعد الاقتصادية الدولية والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية" في الفقرة ١٠-١٣ من الاستراتيجية.

١٥٦- والإسهام الذي قدمته الفرقة العاملة المعنية ببرامج التجارة والتنمية، كما يظهر في المرفق الثالث لورقة غرفة الاجتماعات E/AC.51/2006/CRP.1، لقي تأييداً.

١٥٧- وجرى الإعراب عن التأييد للبرنامج الفرعي ٦، وخاصة للهدف الذي حدده، ضمن أهداف أخرى، مركز التجارة الدولية وهو تعزيز التنمية البشرية المستدامة والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. وجرى الإعراب عن رأي مفاده أنه من المتوقع إشراك أمانة الجماعة الكاريبية، وآلية المفاوضات الإقليمية الكاريبية، ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، كلما كان ذلك ملائماً.

الاستنتاجات والتوصيات

١٥٨- أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهناً بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

فقرة جديدة

بعد الفقرة ١٠-٢، تضاف فقرة جديدة، ١٠-٣، يكون نصها كما يلي
ويعاد ترقيم بقية الفقرات تبعاً لذلك حتى نهاية الفقرات:

”١٠-٣ سيجري تعزيز عمل الأونكتاد بأركانه الثلاثة، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني. وسيجري تعزيز القدرة التحليلية المستقلة للأونكتاد لضمان نوعية عالية من أعمال البحث والتحليل اللازمة لمعالجة المسائل الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وستدعم نتائج هذا التحليل وتعزز أنشطة الأونكتاد المتعلقة ببناء توافق في الآراء والتعاون التقني“.

الفقرة المرقمة سابقا ١٠-٣

تضاف قبل الجملة الأخيرة جملة جديدة نصها ”وسوف يتم تبسيط الأعمال التحليلية المتعلقة بأقل البلدان نموا على نحو أكثر فعالية“. في الجملة الأخيرة يستعاض عن عبارة ”السابق ذكرها“ بعبارة ”المذكورة أعلاه“.

الفقرة المرقمة سابقا ١٠-٦

يستعاض عن الجملتين الأوليين بما يلي:

”وفي محاولة للاستجابة على نحو أفضل للطلب العالمي المتغير والإصلاح المطلوب للأمم المتحدة، سيسعى الأونكتاد إلى استكشاف سبل ووسائل للإسهام بفعالية في أعمال لجنة بناء السلام وذلك بهدف دمج البلدان المعنية، وخاصة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، في الاقتصاد العالمي. وسوف يسعى الأونكتاد أولا إلى اتباع نهج متنسق يمكنه من المعالجة السريعة والمترابطة للمسائل ذات الأهمية للبلدان النامية التي تواجه التحديات العالمية المعاصرة. والبرنامج الفرعي لتنمية أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة يهدف إلى تعزيز البرنامج الفرعي من خلال زيادة تآزر البحوث وتحليل السياسات واتباع نهج مترابط تجاه المسائل التي تهم هذه البلدان“.

تضاف في نهاية الفقرة الجملة التالية: ”وذلك بغية تعزيز البحوث والتحليلات التي تجريها مع المحافظة في الوقت نفسه على نزاهتها واستقلاليتها من الناحية الفكرية“.

البرنامج الفرعي ١

العولة والترابط والتنمية

هدف المنظمة

يستعاض عن عبارة "الحد من الفقر" بعبارة "القضاء على الجوع والفقر".

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ) يستعاض عن عبارة "الحد من الفقر" بعبارة "القضاء على الجوع والفقر".

في نهاية الإنجاز المتوقع (د) يضاف ما يلي: "وذلك بتعزيز أنشطة الأونكتاد في هذا المجال من خلال تقديم الموارد الكافية".

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج) تضاف بعد عبارة "قدرتها على المنافسة من خلال" العبارة "سياسات فعالة ونظام حصيف لتوسيع قطاع التأمين، و".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن عبارة "النسبة المئوية للبلدان" الواردة في المؤشر (ج) بعبارة "عدد البلدان" ويعاد تسمية المؤشر ليصبح المؤشر "ج" ١٠

يضاف مؤشر جديد (ج) ٢٠ بحيث يكون نصه: "٢٠ زيادة عدد البلدان التي تشير إلى أن الأونكتاد يقدم المشورة والمساعدة المتسمتين بالفعالية فيما يتعلق بالسياسة من أجل تحسين التشريعات واللوائح المتعلقة بالتأمين وتنمية ذلك القطاع".

الاستراتيجية

الفقرة المرقمة سابقا ١٠-٩

يستعاض عن عبارة "وتشجيع نقل التكنولوجيا والابتكارات" الواردة في
 نهاية الفقرة بعبارة "، وتشجيع نقل التكنولوجيا والابتكارات، والعمل، بالنسبة
 لمجال التأمين، على زيادة قدرة البلدان النامية على أن تنظم قطاع التأمين، وترفع
 مستواه، على نحو يتسم بالفعالية".

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (أ) تضاف عبارة "بما يشمل البلدان غير الأعضاء في منظمة
 التجارة العالمية" بعد عبارة "البلدان النامية".

مؤشرات الإنجاز

تضاف في نهاية المؤشر (أ) عبارة "بما يشمل البلدان غير الأعضاء في
 منظمة التجارة العالمية".

تغيير المؤشر (ب) "٢" ليصبح "زيادة عدد البلدان والمعاملات التي
 يغطيها مؤشر التجارة والتنمية".

يستعاض عن كلمة "الإجراءات" الواردة في المؤشر (هـ) بعبارة
 "الإجراءات التي تركز على النتائج".

الاستراتيجية

الفقرة المرقمة سابقا ١٠-١٠

في الجملة الثالثة يستعاض عن عبارة "من منظور إنمائي لمساعدة" بعبارة
 "من منظور إنمائي من أجل مساعدة".

في الجملة الرابعة يستعاض عن عبارة "قدرتها على العرض والمنافسة"
 بعبارة "قدرتها على العرض والمنافسة والتنويع".

في الجملة الأخيرة تضاف بعد كلمة "وضع" عبارة "، أو تحسين"،
وتضاف عبارة "، بما يشمل النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان
النامية"، بعد عبارة "الأفضليات التجارية".

البرنامج الفرعي ٤

الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد
البشرية

مؤشرات الإنجاز

يعاد تسمية المؤشر (ج) ليصبح المؤشر (ج) '١'.

يضاف مؤشر جديد هو المؤشر (ج) '٢' الذي نصه:

"(ج) '٢' عدد الموظفين الحكوميين الذين تلقوا تدريباً ويعتبرون أن
البرامج المشار إليها في الفقرة ١٦٦ (برامج تدريبية
بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالبرنامج الاقتصادي
الدولي) قد أسهمت إلى حد كبير في فهم المسائل
الأساسية المتعلقة بالبرنامج الاقتصادي الدولي".

الاستراتيجية

الفقرة المرقمة سابقاً ١٠-١١

تضاف بعد الجملة الثانية جملة جديدة نصها: "وسوف تعزز المساعدة
المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان غير الساحلية وبلدان العبور المجاورة لها، وخاصة
تقديم المشورة بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسياسة من اتفاقات النقل العابر
والهيكل الأساسي".

يستعاض عن عبارة "وسترکز الشعبة" بعبارة "وسيرکز البرنامج الفرعي".

في البند (هـ) يستعاض عن كلمة "بناء" بكلمة "دعم".

يضاف البند (و) بحيث يكون نصه: "(و) العمل، من خلال زيادة التعاون
داخل المنظومة وتحقيق مزيد من التكامل في أعمال برنامج التدريب من أجل
التجارة، على تعزيز المعهد الافتراضي والبرامج التدريبية المتعلقة بالمسائل
الرئيسية المدرجة في البرنامج الاقتصادي الدولي والمبادرات الجديدة الأخرى".

البرنامج الفرعي ٥

أقل البلدان نمواً وأفريقيا والبرامج الخاصة

ينقح عنوان البرنامج الفرعي ٥ ليصبح:

”البرنامج الفرعي ٥ – أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة“.

”ألف – تنمية أفريقيا

”باء – أقل البلدان نمواً

”جيم – البرامج الخاصة“.

ألف – أقل البلدان نمواً

يُعاد تسمية العنوان الفرعي ”ألف“ ليصبح العنوان الفرعي ”باء“ مع الإبقاء على اسم العنوان الفرعي (”أقل البلدان نمواً“).

يُنقل إطار (هدف المنظمة، والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة، ومؤشرات الإنجاز) الخاص بالعنوان الفرعي القديم ”ألف“ كي يظهر تحت العناوين الجديدة.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُضاف في نهاية الإنجاز المتوقع (ب): ”وبناء القدرات بالنسبة للملكية البلدان وتنفيذ مصفوفات العمل الواردة في إطار العمل المتكامل“.

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (ب) يستعاض عن عبارة ”في إطار العمل المتكامل“ بعبارة ”في الإطار المعزز للعمل المتكامل“.

باء – تنمية أفريقيا

يُعاد تسمية العنوان الفرعي ”باء“ ليصبح العنوان الفرعي ”ألف“ مع الإبقاء على اسم العنوان الفرعي (”تنمية أفريقيا“).

يُنقل إطار (هدف المنظمة، والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة، ومؤشرات الإنجاز) الخاص بالعنوان الفرعي القديم ”باء“ كي يظهر تحت العناوين الجديدة.

الاستراتيجية

الفقرة المرقمة سابقا ١٠-١٢

يُعاد ترقيم الفقرة لتصبح الفقرة ١٠-١٤.

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي: "تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة". وفي الجملة الثانية يُستعاض عن "عبر البحث" بعبارة "يُجرى البحوث".

الاستراتيجية

الفقرة المرقمة سابقا ١٠-١٣

في الجملة الأولى، يُستعاض عن عبارة "أقل البلدان نموا وأفريقيا والبرامج الخاصة" بعبارة "أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة". تضاف جملة جديدة قبل آخر جملة فيما يلي نصها: "سيساهم في تحسين فهم الترابط بين القواعد الاقتصادية الدولية والسياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية؛"

جيم - البرامج الخاصة

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي:

"(أ) تعزيز التعاون الدولي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ولتحسين المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية غير الساحلية، وكذلك من جانب مجموعات البلدان الأخرى المذكورة في الفقرة ٣٣ من توافق آراء ساو باولو، في النظام التجاري العالمي.

الاستراتيجية

الفقرة المرقمة سابقا ١٠-١٤

يُعاد ترقيم هذه الفقرة لتصبح الفقرة ١٠-١٥.

في الجملة الأولى يستعاض عن عبارة "أقل البلدان نموا وأفريقيا" بعبارة "أفريقيا وأقل البلدان نموا".

تضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة: "وسوف يؤدي البرنامج، من خلال التنسيق، إلى تعزيز الأعمال المتعلقة بالاقتصادات الضعيفة من الناحية الهيكلية والهشة والصغيرة وذلك حسبما يرد في الفقرة ٣٣ من توافق آراء ساو بالو".

البرنامج ١١

البيئة

١٥٩- نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ١١، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.11)).

١٦٠- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٦١- أعرب عن التأييد للبرنامج ١١ ولتوجهه العام.

١٦٢- وأثنى على أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة. ونوه إلى هدفه العام المتمثل في العمل على تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة على نحو متسق، بإبقاء البيئة قيد الاستعراض والتصدي للتحديات البيئية.

١٦٣- وأعرب عن التأييد لاعتزام التركيز بصفة رئيسية على مواصلة تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وأعرب عن رأي مفاده أن الخطة تضم مسألتين حيويتين، هما بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

١٦٤- وأعرب عن الترحيب بالهدف المتمثل في إدماج المنظور الجنساني وتعميم مراعاته في جميع البرامج الفرعية، وانعقد الاتفاق على أهمية هذا الهدف.

١٦٥- وأعرب عن التأييد لمساهمات الأنشطة البيئية للأمم المتحدة في تحقيق أهداف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وأعرب عن رأي مفاده أن الأهم من ذلك هو أن البرنامج يضطلع بالحفاظ على سلامة الركائز الثلاث للتنمية المستدامة المتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١، وفي مؤتمر قمة الألفية، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بل ومؤخراً، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

١٦٦- وأعرب عن رأي مفاده أن الطابع الحكومي الدولي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز المستقل للجوانب القانونية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف غير مُبينين بيانا محمدا في الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وجرى التأكيد على أن الحاجة ما زالت قائمة إلى زيادة التعاون والتعاقد بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن عملية التمويل عن طريق مرفق البيئة العالمية ينبغي ألا تعكّرها مشروطيات المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، وأنه ينبغي أن تُيسر إمكانية الحصول على تلك الأموال، وأن يتم ذلك بطريقة عادلة ومنصفة من أجل النهوض بالبيئة.

١٦٧- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، التقييم البيئي والإنذار المبكر، أعرب عن التقدير لمشاركة البرنامج الفرعي في النظر في الوقت المناسب في المشاكل البيئية والقرارات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي والمساعدة المقدمة إلى الحكومات في مجال تخطيط التقييم البيئي. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن من المهم الحصول على معلومات عن الكوارث البيئية وعن أنشطة التأهب المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي. وأعرب عن رأي مفاده إدراج إنجاز متوقع جديد ومؤشر الإنجاز المتعلق به في البرنامج الفرعي ١ لإظهار التنسيق الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بينما أعرب عن رأي آخر مفاده أن البرنامج الفرعي يشتمل على عدد مفرط من مؤشرات الإنجاز. وأعرب عن رأي مفاده الترحيب بصفة خاصة بمؤشر الإنجاز (ج) لأن معظم البلدان تفتقر إلى سبل التصدي للكوارث البيئية.

١٦٨- وأعرب عن رأي مفاده أن تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، في إطار البرنامج الفرعي ٢، وضع السياسات والقانون، على صوغ أطر قانونية بيئية يعد مسألة تقنية شديدة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن الاتساق على نطاق المنظومة في تحقيق الإنجاز المتوقع (و) لجعل الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة، مع تعزيز التنسيق وتحسين إسداء المشورة والتوجيه في مجال السياسات، يجب أن يهدف إلى إضافة قيمة أخرى فوق النتائج المنجزة عن طريق المؤسسات والهياكل القائمة. وينبغي أن يكون الهدف من ذلك هو تقليل التكاليف التي تتكبدها البلدان النامية، وبناء القدرات، وتعزيز نقل المعارف والتكنولوجيا إلى البلدان النامية.

١٦٩- وأعرب عن رأي مفاده أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يركز اهتمامه، في إطار البرنامج الفرعي ٤، التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، على العمليات المتعددة

الأطراف، وأنه ينبغي حث الدول الأعضاء على الامتثال لتلك الاتفاقات. وأعرب أيضا عن رأي مؤداه ضرورة تعزيز العملية المتعددة الأطراف المتعلقة بتغير المناخ.

١٧٠- وأتني على الدعوة إلى اتخاذ مواقف مراعية للبيئة الواردة في سياق الإنجاز المتوقع (ب) للبرنامج الفرعي ٧، الاتصال والإعلام، لا سيما بالنظر إلى أنه ينبغي تمكين الأجيال المقبلة من أن تكون أكثر توفيقا من الأجيال السابقة في العمل على حماية البيئة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧١- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التنقيحات المقترحة للخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بشأن البرنامج ١١، البيئة (انظر A/61/125).

١٧٢- وأوصت اللجنة أيضا بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ١١، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

يستعاض عن عبارة "الحد من الفقر" في جميع المواضع الواردة فيها من البرنامج بعبارة "القضاء على الفقر".

التوجه العام

الفقرة ١١-٩

في الجملة الأولى، بعد عبارة "على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والمحلي"، تضاف عبارة "وفقا للولايات ذات الصلة".

البرنامج الفرعي ١

التقييم البيئي والإنذار المبكر

هدف المنظمة

تُحذف عبارة "، فضلا عن عامة الجمهور" وتضاف في نهاية نص الهدف عبارة "، فضلا عن إعلام المجتمع المدني".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-١١

في الفقرة الفرعية (ب)، بعد عبارة "برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك"، تضاف كلمة "إمكانية".

البرنامج الفرعي ٢

وضع السياسات والقانون

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يعاد تسمية الإنجاز المتوقع (أ) ليصبح الإنجاز المتوقع (ز).

يعاد تسمية الإنجاز (ب) ليصبح الإنجاز (أ) وينقح بحيث يصبح نصه كما يلي: ”(أ) ”تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج القضايا البيئية الشاملة لعدة قطاعات والأهداف ذات الصلة المتفق عليها على المستوى المؤسسي، في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة“.

يضاف إنجاز جديد رقمه (ب) ونصه كما يلي: ”(ب) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة ذوي الصلة على تيسير إدماج القضايا البيئية الشاملة لعدة قطاعات والأهداف ذات الصلة المتفق عليها على المستوى المؤسسي، في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة“.

يُنقح الإنجاز (هـ) ليصبح نصه كما يلي: ”(هـ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين تنفيذ القانون البيئي والامتثال له وإنفاذه“.

يُنقح الإنجاز (و) ليصبح نصه كما يلي: ”(و) تعزيز قدرة المؤسسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة على تيسير تنفيذ القانون البيئي والامتثال له“.

مؤشرات الإنجاز

يعاد تسمية مؤشري الإنجاز (أ) و (أ) ’٣’ ليصبحا (ز) ’١’ و (ز) ’٢’.

يحذف المؤشر (أ) ’٢’.

يعاد تسمية مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح (أ) ويُنقح ليصبح نصه كما يلي: زيادة عدد المبادرات التي تتخذها الدول الأعضاء من أجل إدماج القضايا البيئية الشاملة لعدة قطاعات في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الإثمائي الوطنية“.

يُضاف مؤشر جديد رقمه (ب) ونصه كما يلي: "زيادة عدد المبادرات التي يتخذها أصحاب المصلحة من أجل تيسير إدماج القضايا البيئية الشاملة لعدة قطاعات في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الإنمائي الوطنية".

يُنقح المؤشر (هـ) ليصبح نصه كما يلي: "هـ) زيادة عدد المبادرات المبلغ عنها من الدول الأعضاء بشأن حالة إنفاذ القوانين البيئية المحلية والامتثال للمعاهدات والاتفاقات البيئية الدولية".

يُنقح المؤشر (و) ليصبح نصه كما يلي: "و) زيادة عدد المبادرات المبلغ عنها من المؤسسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن حالة الامتثال للمعاهدات والاتفاقات البيئية الدولية".

البرنامج الفرعي ٣

تنفيذ السياسات العامة

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (ب) ٢٠، بعد كلمة "المبادرات"، تضاف عبارة "الوطنية والمحلية".

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) ١٠، يستعاض عن عبارة "القطاع العام" بعبارة "القطاعين العام والخاص".

البرنامج الفرعي ٦

الاتفاقيات البيئية

هدف المنظمة

يستعاض عن كلمة "تعزيز" بكلمة "دعم".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، بعد كلمة "تعزيز"، تضاف كلمة "دعم".

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

١٧٣- في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، نظرت اللجنة في البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.12)).

١٧٤- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٧٥- أعرب المشاركون عن تأييدهم للبرنامج ١٢، وأشادوا ببرنامج العمل.

١٧٦- وأكد المشاركون أهمية برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في التصدي للتمدن السريع ونشوء الأحياء الفقيرة والفقير في المدن، لا سيما في أفريقيا، حيث يتسارع النمو السكاني في المدن. وأشار المشاركون إلى أن الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥ أقرت بالحاجة العاجلة إلى توفير مزيد من الموارد لبناء مساكن ميسورة التكلفة والهياكل الأساسية ذات الصلة بالسكن، وإلى إعطاء الأولوية لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين هذه الأحياء.

١٧٧- وأعرب المشاركون عن دعمهم لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة التابع لها، ولإنشاء آلية تمويل دولية مبتكرة للمساعدة على تعبئة رؤوس الأموال. وأشادوا بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة في العمل بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية ذات الصلة للألفية. وأعرب المشاركون عن دعمهم للأنشطة الهادفة إلى تشجيع قيام مدن وبلدات مستدامة اجتماعيا وبيئيا، في إطار تحقيق الهدفين التوأمين لجدول أعمال الموئل، والأهداف الإنمائية ذات الصلة للألفية.

١٧٨- وأعرب المشاركون عن رأي يفيد بضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين الشركاء في هذا المجال في البلدان الصغيرة النامية التي تفتقر أغلبية سكانها إلى سكن لائق.

١٧٩- وكما ورد في الفقرة ١٢-٨ أشير إلى أن من المتوقع أن يوافق مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الحادية والعشرين المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على الخطة المؤسسية والاستراتيجية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وقد يتطلب الأمر إدخال تغييرات في البرنامج ١٢: المستوطنات البشرية.

١٨٠- وأعرب المشاركون عن دعمهم لبرنامج عمل موئل الأمم المتحدة ضمن البرنامج الفرعي ١، توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، فيما يتعلق بتعزيز التعاون

الدولي، وبناء القدرات والشراكات، وإصلاح الأراضي، وحقوق الملكية والسكن، والأطر التشريعية والتنظيمية، والتخطيط الحضري، والروابط المتوازنة بين المناطق الريفية والحضرية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة أنشطة الموثل، من أجل التصدي لمشاكل الفقر في المدن وشؤون الحكم، وعن أهمية تعزيز اللا مركزية والحكم المحلي. وأعرب المشاركون عن رأي مفاده أنه بالإضافة إلى توفير المسكن للفقراء، يجب أيضا توفير الخدمات الأساسية، مثل النقل العام والأمن والطاقة وماء الشرب. وأكد المشاركون أهمية الحملات العالمية الهادفة إلى تعبئة الدعم وتعميق الوعي بضرورة كفالة توفير مأوى مناسب للفقراء. وأعربوا أيضا عن رأي يفيد بضرورة شمول فئات ضعيفة أخرى مثل الشعوب المحلية، باعتبار أنها تشارك بنشاط في الجهود المذكورة في الجملة الأخيرة من الفقرة ١٢-١١ وتستفيد منها. وأكدوا أهمية تعاون بلدان الجنوب فيما بينها على تعميم أفضل الممارسات، وأهمية التنسيق والتعاون بصورة أوثق بين الشركاء الإنمائيين في هذا المجال وذكروا أيضا ضرورة معالجة الهجرة ومواصلة التعاون التقني من أجل معالجة مشاكل سكان الأحياء الفقيرة والتمدن.

١٨١- وأكد المشاركون أهمية البرنامج الفرعي ٢، رصد جدول أعمال الموثل. وأعربوا عن دعمهم لتعزيز رصد جدول أعمال الموثل ومهام إعداد التقارير، من أجل تسهيل تحقيق الغايات المتضمنة في الأهداف الإنمائية ذات الصلة للألفية، والغاية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأعربوا أيضا عن دعمهم للدور الهام الذي يضطلع به موئل الأمم المتحدة فيما يتصل بسد الثغرات الخطيرة في البيانات، وبيادارة المعارف ونشر المعلومات عن ظروف المستوطنات البشرية واتجاهاتها من خلال برنامج المؤشرات الحضرية وأفضل الممارسات.

١٨٢- وأعربوا عن رأي يفيد بضرورة وضع مؤشرات إنجاز أدق في إطار البرنامج الفرعي ٤، تمويل المستوطنات البشرية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٨٣- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

توفير المأوى، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

إضافة العبارة "الفئات الضعيفة، وبوجه خاص" قبل كلمة "الفقراء" في

الفقرة (أ).

البرنامج الفرعي ٣ التعاون الإقليمي والتقني

الاستراتيجية

الفقرة ١٢-١٦

الاستعاضة عن العبارة: "المرأة والشباب" في الجملة الثانية بالعبارة "المرأة والشباب والمسنون والمعوقون".

البرنامج ١٣

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية

١٨٤- نظرت اللجنة في جلستها ١٨، المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/61/6 (Prog.13)).

١٨٥- وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٨٦- أعرب المشاركون عن تأييدهم وتقديرهم عموماً لما قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أعمال من خلال برامج الفرعية. وأعربوا عن تأييدهم للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين في إطار البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية.

١٨٧- وأعربوا عن تأييدهم وتقديرهم للأعمال المنجزة في إطار الدعائم الثلاث لبرنامج عمل المكتب كما هو مبين في الفقرة ١٣-٦ من الخطة البرنامجية المقترحة. وأشاروا إلى أنه من الضروري تعزيز وظيفتي البحث والتحليل اللتين يضطلع بهما المكتب لكي يعزز موقعه بوصفه وسيطاً محايداً أثناء المشاورات المتعلقة بمسائل السياسات العامة.

١٨٨- وتم التأكيد على ضرورة تعزيز الأطر القانونية والعملية لمكافحة الجريمة والمخدرات والإرهاب. وعلاوة على ذلك، أعرب المشاركون عن رأي مفاده أن مما يكتسي أهمية حيوية تزويد الدول بالمساعدة الفنية الكافية لضمان تنفيذ الصكوك الدولية، بما في ذلك متابعتها ورصدها بشكل فعال. وتم التأكيد على ضرورة تقديم المساعدة الفنية في ما يتعلق بالإرهاب، وهو ما يتيح البرنامج.

١٨٩- وأعربوا عن تقديرهم لاستمرار جهود التعاون الإقليمي مع الإشارة بخاصة إلى آسيا الوسطى، حيث يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير سبل الاتصال بين الحكومات والخبراء. وفي هذا الصدد، أعربوا عن تأييدهم للأنشطة التي قام بها مركز التنسيق الإقليمي وعن ترحيبهم بالنتائج العملية التي تمخض عنها المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان الذي عقد في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٩٠- وبخصوص البرنامجين الفرعيين ٢، تقدم الخدمات اللازمة لوضع السياسات والتقييم بالمعاهدات و ٣، المساعدة والمشورة في المسائل التقنية، أعرب المشاركون عن آراء تؤكد ضرورة توثيق سبل التنسيق والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وتم التأكيد على أهمية التنسيق الفعال بين لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل الرصد والامتثال الفعليين من قبل الدول الأعضاء. وأشاروا أيضا إلى أنه لم ترد ضمن البرنامجين الفرعيين أية إشارة واضحة إلى التعاون والتنسيق مع البرامج والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومن بين ذلك الإشارات إلى المشاريع والأنشطة المشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال الدعوة والتربية.

١٩١- وأعرب المشاركون عن رأي مفاده ضرورة استمرار العمل على التنمية البديلة وضرورة إيلاء اهتمام خاص للقضايا الخاصة في بلدان العبور.

١٩٢- وأعربوا عن رأي مفاده أن البعض من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز تستوجب تحسينها وصلها مرة أخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٣- استعرضت اللجنة السرد البرنامجي للباب ١٦، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر A/60/537)، وأوصت الجمعية العامة بأن تعتمد هذا السرد.

١٩٤- وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد سرد البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التنقيحات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٣-٣

تُحذف الفقرة ١٣-٣ ويُعاد ترقيم الفقرات اللاحقة لها.

الفقرة المرقمة سابقا ١٣-٤

تنقح الفقرة المرقمة سابقا ١٣-٤ لتصبح الفقرة ١٣-٣

كالتالي:

”تقر الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بشكل واضح بأن الجريمة المنظمة والإرهاب من ضمن الشواغل الأمنية الرئيسية. وقد بين ذلك بجلاء الموقف الاستراتيجي الذي يتبناه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار العلاقة العامة بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان“.

الفقرة المرقمة سابقا ١٣-٥

يُحذف البند الفرعي (ز).

البرنامج الفرعي ٣

المساعدة والمشورة في المسائل التقنية

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُضاف إنجاز متوقع جديد (هـ) يكون نصه كما يلي: ”(هـ) تعزيز قدرة بلدان العبور في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات“.

مؤشرات الإنجاز

يُنقح مؤشر الإنجاز (ب) ’٣‘ ليصبح كالتالي: ’٣‘ زيادة المساعدة المقدمة للبرامج الوطنية الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به التي تنظم لصالح السجناء وضحايا الاتجار بالبشر المحتملين والفعالين“.

يُضاف مؤشرات جديد (ب) ’٤‘ يكون نصه كما يلي:

’٤‘ زيادة المساعدة المقدمة لمزيد من البلدان من أجل تنفيذ استراتيجيات وطنية فعالة عملية المنحى لخفض الطلب بهدف تحقيق نتائج يمكن قياسها في مجال خفض إساءة استعمال المخدرات“.

يعاد تسمية المؤشر (ج) ليصبح (ج) ’١‘ ويضاف مؤشران جديديان

كما يلي:

’٢‘ زيادة المساعدة المقدمة لمزيد من البلدان من أجل تنفيذ استراتيجيات مستدامة فعالة للقضاء على المحاصيل غير المشروعة“؛

”٣٣“ زيادة المساعدة المقدمة لمزيد من البلدان من أجل تنفيذ برامج عملية المنحى تروم تحقيق نتائج يمكن قياسها في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات“.

يُعاد تسمية مؤشر الإنجاز (د) بوصفه المؤشر (د) ”١“ ويُنقح ليصبح كالتالي:

”١“ زيادة تيسير حصول البلدان المتضررة على خدمات استشارية وزيادة المساعدة الدولية المقدمة للبلدان المتضررة لتزويدها بالمساعدة المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ برامج متكاملة للتنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية وإيجاد سبل كسب مستدامة“.

تحت المؤشر (د) يُضاف مؤشرا جديد ”٢“ يكون نصه كما يلي:

”٢“ زيادة عدد البلدان المعنية التي تتلقى المساعدة لتوفر المساعدة الإنمائية البديلة للمزارعين المحتاجين“.

يُضاف مؤشر جديد (هـ) يكون نصه كما يلي: ”(هـ) زيادة المساعدة المقدمة لبلدان العبور، عند الطلب، لتلبية احتياجاتها الخاصة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات“.

الولايات التشريعية

يُضاف القرار التالي الصادر عن مجلس الأمن:

١٦٢٤ (٢٠٠٥) الأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين

البرنامج ١٤

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

١٩٥ - نظرت اللجنة في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog. 14)).

١٩٦ - وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٩٧- أعرب عن التقدير لتعديل أوضاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بحيث تستجيب بشكل أفضل للتحديات المستجدة في أفريقيا، وما ترتب على ذلك من تنقيحات أدخلت على البرنامج ١٤. وأعرب عن التقدير كذلك للركنيتين المتمثلين في تعزيز التكامل الإقليمي لدعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته وتلبية احتياجات أفريقيا الخاصة والتحديات العالمية الناشئة، على النحو المبين في الفقرة ١٤-٧ من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للبرنامج ١٤. كما أعرب عن رأي مفاده أنه نظرا لدعوة لجنة البرنامج والتنسيق المستمرة لمديري البرامج لاستعراض برامجهم، فإن الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للبرنامج ١٤ تُعد نموذجا طيبا للفائدة التي ينطوي عليها مثل هذا الجهد.

١٩٨- وأشير بوجه عام إلى أن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد نجح في التأكيد على المساعدات التي ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديمها إلى البلدان الأفريقية في مجالات صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية والحد من الفقر.

١٩٩- ورحبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مواءمة الهدف العام لبرنامجها وبرامجها الفرعية المختلفة مع أهداف وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين. وإلى جانب تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أعرب أيضا عن رأي يدعو إلى ضرورة التأكيد في البرنامج بدرجة أكبر على أولويات الشراكة الجديدة.

٢٠٠- وأعرب أيضا عن التأييد للتركيز على استراتيجيات الحد من الفقر والجهود المبذولة لإدماج أهداف إعلان الألفية في برامج التنمية الوطنية تحت قيادة الحكومات الوطنية.

٢٠١- وأثنى على الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الشراكات مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي من خلال التعاون وإحياء الأمانة المشتركة لتشجيع البرمجة المشتركة للأنشطة.

٢٠٢- وأعرب عن التأييد للدور الهام الذي تقوم المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في تفعيل العمل التحليلي والمعياري للجنة الاقتصادية على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. وأعرب تحديدا عن رأي مفاده أنه يجب مواصلة تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية في

عمل اللجنة الاقتصادية، حيث أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة الجديدة يتوقف على الطريقة التي ستمكن بها المنظمات دون الإقليمية من تنفيذ البرامج على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. ولاحظت اللجنة أن خطة العمل الشاملة لتعزيز المكاتب الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا قد وُضعت في صيغتها النهائية توظفة لتقديمها إلى الجمعية العامة.

٢٠٣- وأعرب عن التأييد لتعزيز تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والتجارة الدولية والشؤون المالية في إطار البرنامج الفرعي ١، تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وطُرح استفسار عن استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمكافحة تأثيرات العولمة.

٢٠٤- ورئي أن من الممكن إدراج مؤشرات إضافية للإنجاز في إطار البرنامج الفرعي ٢، تعزيز التنمية المستدامة، لقياس إسهام اللجنة في الزيادات في عدد الأنشطة الزراعية، أو استراتيجيات التصدي لتدهور الموارد الطبيعية أو قياس معدلات الحد من الفقر وتعزيز النمو، في بلدان المنطقة. وأعرب عن التأييد لتركيز البرنامج الفرعي ٢ على التحول الزراعي وتشجيع التنوع، مع طلب توضيحات بشأن ما إذا كان ينبغي تسليط الضوء في البرنامج الفرعي على مسألة الأمن الغذائي في أفريقيا.

٢٠٥- وأعرب عن التأييد لتركيز البرنامج الفرعي ٣، تعزيز إدارة التنمية، على تعزيز ممارسات الحكم الرشيد لكفالة المشاركة في عمليات الحكم والتنمية، وتوطيد أركان التنمية المستدامة. وأعرب عن رأي مفاده أنه تم تعليق قدر كبير من الأهمية على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة، وأثني على الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعمها. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي صياغة مؤشر للإنجاز للإبلاغ عن الزيادة في عدد المساعدات التدريبية والتقنية المقدمة في إطار البرنامج الفرعي إلى الدول الأعضاء في المنطقة.

٢٠٦- وأعرب عن التأييد للتعديلات التي أدخلت على البرنامج الفرعي ٤، تسخير المعلومات لأغراض التنمية، حيث عاجلت بعض التعليقات التي أبدت في الدورة الرابعة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق. وأعرب عن رأي مفاده أنه تم تعليق قدر كبير من الأهمية على الجهود المبذولة لسد الفجوة الرقمية، وعلى الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم مجتمع المعلومات الأفريقي، وتنفيذ التزام وجدول أعمال تونس، والتركيز على سياسات العلوم والتكنولوجيا. وأعرب عن رأي مفاده أن إدراج الوكالات الشريكة، وكذلك معلومات عن التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي، سيمثل جانبا مفيدا من جوانب استراتيجية البرنامج الفرعي ٤. كما أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي صياغة مؤشر

للإنجاز للإبلاغ عن عدد البلدان التي اكتسبت القدرة على تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في القطاعات الاجتماعية الرئيسية، مثل الصحة والحد من الفقر.

٢٠٧- وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي التأكيد على تنمية الصادرات والهياكل الأساسية في إطار البرنامج الفرعي ٥، تعزيز التجارة والتكامل الإقليمي. وطُرح استفسار بشأن الوسائل المتاحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لقياس التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام.

٢٠٨- وأعرب عن التأييد لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وبرامج التنمية الوطنية في إطار البرنامج الفرعي ٦، تشجيع النهوض بالمرأة. وأعرب عن رأي مفاده أن تمكين المرأة وتحسين أوضاعها المعيشية عنصر بالغ الأهمية لنجاح أفريقيا. وأعرب عن آراء أفادت أنه يمكن إدراج مؤشرات إنجاز جديدة في إطار البرنامج الفرعي ٦ للإبلاغ عن مواضيع من قبيل عدد النساء المشاركات في العمليات السياسية، أو معدلات الأمية بين الفتيات، أو التحسن في مستوى معيشتهن.

٢٠٩- وأعرب عن التأييد للجهود المبذولة لتحقيق التكامل على المستوى دون الإقليمي في البرنامج الفرعي ٧، دعم أنشطة التنمية دون الإقليمية، في حين أعرب عن رأي مفاده أن ذلك لا يتسق مع الاستراتيجية المقترحة. وأعرب عن رأي مفاده أن نجاح الشراكة الجديدة يرتبط بالنجاح في تحقيق التكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومدى قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على ترجمة أولويات وأهداف الشراكة الجديدة مشاريع ملموسة على الصعيد القطري.

٢١٠- وأثني على إدراج برنامجين فرعيين في البرنامج ١٤، هما البرنامج الفرعي ٩، الإحصاء، والبرنامج الفرعي ١٠، التنمية الاجتماعية، يشرف عليهما، على التوالي، المركز الأفريقي للإحصاء والمركز الأفريقي للقضايا الجنسانية والتنمية الاجتماعية المنشأ حديثاً. وأعرب عن رأي مفاده أن إنشاء البرنامج الفرعي ٩، الإحصاء، يتسم بأهمية بالغة، لما له من فائدة في رصد وتقييم الإدارة الاقتصادية من أجل اتخاذ تدابير تصحيحية، لا سيما وأن معظم البلدان الأفريقية لا تزال متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

الاستنتاجات والتوصيات

٢١١- أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة التنقيحات المقترحة للخطط البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فيما يتعلق بالبرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، التي وردت في تقرير الأمين العام (A/61/125).

٢١٢- واثنت اللجنة على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقيامها باستعراض البرنامج ١٤ بعد دعوة لجنة البرنامج والتنسيق إدارة البرامج إلى استعراض برامجها. ورحبت اللجنة بالمساعدات التي ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديمها إلى البلدان الأفريقية في مجالات صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر، على النحو الذي يتماشى مع أهداف وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومع الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١٣- وشددت اللجنة على أهمية إدراج بعد يتعلق بالاتصالات في مختلف البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بغية زيادة وعي كل قطاعات المجتمع، بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالتحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا، ودعمها للجهود المبذولة للتصدي لها. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم القيادة والمساعدة للدول الأعضاء من أجل تحسين القدرة الوطنية على تصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة للاتصالات.

٢١٤- وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

٢١٥- نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog. 15)).

٢١٦- وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢١٧- أعرب عن الدعم للإطار الاستراتيجي المقترح للبرنامج.

٢١٨- وأعرب عن التقدير للعمل الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، وبشكل أعم، لوحظ أن اللجان الإقليمية عبارة عن أدوات هامة أوكلت إليها مهام تتصل بالتنمية في المناطق الخاصة بكل منها. وأشار كذلك إلى أن الحاجة إلى اللجان الإقليمية لا تزال ماسة وإلى أن هذه اللجان أظهرت قدرة على التكيف مع البيئات والظروف المتغيرة على الدوام في الوقت الذي تضطلع فيه بالمهمة الجليلية المتمثلة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق منطقة

جغرافية شاسعة. ولوحظ أيضا، في هذا السياق، أن دور اللجنة يكتسي أهمية حاسمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة عن طريق تعزيز التعاون فيما بين أعضائها وفي إيجاد أوجه للتداؤب الحفاز على نشدان مستقبل أفضل.

٢١٩- ولوحظ أنه على الرغم من الازدهار الاقتصادي ومن دينمية أجزاء من المنطقة، حجت هذه الإنجازات بؤس ٦٨٠ مليون شخص يمثلون ثلثي فقراء العالم. وأشار إلى أن المنطقة غالبا ما تتعرض للكوارث الطبيعية، مما يهدد بإفشال الجهود المبذولة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه لهذه الأسباب كلها، ينبغي مواصلة إيلاء الأولوية لعمل اللجنة.

٢٢٠- وأعرب عن رأي مفاده أن الأولويات المواضيعية للجنة تكتسي أهمية بالنسبة للمنطقة، وفي هذا الصدد، أعرب عن التقدير والدعم للحفاظ على ذات التركيز للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٢١- وأقر مع الارتياح بالتقدم المحرز في مجالي التنمية والتجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ورحب كذلك بتركيز اللجنة الجديد على الاستجابة للآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأمراض المعدية وغير ذلك من القضايا التي تضر بالناس والهياكل الأساسية في المنطقة. وشدد على أن اللجنة بذلت جهودا جبارة في الاستجابة لاحتياجات الناس الناشئة في المناطق المتضررة من الأثر الذي خلفته تلك الأحداث.

٢٢٢- وأشار إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعاني، في جملة أمور، من الفقر ونقص الاستثمارات والكوارث الطبيعية والاتجار بالمخدرات، وضرورة أن تعالج البرامج الفرعية للجنة هذه القضايا وتكيفها مع الحالة الراهنة في المنطقة.

٢٢٣- وشدد على أهمية كفاءة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في إطار البرنامج الفرعي ١، الفقر والتنمية، ويجبذ في هذا الصدد إيراد المزيد من الإشارات إلى بناء القدرات من أجل صياغة السياسات وتنفيذها كجزء من مؤشرات الإنجاز. واقترح كذلك إمكانية أن تدرج في استراتيجية هذا البرنامج الفرعي إشارة إلى القرار الذي تم التوصل إليه في الدورة الثانية والستين للجنة بغرض صياغة خارطة للطريق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثالثة والستين في عام ٢٠٠٧. وستقرر خارطة الطريق خطوات ملموسة للتعاون في المنطقة تكون موجهة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد أيضا على أن هذا البرنامج الفرعي ينبغي أن يراعي المرأة في إطار استراتيجية للاضطلاع بالأنشطة التي تتصل بالتنمية والقضاء على الفقر. ولوحظ أن إمكانية الحصول على الخدمات ينظر إليها على أنها عنصر أساسي لبلوغ هدف هذا البرنامج الفرعي.

٢٢٤- ولوحظ أيضا، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، تنمية بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ، أن إحدى السمات الخاصة للدورة الثانية والستين للجنة، المعقودة في جاكرتا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تتمثل في أنها كانت أول اجتماع للدورة الاستثنائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لقادة منطقة المحيط الهادئ. ولوحظ كذلك أن هذه المناسبة الهامة ستعزز بحق شراكة آسيا والمحيط الهادئ في مجالات من قبيل السياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإحصاءات التجارة، والبيئة. وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة ينبغي أن تدرج إشارة إلى أنشطة متابعة الدورة الاستراتيجية في الإطار الاستراتيجي.

٢٢٥- ولوحظ كذلك، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، النقل والسياحة، أن الإطار الاستراتيجي يمكن أن يدرج آخر التطورات بشأن الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا الذي عرضه أعضاء اللجنة للتوقيع والذي سيعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أثناء المؤتمر الوزاري المعني بالنقل ولاحقاً في الأمم المتحدة.

٢٢٦- وحظيت بالتقدير الجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين القدرات الوطنية فيما يخص تقديم الخدمات الاجتماعية بإنصاف وإدماج الأبعاد الاجتماعية في عملية التنمية، وأشير إلى أن البرنامج الفرعي ٨، التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية المستمرة والمستجدة، ينبغي أن يولي المزيد من العناية لقضايا الإعاقة في المنطقة. ولوحظت الحاجة إلى تعزيز عمل اللجنة وتعاونها مع غيرها من الوكالات ومع الحكومات المحلية كجزء من هذا البرنامج الفرعي.

٢٢٧- وأعرب عن رأي مفاده أن مقترحات تنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم اللجنة الخارجي الذي أنجز حديثاً ستقابل بالترحيب، وأن اللجنة قد تواصل التشديد على العناية بالقضايا الشاملة لعدة قطاعات في التوجه العام للإطار الاستراتيجي. وتم التأكيد مجدداً على ضرورة التعاون تعاوناً وثيقاً مع الوكالات والكيانات الأخرى.

٢٢٨- وأعرب أيضاً عن الدعم للتنقيحات المقترح إدخالها على الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين للبرنامج ١٥ استناداً إلى استعراض الخطة خلال الدورة الاستثنائية للجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بما في ذلك الإشارات إلى النهج القائم على الحقوق.

٢٢٩- وأشار ممثل الأمين العام، رداً على الأسئلة المطروحة، إلى أنه ستولى العناية لمقاييس الأداء النوعية والكمية خلال صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٣٠- أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٥-١١

يستعاض عن الفقرة كاملة بالفقرة ١٥-٩ من الوثيقة A/59/6/Rev.1، وفيما يلي نصها:

”١٥-١١ وستُعَمَّم عبر البرامج الفرعية ذات الصلة، كمسألة ذات أولوية، الأبعاد الجنسانية والنهج القائم على الحقوق فضلا عن النهج القائم على التنمية بالنسبة للمعوقين. وسيولى اهتمام خاص للترويج، في القطاعات الإنمائية المتنوعة، لحقوق الفئات الضعيفة، ومن بينها النساء والشباب والمعوقون والمسنون والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة من بين الفقراء“.

البرنامج الفرعي ١

الفقر والتنمية

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-١٥

في الجملة الثالثة، يحذف القوسان وحول عبارة ”بما في ذلك أعمال الحق في الاستفادة من الخدمات“.

البرنامج الفرعي ٢

الإحصاءات

مؤشرات الإنجاز

بعد عبارة ”النظم الإحصائية الوطنية“، في مؤشر الإنجاز (أ)، تدرج عبارة ”التي تستفيد من مساعدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ“.

البرنامج الفرعي ٣
تنمية بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ
الاستراتيجية

الفقرة ١٥-١٨

في نهاية الجملة الأولى تضاف عبارة: "بالتعاون مع الشعب الأخرى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ".

البرنامج الفرعي ٤
التجارة والاستثمار

مؤشرات الإنجاز

تخذف عبارة (أصحاب المصلحة) من مؤشرات الإنجاز (أ) '٢' و (ب) '١' و (ج) و (د).

في مؤشرات الإنجاز (أ) '٢' و (ب) '١' و (ج) و (د)، بعد كلمة "للمسؤولين" تضاف عبارة "وغيرهم".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٢٠

بعد الفقرة ١٥-٢٠، تضاف الفقرتان التاليتان ويعاد ترقيم الفقرات التالية وفقا لذلك:

"١٥-٢١ ستتعاون اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ومع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع غيرها من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف.

"١٥-٢٢ وعلاوة على ذلك، ستتعاون أيضا مع الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ذات الصلة، وكذلك مع منظمات وشبكات القطاع الخاص والمجتمع المدني في آسيا والمحيط الهادئ".

الفقرة المرقمة سابقا ١٥-٢١

بعد كلمة "الأولوية"، في الجملة الأخيرة، تضاف عبارة "للبلدان النامية، بما في ذلك".

البرنامج الفرعي ٥

النقل والسياحة

الفقرة المرقمة سابقا ١٥-٢٣

في نهاية الفقرة، تضاف الجملة التالية:

”سيولي البرنامج الفرعي الأولوية للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية“.

البرنامج الفرعي ٦

البيئة والتنمية المستدامة

يستعاض عنه كاملاً بما يلي:

البرنامج الفرعي ٦

البيئة والتنمية المستدامة

هدف المنظمة: تحسين الاستدامة البيئية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية، تمشيا مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

| مؤشرات الإنجاز | الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة |
|---|---|
| (أ) زيادة النسبة المئوية للمشاركين في أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذين يفيدون بأن بإمكانهم أن يستخدموا، أو أنهم قد استخدموا، معارف ومهارات في تطبيق نهج قائم على نمو يراعي البيئة | (أ) تحسين القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تساهم في تحقيق نمو يراعي البيئة |
| (ب) زيادة النسبة المئوية للمشاركين في أنشطة اللجنة الذين يفيدون بأن بإمكانهم أن يستخدموا، أو أنهم قد استخدموا، معارف ومهارات في تطبيق أدوات لسياسات اجتماعية اقتصادية ترمي إلى تحسين الإدارة البيئية والأداء البيئي | (ب) زيادة القدرة الوطنية على وضع وتطبيق أدوات لسياسات اجتماعية اقتصادية ترمي إلى تحسين الإدارة البيئية والأداء البيئي |
| (ج) زيادة عدد التدابير المتخذة من قبل صانعي ومخططي السياسات لتعزيز أمن الطاقة وتحسين كفاءتها ودعم التعاون دون الإقليمي والإقليمي في تنمية قطاع الطاقة | (ج) تعزيز القدرة الوطنية على تحديد سياسات وبرامج فعالة لإنتاج وإدارة واستخدام موارد الطاقة بشكل فعال وأنظف على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي |
| (د) زيادة عدد التدابير المتخذة التي تعكس المبادرات التي تعززها اللجنة في مجال إدارة موارد المياه والكوارث الطبيعية، ولاسيما زيادة عدد التدابير المتخذة في البلدان المعرضة بشدة لخطر الكوارث بشأن التأهب للكوارث الطبيعية والتصدية لها بسرعة والتخفيف من آثارها. | (د) زيادة القدرة الوطنية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة تعنى بإدارة موارد المياه والكوارث الطبيعية، ولاسيما في البلدان المعرضة بشدة لخطر الكوارث، من حيث التأهب والقدرة على التصدي لها والإبلاغ منها. |

الاستراتيجية

١٥-٢٤ تتولى شعبة البيئة والتنمية المستدامة المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي. ويُستمد التوجيه الاستراتيجي للبرنامج الفرعي بصفة رئيسية من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى ذات الصلة والاتفاقات الدولية المبرمة منذ عام ١٩٩٢ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وإعلان شنغهاي ونتائج المؤتمر الوزاري الخامس للبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ المعقود في عام ٢٠٠٥، والولايات الأخرى ذات الصلة.

١٥-٢٤ (مكرراً) وسيركز البرنامج الفرعي على استخدام نهج مبتكرة وعملية في تشجيع النمو الاقتصادي العادل والمستدام بيئياً. وفي مجال الطاقة، سيعزز البرنامج الفرعي أمن الطاقة ويحسن من كفاءتها، ويشجع استخدام مصادر جديدة ومتجددة للطاقة علاوة على المساعدة في مواصلة تنمية التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في مجال الطاقة. وفي مجال موارد المياه، سيواصل البرنامج الفرعي التركيز على بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي لتشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وزيادة إمكانيات الحصول على مياه شرب مأمونة، وحفظ المياه. وفي مجال البيئة، سيركز البرنامج الفرعي على تحسين الأداء البيئي لأصحاب المصلحة الرئيسيين وعلى تشجيع التعاون الفعال على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في مجال حماية البيئة. وستجري تقوية التعاون الإقليمي في مجال إدارة الكوارث الطبيعية. وسينصب التركيز الاستراتيجي على مساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين على وضع وتطبيق سياسات وبرامج تستجيب للشواغل الجنسانية، حسب الاقتضاء، وبخاصة لتحقيق الهدفين ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتضمن مشاريع قطاعية وأنشطة متعددة التخصصات ووثيقة الترابط يجري تنفيذها بالاشتراك مع الشعب الأخرى ضمن المجالات المواضيعية لإدارة العولمة والحد من الفقر ومعالجة المسائل الاجتماعية الناشئة. وسيشجع البرنامج الفرعي مشاركة أوسع نطاقاً لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وسيولي البرنامج الفرعي الأولوية للبلدان النامية، بما فيها الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيسعى أيضاً إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لاستحداث أدوات وشبكات تدعم المشاريع والأنشطة المتعددة التخصصات الآتفة الذكر.

البرنامج الفرعي ٧ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشرين (ج) '١' و (ج) '٢' بالمؤشر التالي:

” (ج) النسبة المئوية لصناع السياسات والمسؤولين المستفيدين من أنشطة مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الذين يشيرون إلى تحسن مستوى كفاءتهم في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية“.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (د)، بعد عبارة ”آليات نقل التكنولوجيا“، تدرج عبارة ”التي يدعمها مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا“.

الفقرة المرقمة سابقا ١٥-٢٦

في الجملة الأولى بعد كلمة ”اليونسكو“، تدرج عبارة ”اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات السلكية واللاسلكية“.

في نهاية الفقرة، تضاف الجملة التالية:

”وسيولي البرنامج الفرعي الأولوية للبلدان النامية، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والدول الجزرية الصغيرة النامية“.

البرنامج الفرعي ٨

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية المستمرة والمستجدة

الاستراتيجية

الفقرة المرقمة سابقا ١٥-٢٨

يستعاض عن عبارة ”مع التشديد على النهج القائم على الحقوق، الذي يكتسي“ بعبارة ”مع التشديد على النهج القائم على الحقوق فضلا عن النهج القائم على التنمية فيما يتعلق بالمعوقين، وهما فئجان يكتسيان“.

الولايات التشريعية

يضاف البرنامج الفرعي ٤ إلى البرامج الفرعية الواردة بين قوسين في إطار القرارين ٢٧٩/٥٥ و ٢٢٨/٦٠، في المجموعة الأولى من قرارات الجمعية العامة.

البرنامج ١٦

التنمية الاقتصادية في أوروبا

٢٣١- نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.16)).

٢٣٢- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب عن الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٣٣- جرى الإعراب عن تأييد للبرنامج. وأشار مع التقدير إلى الدعم المقدم لبلدان المنطقة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وإلى تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وجرى التأكيد في هذا السياق على أنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا المضي في تعزيز القدرات الوطنية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتوسيع نطاق الدعم ليشمل أوساط الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية في هذه البلدان.

٢٣٤- وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن اللجان الإقليمية أجهزة مهمة عهد إليها بمهام تتصل بالتنمية كل في منطقتها. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن الحاجة إلى اللجان الإقليمية تظل شديدة وأنها أثبتت قدرتها على التواءم مع الظروف المتغيرة دوماً، بينما تضطلع بالمهمة الكبيرة المتمثلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة جغرافية واسعة.

٢٣٥- وجرى الإعراب أيضا عن التقدير للإصلاح الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٥، على أساس التوصيات المتعلقة بدور اللجنة وولايتها ووظائفها الواردة في التقرير الخاص بحالة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي وضعت اللجنة على مستوى جديد. وجرى الترحيب بالإصلاح وخاصة بالنظر إلى تركيزه على التفاعل والتواصل مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في المنطقة. وأشار إلى أن إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا يعتبر

جزءاً من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وأعرب أيضاً عن التأييد للتغييرات في بنية إدارة اللجنة. وأعترف بالحاجة إلى زيادة تعزيز المساءلة والشفافية داخل اللجنة، وجرى الترحيب في هذا السياق بإنشاء وحدة لتخطيط البرامج ورصدها وتقييمها في إطار مكتب الأمين التنفيذي.

٢٣٦- وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن استراتيجية البرنامج الفرعي ١ ينبغي أن تتضمن إشارة إلى التعاون مع الكيانات الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢٣٧- وأعرب عن التقدير لتوافر إحصاءات اجتماعية وديمقراطية وفي مجال الاقتصاد الكلي تم جمعها وتوزيعها على بلدان المنطقة. كذلك جرت الإشادة باستراتيجية البرنامج لإتاحتها اطلاع الجمهور على جميع وثائق الاجتماعات وبرامج العمل والمعايير والتوصيات المتعلقة بالإحصاءات لتوفير أساس للشفافية والمساءلة.

٢٣٨- وجرى الترحيب بإنشاء البرنامج الفرعي ٤، التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي. وأشار إلى أن الغرض من هذا البرنامج الفرعي هو توفير المساعدة المالية التي تحتاج إليها كثيراً البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كذلك أعرب عن الرأي القائل بأنه سيكون من الملائم توفير مؤشر للإنجاز يتعلق بعدد البلدان التي تعرب عن رضاها عن المشورة المقدمة.

٢٣٩- وجرى الإعراب عن رأي مفاده أنه فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، الطاقة المستدامة، كان ينبغي أن يتم بدرجة أكبر إبراز استمرار مشاركة جميع الجهات المعنية.

٢٤٠- وجرى التأكيد على ضرورة مواصلة تأمين التعاون الدولي والإقليمي كجزء من استراتيجية البرنامج الفرعي ٧، الأخشاب والحراجة.

٢٤١- وأعرب عن رأي بشأن البرنامج الفرعي ٨، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان، يقول بأن تعزيز القدرات المحلية ضروري في تطوير الإسكان وإدارة المدن. كذلك أعرب عن رأي بأنه ينبغي النظر في إدراج مسألة الهجرة ضمن أنشطة هذا البرنامج.

٢٤٢- وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ليس لديها حالياً نظام تقييم موحد لبرامجها الفرعية، وطلب إنشاء آلية للتقييم واستخدامها في جميع البرامج الفرعية.

٢٤٣- وأوضح ممثل الأمين العام، في رده على التعليقات التي أبدتها اللجنة، أنه يجري حالياً تقييم جميع البرامج الفرعية وفقاً لتعليمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومبادئه التوجيهية، وأن اللجنة بصدد إصدار دليل للتقييم استجابة لمقرر اللجنة بأن تجري جميع اللجان القطاعية للجنة الاقتصادية لأوروبا عمليات تقييم كل سنتين.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤٤- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

البيئة

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ)، يضاف مؤشر جديد "٣" فيما يلي نصه: "٣" زيادة عدد الإجراءات المتخذة لتعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية".

البرنامج الفرعي ٤

التعاون والتكامل الاقتصاديان

مؤشرات الإنجاز

في مؤشري الإنجاز (أ) و (ج) "١"، تحذف الكلمة "زيادة" في بداية الجملة.

يعاد تسمية المؤشر ليصبح المؤشر (أ) "١" ويضاف مؤشر جديد (أ) "٢" فيما يلي نصه: "٢" عدد البلدان التي أعربت عن رضاها عن الأنشطة التدريبية"

٢٤٥- وأحاطت اللجنة علما أيضا بتقرير الأمين العام بشأن التقيحات المقترحة للخطط البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر A/61/125).

البرنامج ١٧

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤٦- نظرت اللجنة في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/61/6 (Prog. 17)).

٢٤٧- وقدّم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المنافسة

٢٤٨- أعرب عن التأييد الكامل للبرنامج ١٧ ولجميع البرامج الفرعية. كما أشيد بعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها مركزاً للتفوق. ولوحظ أن اللجنة تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً لإعلان الألفية. وشدد أيضاً على الدور الهام للجنة في القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز التكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي، وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة. كما لوحظ ضرورة تعزيز الدور والعمل اللذين تضطلع بهما اللجنة في تعبئة الرأي العام وفي دعم بلدان المنطقة في الجهود التي تبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤٩- وأعرب عن رأي مفاده أنه لدى تنفيذ الأولويات المواضيعية للجنة، ينبغي التركيز بشكل أكبر على تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي، تمسحياً مع استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥٠- ولوحظ أنه في حين عززت اللجنة التكامل والتعاون الإقليميين، فإنها قدمت أيضاً دعماً تحليلياً وتنظيماً وتنفيذياً قيماً. وشدد على الدور الإيجابي للغاية للبرنامج العادي للتعاون التقني باعتباره عنصراً تنفيذياً في البرامج الفرعية للجنة. وتم التأكيد على أهمية البرامج التدريبية للجنة، ولا سيما للنهوض بالتشغيل وتنمية رأس المال البشري في المنطقة. وأعرب عن رأي مفاده أن الصلات التي تربط بين التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي واحتياجاتها من التدريب في إطار البرنامجين الفرعيين ٨ و ١٢ ينبغي إيرادها بقدر أكبر من التفصيل.

٢٥١- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، الصلات مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون الإقليمي، قوبلت بالترحيب الاستراتيجيات المصممة لتعزيز قدرات بلدان المنطقة في المفاوضات التجارية.

٢٥٢- ولوحظ أنه في إطار البرنامج الفرعي ٢، الإنتاج والابتكار، ينبغي التركيز أكثر على العمل المشترك مع كيانات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وينبغي التشديد على أهمية الأدوات والأصول المرتكزة على المعرفة.

٢٥٣- ولوحظ أنه في إطار البرنامج الفرعي ٣، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، ينبغي لمؤشر الإنجاز (أ) المتعلق بزيادة النسبة المئوية للمستعملين أن يشير تحديداً إلى السلطات المختصة.

٢٥٤- وأعرب عن رأي مفاده أنه في إطار البرنامج الفرعي ٤، التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ينبغي التعجيل بالعمل المتعلق بالقضاء على الفقر وتقليص التفاوتات الاجتماعية وتعزيزه. كما شُدد على أن القضاء على الفقر مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الشركاء.

٢٥٥- ودُعمت استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة في إطار البرنامج الفرعي ٥، دمج المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية. ولوحظ في هذا الصدد أن المساواة بين الجنسين تعد بمثابة حافز للتغيير الاجتماعي.

٢٥٦- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، السكان والتنمية، أعرب عن الارتياح لإبراز قضايا الهجرة في الجزء الخاص بالاستراتيجية.

٢٥٧- وأعرب عن رأي مفاده أن الإشارة إلى استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي إدراجها في استراتيجية البرنامج الفرعي ٨، التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية.

٢٥٨- ولوحظت في إطار البرنامج الفرعي ٩، الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية، ضرورة التركيز أكثر على التدريب في مجال الاستخدام المستدام للطاقة ولمصادر الطاقة المتجددة.

٢٥٩- وأعرب عن رأي مفاده أن صياغة الإنجازات المتوقعة في إطار البرنامج الفرعي ١٢، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، لم تتناول احتياجات المنطقة دون الإقليمية بالشكل الكافي وأنه ينبغي تعزيزها. ولوحظ أيضاً أنه ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال التأهب للكوارث واتفائها. وشُدد على أهمية استخدام الخبرة المكتسبة من جانب كيانات أخرى في مجال التأهب للكوارث.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٦٠- لاحظت اللجنة، مع التقدير، الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار البرنامج ١٧ الذي يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وأبرزت دور اللجنة المذكورة في صياغة التدابير الملائمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وزيادة إدماجهما في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، أقرت اللجنة بأهمية المنظور

الإقليمي في تنفيذ هذه الأهداف وشدت على الحاجة إلى تعزيز البرامج والأنشطة التي تضطلع بها المكاتب دون الإقليمية والقطرية للجنة سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والمنصفة في المنطقة.

٢٦١- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٧-٣

في نهاية الجملة الثانية، تضاف عبارة ”، ومشاكل النظام الاقتصادي الدولي الحالي“ بعد كلمة ”الأطراف“.

وفي الجملة الرابعة، يستعاض عن كلمة ”ويرتبط“ في بداية الجملة بكلمة ”ويمثل“، ويستعاض عن عبارة ”ارتباطاً وثيقاً بـ“ بعبارة ”الأسباب الرئيسية لـ“.

البرامج الفرعية ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ١٢

في الجمل الثانية من الفقرات ١٧-٦ و ١٧-٩ و ١٧-١١ و ١٧-١٣، يستعاض عن العبارة ”إعلان الألفية“ بعبارة ”المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“.

البرنامج الفرعي ٥

دمج المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (أ)، يستعاض عن عبارة ”إعلان الألفية وإعلانات توافق الآراء الإقليمية“ بعبارة ”المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وتوافق الآراء الإقليمية المعنية“.

البرنامج الفرعي ٨

التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز (ب)، تضاف بعد عبارة "تغير المناخ"، عبارة "واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

البرنامج الفرعي ١٢

الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

الفقرة ١٧-٢٦

تضاف في الجملة الأخيرة، بعد عبارة "والسوق المشتركة الكاريبية"، عبارة "وآلية التفاوض الإقليمية، ومصرف التنمية الكاريبي".

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا

٢٦٢- نظرت اللجنة في جلستها ١٣، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.18)).

٢٦٣- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٦٤- تم الإعراب عن دعم البرنامج. وأشار إلى أنه تم دمج برنامجين فرعيين في برنامج فرعي واحد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. بيد أنه تم الإعراب عن القلق بشأن ما إذا كانت جميع ولايات البرنامجين الفرعيين الأصليين ستُنفذ بشكل فعال في إطار البرنامج الفرعي الجديد.

٢٦٥- وأشار إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا صاغت شراكات مع بعض كيانات الأمم المتحدة كما يرد تحت إطار البرنامج الفرعي ٢، السياسات الاجتماعية المتكاملة. وتم الإعراب عن الاهتمام بشأن ضرورة تعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغرب آسيا تنمية تعاوننا أوثق مع المكتب الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا، في ضوء اللغة والقيم الثقافية المتشابهة في بلدان المنطقة.

٢٦٦- كما أعرب عن القلق فيما يتعلق بعنوان البرنامج الفرعي ٧، تخفيف حدة الصراعات والتنمية. واقترح أن يصبح العنوان "تخفيف نتائج الصراعات على التنمية".

٢٦٧- وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ركزت أكثر على الأنشطة على الصعيد الوطني، وتم السعي إلى توضيح الجانب الإقليمي لأنشطتها، ولا سيما المتعلقة منها بإدارة الموارد الطبيعية.

٢٦٨- وذكر أن لا أحد من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عضو في لجنة البرنامج والتنسيق، وهو ما يصعب المشاركة بشكل ملائم.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٦٩- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

تُحذف الفقرتان ١٨-١ و ١٨-٢ ويُستعاض عنهما بما يلي:

"١٨-١ يتمثل التوجه العام للبرنامج ١٨ في تعزيز التنمية الشاملة والعدالة والتكاملة والمستدامة والتعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة والحفاظ على العلاقات الاقتصادية وتعزيزها بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وبلدان العالم الأخرى. واللجنة هي المسؤولة عن تنفيذ البرنامج.

"١٨-٢ التوجيه السياسي للبرنامج منصوص عليه في قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ و ١٩٨٥/٦٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥، المنشئين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمعدلين لاختصاصاتها للتأكيد على المهام الاجتماعية للجنة. وهناك مزيد من التوجيه منصوص عليه في قرار اللجنة ٢٢٠ (د-٢٠) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، بشأن اعتماد البلدان الأعضاء في اللجنة لإعلان بيروت الذي توخى تعزيز دور اللجنة على الصعيد الإقليمي؛ وفي توصية اللجنة

الصادرة عن دورتها الحادية والعشرين (أيار/مايو ٢٠٠١) بضرورة تركيز الأنشطة على عدد محدود من الأولويات وعلى التكامل الإقليمي العربي وعلى دراسة الآليات التي من شأنها أن تُفَعِّلَ هذا التكامل. ويرد مزيد من التوجيه للبرنامج في مجال السياسة العامة ضمن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المعقودة منذ عام ١٩٩٢، والتي تتناول مسائل من قبيل التجارة والتنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والشؤون المالية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.“

الفقرة ١٨-٣

في الجملة الأولى، تُضاف عبارة "احتلال أجنبي" بعد عبارة "استقرار سياسي و".

تُحذف الجملة الرابعة.

الفقرة ١٨-٥

تصبح الجملة الثالثة:

"ينبغي مواصلة تشجيع إعطاء النساء حقوقاً وفرصاً متساوية للمشاركة الاقتصادية والسياسية، رغم أن المنطقة حققت نجاحاً بصفة عامة في جعل نظامي التعليم الثانوي والعالي في متناول الجنسين بشكل متساو على نحو أكبر".

الفقرة ١٨-٦

في الجملة الأخيرة، تُحذف كلمة "صراعات" ويُستعاض عنها بكلمة "احتلال أجنبي".

الفقرة ١٨-٧

في الجملة الأولى، بعد عبارة "التكامل الاقتصادي والاجتماعي"، تُضاف عبارة "فيما بين بلدانها الأعضاء".

في الجملة الثانية، بعد كلمتي "التكامل الإقليمي"، تُضاف عبارة "فيما بين بلدانها الأعضاء".

في نهاية الفقرة، تُضاف الجملة التالية:

”ينبغي أن يتركز الاهتمام على التكامل الإقليمي العربي ودراسة الآليات التي من شأنها تفعيل هذا التكامل“.

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تحت الإنجاز (ج)، تحذف عبارة ”الإقليمي والأقليمي“.

يضاف الإنجاز الجديد المتوقع من الأمانة العامة التالي:

”(د) زيادة استخدام البلدان الأعضاء لأدوات وتقنيات تحسين الإنتاجية والتنافسية في قطاعات الإنتاج“.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشرات الإنجاز (ج) ٢٠، تحذف عبارة ”الإقليمي والأقليمي“.

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد التالي:

”(د) عدد البلدان التي تعتمد مبادرات مبتكرة في مجال التكنولوجيا والإدارة لتعزيز التنافسية وزيادة استدامة وكفاءة استخدام هذه التكنولوجيا“.

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-١٣:

في الجملة الثالثة، تُحذف كلمة ”المنطقة“ ويستعاض عنها بكلمة ”اللجنة“.

في الجملة الثالثة، تُحذف كلمة ”الإقليمي“ وتُضاف بعد كلمة ”التعاون“ عبارة ”فيما بين دولها الأعضاء“.

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

هدف المنظمة

تحذف عبارة ”في عالم سائر نحو العولمة“، ويستعاض عنها بعبارة ”تراعي خصائص المنطقة وثقافتها“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تحت الإنجاز (أ)، بعد عبارة "تشجيع وصياغة سياسات تنمية اجتماعية متكاملة"، تُضاف عبارة "تراعي خصائص المنطقة وثقافتها".

وتحت الإنجاز (ب)، تحذف عبارة "ترمي إلى تلبية الاحتياجات المحددة للفئات الضعيفة، بما فيها"، وتضاف عبارة "تركز على".

مؤشرات الإنجاز

تحت مؤشر الإنجاز (أ) '١٩'، تضاف في الجملة الأخيرة عبارة "تراعي خصائص المنطقة وثقافتها".

تحت مؤشر الإنجاز (ب)، تحذف عبارة "احتياجات الفئات الضعيفة"، ويستعاض عنها بعبارة "النساء والشباب والمعوقين".

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-١٨

في الجملة الأولى، بعد عبارة "تشمل سياسات مناسبة للسكان والهجرة وسياسات حضرية وطنية وسياسات"، تحذف عبارة "تستهدف المجموعات الضعيفة، وخصوصا الشباب" وتضاف عبارة "تركز على النساء والشباب والمعوقين".

الفقرة ١٨-١٨

بعد عبارة "على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية المشتركة بين القطاعات"، تحذف عبارة "التي تلي الاحتياجات المحددة للمجموعات الضعيفة مثل"، وتضاف عبارة "تعنى عناية خاصة بالحد من الفقر والبطالة، وتركز على المرأة والشباب والمعوقين".

البرنامج الفرعي ٣

التنمية الاقتصادية والتكامل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجازان جديداً متوقعان كما يلي:

” (د) مشاركة أكبر في النظام التجاري متعدد الأطراف

” (هـ) زيادة تيسير تدفقات السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود فيما بين البلدان الأعضاء.“

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشرا الإنجازين الجديدين التاليين:

” (د) زيادة عدد القواعد والنظم والسياسات التي تعتمدها البلدان الأعضاء وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية والاتفاقات الإقليمية

” (هـ) عدد البلدان التي تقبل و/أو تعتمد مخططات المواءمة التي تقترحها اللجنة من أجل تيسير تدفق السلع والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود.“

الاستراتيجية

تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة ١٨-٢٥ فيما يلي نصها:

” ١٨-٢٦ رغم مختلف الجهود المبذولة في الخمسينات من أجل تحقيق التكامل الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، لم تتوفر الشروط الأساسية لبلوغ التكامل الاقتصادي. ففي عالم ينجح أكثر فأكثر نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية الكبيرة، تصبح مسألة التكامل الاقتصادي الإقليمي ذات أهمية حيوية. وثمة عائقان رئيسيان يحولان دون التكامل الإقليمي والدولي وزيادة التنافسية هما تخلف قطاع النقل والعقبات والحواجز القائمة أمام المشاركة في النظام التجاري متعدد الأطراف.“

يعاد ترقيم الفقرات التالية وفقا لذلك.

وتضاف فقرة جديدة بعد الفقرة المرقمة سابقا ١٨-٢٧، فيما يلي نصها:

” ١٨-٢٩ وسيجري التركيز أيضا على تعزيز المهارات التفاوضية للدول الأعضاء فيما يتعلق بعملية تفاوض منظمة التجارة العالمية، ومواصلة تعزيز فهمها للفرص والتحديات التي تمثلها هذه المنظمة، فضلا عن اتفاقات التكامل الإقليمي، وتحديد العقبات والحواجز القائمة أمام المشاركة في النظام التجاري متعدد الأطراف وتنظيم حملات التوعية بشأن دور منطقة التجارة الحرة العربية وغيرها

من الاتفاقات الثنائية. وسيُقدّم الدعم لتعزيز التنمية الإقليمية من خلال تحليل السياسات الائتمانية والاستثمارية القائمة وصياغة توصيات محددة لتحسين القوانين والأنظمة والحوافز الاستثمارية القائمة بغية زيادة جاذبية البلدان الأعضاء أمام المستثمرين المحليين والأجانب، مع التركيز بشكل خاص على تدفقات رؤوس الأموال الإقليمية وعودة رؤوس الأموال المستثمرة خارج المنطقة“.

يعاد ترقيم الفقرات التالية وفقا لذلك.

البرنامج الفرعي ٤

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

هدف المنظمة

قبل عبارة ”بناء مجتمع معلومات شامل“، تُضاف عبارة ”لتضييق الفجوة الرقمية و“.

الاستراتيجية

تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة ١٨-٢٩ فيما يلي نصها:

”تعاني منطقة غرب آسيا من اتساع الفجوة الرقمية: فعلى المستوى الداخلي، بين بلدان الخليج وغيرها من البلدان الأعضاء، من جهة، وبين المدن والمناطق الريفية، من جهة أخرى؛ وعلى المستوى الخارجي، بين المنطقة وغيرها من مناطق العالم. وفي الوقت الحالي، مؤشرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمنطقة برمتها دون المتوسط العالمي. وفي الوقت نفسه، للمنطقة إمكانات إثنائية يلزم تسخيرها لبناء مجتمع المعلومات، ولا سيما من حيث اللغة والتراث الثقافي المشتركين. وينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة ورفع مستويات التعليم والاستفادة من الموارد والمواهب البشرية، لا سيما في أوساط النساء والأعداد المتزايدة من الشباب بين السكان“.

يعاد ترقيم الفقرات التالية وفقا لذلك.

البرنامج ١٩

حقوق الإنسان

٢٧٠- نظرت اللجنة في جلستها ١٦ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/61/6 (Prog.19)).

٢٧١- وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي أثرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٧٢- أعرب عن التأييد للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين للبرنامج ١٩. وأعرب عن التأييد أيضا لتنفيذ عملية الإصلاح في مجال حقوق الإنسان التي دُعي إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، كما أعرب عن وجهة نظر مفادها أن خطة عمل المفوض السامي ترد في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وهو ما من شأنه أن يمكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من تنفيذ ولايتها تنفيذًا فعالًا. وأعرب عن التقدير للأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج من أجل تقديم الدعم للدول في مجال أعمال حقوق الإنسان. وأحيط علما بالتعاون الوثيق مع الحكومات من أجل تنفيذ البرنامج، غير أنه أعرب عن الرأي القائل بأن الجهود المبذولة ليست كافية تماما وأن العديد من القضايا الرئيسية لا تزال بلا حل.

٢٧٣- وأعرب عن رأي مفاده أن بعض أوجه الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لا تراعي بعض الجوانب الهامة من الخطتين البرنامجيتين السابقتين والحالية لفترة السنتين، ومثل بعض الأهداف التي تحيد فيما يبدو عن أهداف سبق وضعها. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن عملية صياغة الخطة البرنامجية لفترة السنتين يجب أن تسترشد بالولايات التشريعية، لذا فإن بعض أوجه الخطة التي لم تعتمدها الهيئات الحكومية الدولية ينبغي ألا تشكل جزءا من الخطة.

٢٧٤- وطُرحت أسئلة تتعلق بالتوزيع الجغرافي للملاك الوظيفي في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كما ورد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وإجراءات متابعة الاستعراض الإداري للمفوضية الوارد في الوثيقة A/61/115. وطلبت معلومات عن الأثر المترتب في سياسات التعيين وتشكيل الملاك الوظيفي على الاستعراض الإداري.

٢٧٥- وأعرب عن رأي مفاده أن أغلب مؤشرات الإنجاز في البرنامج ١٩، تستند إلى تدابير كمية في حين أنها ينبغي أن تشمل تدابير نوعية أيضا. وأعرب أيضا عن وجهة نظر مفادها

أن عددا من مؤشرات الإنجاز يقيس على ما يبدو الأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء، غير أن المهمة الأساسية التي يتعين تناولها هي قياس ما تقوم به مفوضية حقوق الإنسان من أعمال وما تقدمه من مساعدة إلى الدول الأعضاء.

٢٧٦- وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي ١ يشمل عموما المهام التي يتعين على مفوضية حقوق الإنسان الاضطلاع بها لإحراز المزيد من التقدم في إدماج حقوق الإنسان، لا سيما على الصعيد القطري. وأعرب عن التأييد للجزء ألف، مراعاة حقوق الإنسان، ودعي إلى التركيز على الأنشطة الميدانية. غير أنه أعرب عن رأي يقول بأنه لم يجر تبيان ارتباط الولايات المحددة للعديد من هيئات منظومة الأمم المتحدة بالجزء ألف؛ وأن الدعم المقدم للأنشطة ذات الصلة بالعنصرية والتمييز العنصري لم يجر تناوله على النحو الكافي في إطار الجزء جيم، البحث والتحليل. وأعرب عن رأي مفاده أن الدول الأعضاء يجب أن تُوافي بانتظام بإحاطات عن التدريب المشار إليه في الفقرة ١٩-٧ (د). وأعرب أيضا عن الرأي القائل بأن بعض عناصر البرنامج الفرعي لا تزال مرهونة بنتائج المشاورات الحكومية الدولية، ومنها على سبيل المثال العناصر المتعلقة بإصلاح هيئات حقوق الإنسان. ولذلك، فإن إدراج هذه العناصر في الخطة في المرحلة الحالية موضع شك.

٢٧٧- وأعرب عن رأي مفاده ضرورة تعزيز الجزء باء، الحق في التنمية، من البرنامج الفرعي ١ واعتباره جزءا لا يتجزأ من برنامج حقوق الإنسان. غير أنه، أبدي أيضا اعتراضا على النحو الذي ورد به سرد هذا الجزء من البرنامج الفرعي. وأعرب عن التأييد للاستراتيجية المتعددة الأبعاد التي ستُتبع في إطار الجزء باء.

٢٧٨- وطُرح استفسار عن الأنشطة المحددة المخطط إجراؤها في إطار الجزء جيم، البحوث والتحليل، من البرنامج الفرعي ١. وأعرب عن رأي مفاده أن الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج الفرعي من شأنها تعزيز فعالية الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وكان إدراج المسائل الجنسانية في البرنامج الفرعي موضع ترحيب، بينما أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للبرنامج الفرعي أن يتضمن مسائل أخرى شاملة لعدة قطاعات، مثل القضايا الإقليمية.

٢٧٩- وأعرب عن رأي مفاده أن تقديم الدعم إلى مجلس حقوق الإنسان أمر لا غنى عنه، لا سيما في ضوء استعراض كافة ولايات لجنة حقوق الإنسان السابقة وآلياتها ومهامها ومسؤولياتها، وإدخال التحسينات عليها وترشيدها حسب الاقتضاء وذلك وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. وأعرب كذلك عن التأييد للبرنامج الفرعي ٢، دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها، ولتعزيزه. وطُرح استفسار عن كيفية تنفيذ أهداف البرنامج الفرعي ٢.

٢٨٠- وأعرب عن رأي مفاده أن الإنجاز المتوقع (هـ) الوارد في البرنامج الفرعي ٢ يبدو مثيرا للبس.

٢٨١- وأعرب عن التأييد للمبادرات المشتركة التي تضرع بها، في إطار البرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، الأمم المتحدة ودول أعضاء من أجل تحسين قدرات هذه الدول على تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأعرب عن رأي مفاده أن أنشطة تقصي الحقائق ينبغي أن تُنفذ بشكل متوازن. وأعرب كذلك عن رأي مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز يصعب قياسها كمياً. كما أعرب عن رأي آخر مفاده أن بعض عناصر البرنامجين الفرعيين ٣ و ٤ لم يجر الموافقة عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

٢٨٢- وأثني على إسهام البرنامج الفرعي ٤، دعم الإجراءات المواضيعية لتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان، في آلية الإجراءات الخاصة. وأعرب عن رأي مفاده أن الآلية تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة للمداولات المتعلقة بآلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث أن نوعية وثائق الإجراءات الخاصة وطريقة استخدامها لها أهميتها في هذه العملية أيضاً. وطُرح استفسار بشأن الأساليب المزمع اتباعها لسد الثغرات في مجال تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمشار إليها في الإنجاز المتوقع (أ) الوارد في البرنامج الفرعي ٤، حيث أنه من المرجح أن تعوق هذه الثغرات التنمية. وأعرب عن التأييد للمبادرات المتعلقة بإجراءات تقصي الحقائق.

٢٨٣- وأكدت اللجنة على ضرورة مواءمة خطة عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشار إليها في إطار الباب ٢٣ مع الولايات التشريعية المعتمدة في الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. وأوصت اللجنة بأن تنظر الهيئات التشريعية ذات الصلة في خطة العمل قبل تنفيذها لمواءمتها مع الولايات التشريعية.

٢٨٤- وشددت اللجنة على أن تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة ٧٤ من الوثيقة A/60/537 لا يشكل ولاية تشريعية فيما يتعلق بدور مفوضية حقوق الإنسان في إطار الجهود الرامية لمنع نشوب الصراعات.

٢٨٥- ورغم أن أعضاء اللجنة قاموا بتبادل الآراء، لم يكن هناك وقت كاف لاستعراض التعديلات التالي ذكرها المقترح إدخالها على التقديرات المنقحة المتعلقة بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (سرود البرنامج، الباب ٢٣، حقوق الإنسان، لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧) والواردة في الوثيقة A/60/537.

الفقرة ٦٢

تُضاف في نهاية الجملة الثانية العبارة التالية: "وأنه ينبغي تناولها بشكل نزيه ومتكافئ، على قدم من المساواة وبالدرجة نفسها من التشديد".
 في الجملة الثالثة، تُضاف بعد عبارة "بحماية" عبارة "وتعزيز".
 في نهاية الجملة الثالثة، تُضاف العبارة التالية: "مع الإقرار بكونها مسائل مترابطة يعزز بعضها بعضاً".

الفقرة ٦٣

تُضاف فقرة فرعية جديدة هي ٦٣ (و) يكون نصها كالتالي:
 "في الفقرات ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠، أكدت الجمعية العامة من جديد التزاماتها فيما يتعلق بمواصلة إحراز التقدم في مجال النهوض بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في العالم، وسلّمت بضرورة إيلاء عناية خاصة إلى حقوق الإنسان للمرأة والطفل وإلى كفالة تمتع المعوقين بحقوقهم تمتعا كاملا دونما تمييز، وأشارت إلى أن تعزيز وحماية حقوق الأفراد المنتمين إلى الأقليات القومية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية من شأنه الإسهام في تحقيق الاستقرار والسلام سياسيا واجتماعيا وفي إثراء التنوع والتراث الثقافي في المجتمعات".

الفقرة ٦٩

في الجملة الأولى، يُستعاض عن عبارة "وأن تعمل كشریک كامل، في إطار الأمم المتحدة والدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني وغيرها من المحاورين" بعبارة "عن طريق الهيئات المختصة في مجال حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة وأن تقدّم توصيات إلى هذه الهيئات بغية تحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة".

الفقرة ٧٠

تُحذف الفقرة ويعاد ترقيم الفقرات اللاحقة وفقا لذلك.

الفقرة ٧١ السابقة

يُستعاض عن نص هذه الفقرة بما يلي:

٧٠ - تعد منظمات المجتمع المدني شريكا أساسيا للأمم المتحدة، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، وهي أطراف فاعلة رئيسية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني. وستسعى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى بناء روابط أمتن مع المجتمع المدني وإلى العمل معه من أجل المساهمة في تحقيق إنجازات طويلة الأجل في مجال حقوق الإنسان“.

الفقرات ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ السابقة

تُحذف الفقرات ويعاد ترقيم الفقرات اللاحقة وفقا لذلك.

البرنامج الفرعي ١

تعميم حقوق الإنسان، الحق في التنمية، والبحث والتحليل

الفقرة ٧٧ السابقة

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي: ”وهذا بدوره يستلزم تعزيز قدرة المفوضية لاكتساب الدراية الفنية وإتاحتها للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان بغرض أجل إجراء البحوث وتحليل السياسات“.

الفقرة ٧٩ السابقة

في الجملة الأولى، يُستعاض عن العبارة الواردة بعد كلمة ”الترويج“ بما يلي: ”للهوض بالحق في التنمية وإدماج و/أو إدراج تعزيز الحق في التنمية وحمايته في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وفي الخطط والبرامج والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات القضاء على الفقر“.

في الجملة الثالثة، يُضاف بعد عبارة ”حقوق الإنسان للمرأة“ ما يلي: ”تعمل بتعاون وثيق مع شعبة النهوض بالمرأة مع تفادي ازدواجية الأنشطة“.

الفقرات من ٨٠ إلى ٨٣ السابقة

تُحذف الفقرات ويعاد ترقيم الفقرات اللاحقة وفقا لذلك.

النواتج

الفقرة ٨٤ السابقة

تُحذف من الفقرة ٢٣-٤٠ الفقرات الفرعية (ب) ومن (ب) '١' إلى (ب) '٣'.
في الفقرة الفرعية ٢٣-٤٢، يُستعاض عن الفقرتين الفرعيتين (ب) '١' و (ب) '٢'
بما يلي:

”(ب) '١' كتيبات وصحائف وقائع ورسوم بيانية حائطية ومجموعات مواد إعلامية: حزم تعليمية تتناول الترويج للنهوض بالحق في التنمية، وإدماج و/أو إدراج الحق في التنمية في الأنشطة الإنمائية، والخطط والبرامج والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتتناول أيضاً حقوق الإنسان والحق في التنمية؛ وملازم بأفضل الممارسات؛ وأدوات ومجموعات مواد لرفع مستوى الوعي (مطويات وملصقات على سبيل المثال)؛ وكتيبات تتضمن الأسئلة التي يتواتر طرحها؛

”٢“ تعزيز الصكوك القانونية: توفير المشورة المتخصصة للدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والجهات الأخرى، بشأن الترويج لإعمال الحق في التنمية، وإدماج و/أو إدراج الحق في التنمية في الأنشطة الإنمائية، والخطط والبرامج والاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛ وبشأن حقوق الإنسان والحق في التنمية“.

تُحذف الفقرتان الفرعيتان ٢٣-٤٤ (ب) و (ج) '١' ويعاد ترقيم الفقرات الفرعية.

في الفقرة الفرعية ٢٣-٤٤ (ج) '٣' السابقة، يُستعاض عن عبارة ”وبشأن حماية حقوق المرأة“ بعبارة ”وبشأن تعزيز وحماية حقوق المرأة“.

يُستعاض عن الفقرة ٢٣-٤٤ (د) '١' السابقة بما يلي:

”في نهاية الفقرة الفرعية يضاف أفضل الممارسات في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة، بما في ذلك مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة؛ وتعزيز حماية ضحايا الاتجار، ورفع مستويات الوعي“.

البرنامج الفرعي ٢

دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها

النواتج

الفقرتان ٨٨ و ٨٩ السابقتان

تُحذف الفقرتان ٨٨ و ٨٩، ويعاد ترقيم الفقرات اللاحقة وفقا لذلك.

البرنامج الفرعي ٣

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

الفقرة ٩١ السابقة

في الجملة الأولى، تُحذف عبارة "بصفة رئيسية"، ويُستعاض عنها بعبارة "ما يبذل من أنشطة على المستوى الوطني". بما يلي "سياسة وطنية متسقة"، وتضاف عبارة "على الصعيد الوطني" بعد عبارة "إلى واقع".

في الجملة الثانية، يُستعاض عن عبارة "والرصد، ومتابعة" بعبارة "وتقديم الدعم، عند الطلب، للعمليات الوطنية لمتابعة".

الفقرة ٩٢ السابقة

يُستعاض عن عبارة "استنادا إلى استراتيجيات واضحة وطويلة الأمد يتم الاتفاق عليها مع الحكومات ووضعها" بعبارة "لتقديم الدعم للاستراتيجيات الحكومية بناء على طلب الحكومات، وسيوضع البرنامج، حسب الاقتضاء ووفقا للتشريعات الوطنية،".

الفقرات ٩٣ إلى ٩٦ السابقة

تُحذف الفقرات ويعاد ترقيم الفقرات اللاحقة وفقا لذلك.

البرنامج الفرعي ٤

دعم إجراءات تقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان

الفقرة ١٠٠ السابقة

يُستعاض عن نص الفقرة ٢٣-٦٨ (ج) بما يلي:

” (ج) تقديم مستوى ملائم من الخدمات والدعم التقني للاجتماعات المعقودة على الصعيد الحكومي الدولي من أجل تنقيح وترشيد ولايات نظام الإجراءات الخاصة ومهامه ومسؤولياته“.

دعم البرنامج

الفقرة ١٠٢ السابقة

يُستعاض عن الجملة الثالثة بما يلي: ”وعلى غرار ذلك، فإن إيجاد قدرة متزايدة للقيام على نحو أفضل بتعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة تمتعا كاملا، وللتصدي على نحو سريع للانتهاكات الجسيمة والمنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، سيتطلب توفير الدعم لها من قبل هياكل إدارية ولوجستية ملائمة“.

يُستعاض عن الجملة الرابعة بما يلي: ”وبغية تلبية احتياجات التوظيف الحالية والمقبلة وكفالة تحديد الموظفين ذوي المؤهلات المناسبة على أساس التوزيع الجغرافي العادل ومراعاة التوازن بين الجنسين، سيتعين على المفوضية وضع وتحديث قوائم بمرشحين تطابق مؤهلاتهم مختلف الجوانب المهنية المتاحة فيها“.

٢٨٦- ولم يتح للجنة أيضا الوقت الكافي لاستعراض التعديلات التالية المقترح إدخالها على سرود البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

التوجه العام

الفقرة ١٩-١

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي: ”إن الغرض النهائي من برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو تعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة على الصعيد العالمي“.

تُحذف الجملة الثالثة.

يُستعاض عن العبارة ”وقرار الجمعية ١٢١/٤٨ الذي أنشئت بموجبه“ بعبارة ”وقرار الجمعية ١٤١/٤٨ الذي أنشئت بموجبه“. (أجري هذا التعديل بالفعل في النص العربي السابق، وهو لذلك لا ينطبق عليه).

في نهاية الفقرة، يُستعاض عن عبارة "قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية و ١/٦٠ المتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥" بالعبارة التالية "قرارات الجمعية العامة ٢/٥٥ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، و ٩٥/٥٦ المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، و ٣٠٠/٥٧ المتعلق بتعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات، و ١/٦٠ المتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥".

تُضاف جملة جديدة في نهاية الفقرة نصها كالتالي: "ويقوم البرنامج على المبادئ والتوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا".

الفقرة ١٩-٢

تُضاف عبارة "حسب الاقتضاء" بعد كلمة "المفوضية".

الفقرة ١٩-٣

يستعاض عن نص الفقرة بما يلي:

"١٩-٣ وستواصل المفوضية السعي إلى إعمال جميع حقوق الإنسان للناس كافة على الصعيد العالمي، وذلك عن طريق تنفيذ جميع أحكام الميثاق المتعلقة بحقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تعتمدها الأمم المتحدة. وستسترشد هذه الجهود بالقرارات التي تتخذها أجهزة وضع السياسات. وسيجري التشديد على توطيد التعاون على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية مع مراعاة أن يستند هذا التعاون إلى قيم إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اللذين يدعوان إلى النهوض بالديمقراطية وتعزيز سيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما فيها الحق في التنمية. وسيستمر إيلاء الأولوية للتشديد على أهمية حقوق الإنسان في جداول الأعمال الدولية والوطنية، والذود عن مبدأ المساواة وعدم التمييز، ومكافحة التمييز القائم على أساس العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين، والدفاع عن حقوق الأطفال والنساء، والتوعية بحقوق الإنسان على جميع المستويات التعليمية، والاستجابة إلى احتياج الضعفاء للحماية، والتصدي لحالات انتهاك حقوق الإنسان الجسيمة والمنظمة على نحو ما حدده مجلس حقوق الإنسان وغيره من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة".

الفقرة ١٩-٤

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي: ”وستزود الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بدعم متزايد لإعمال حقوق الإنسان بعدة وسائل من ضمنها تقديم المساعدة من أجل بناء القدرات الوطنية والتعاون التقني والتثقيف بحقوق الإنسان، وغير ذلك من الأنشطة“. تُحذف في الجملة الرابعة عبارة ”وغير ذلك من أجهزة الأمم المتحدة المعنية“ الواردة بعد كلمة ”إجراءاته“.

يُستعاض عن الجملة قبل الأخيرة بما يلي: ”وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٤٨ و ٢٥١/٦٠، ستبذل الدول الأعضاء جهوداً خاصة لاستعراض آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وتحسينها وترشيدها حيثما اقتضى الأمر ذلك“. يُستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي: ”وسيسعى البرنامج إلى التصدي للتحديات الأساسية المتمثلة في ضمان التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم“.

الفقرة ١٩-٥

تُضاف كلمة ”عرض“ قبل كلمة ”قياس“ الواردة في الفقرة. تُحذف عبارة ”وشركائها“ من الفقرة.

البرنامج الفرعي ١ ألف

مراعاة حقوق الإنسان

هدف المنظمة

يستعاض عن الهدف الوارد بما يلي: ”النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومواصلة إدماجها وبعدها الجنساني في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية والشؤون الإنسانية وسيادة القانون“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي:

”(أ) توسيع نطاق عملية إدماج تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وبعدها الجنساني في الأنشطة المتعلقة بالتنمية والشؤون الإنسانية وسيادة القانون التي تتضمنها برامج حقوق الإنسان وغيرها من البرامج ذات الصلة التي تضطلع بها إدارات الأمم المتحدة و/أو مكاتبها ووكالاتها“.

في الإنجاز المتوقع (ب)، يُستعاض عن عبارة "على إقامة نظم وطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الموجود منها" بعبارة "على تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان".

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: " (أ) زيادة عدد ما تعتمد وكالات منظومة الأمم المتحدة وآلياتها المشتركة بين الوكالات من مبادئ توجيهية مناسبة وقابلة للتطبيق في مجال سياسات حقوق الإنسان".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي: " (ب) زيادة عدد المشاريع والأنشطة التي تضطلع بها وكالات منظومة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والتي تتضمن، حسب الاقتضاء، حقوق الإنسان كجزء من عملها الإنمائي".

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-٧

يُستعاض عن نص هذه الفقرة بما يلي:
 "٧-١٩ سيؤدي هذا الجزء من البرنامج الفرعي دورا قياديا في مجال السعي لإدماج جميع حقوق الإنسان في ما ينفذ داخل منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تتعلق بالتنمية والشؤون الإنسانية وسيادة القانون، مع مراعاة معايير حقوق الإنسان والقرارات التي تتخذها الأجهزة المعنية بوضع السياسات. وستركز الاستراتيجية على ما يلي:

"(أ) جعل البشر محورا لبرامج الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال التنمية والشؤون الإنسانية، ومن ثم الإسهام في تحقيق عدة أمور منها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على جميع المستويات؛

"(ب) استحداث المنهجيات الكفيلة بتيسير إدماج جميع حقوق الإنسان في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها المتعلقة بالتنمية، بعدة رسائل من بينها تعزيز اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء التنمية؛

"(ج) المساهمة في تطوير قدرة منظومة الأمم المتحدة، لا سيما أفرقة الأمم المتحدة القطرية، عن طريق التدريب وإسداء المشورة واعتماد الوسائل المنهجية، على مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدراتها الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان".

البرنامج الفرعي ١ باء الحق في التنمية

هدف المنظمة

يستعاض عن الهدف الوارد بما يلي:

”النهوض بتعزيز وحماية أعمال الحق في التنمية، وتعزيز الدعم المقدم لهذا الغرض من هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وآخر القرارات التي تتناول هذه المسألة، بما في ذلك قرار لجنة حقوق الإنسان ٤/٢٠٠٥، الفقرة الثانية من الديباجة“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تُحذف عبارة ”في الشراكات العالمية القائمة في مجال التنمية“ ويُضاف ما يلي:

”بغية أعمال الحق في التنمية إعمالا تاما، لاسيما في جميع برامج حقوق الإنسان وغيرها من برامج العمل ذات الصلة التي تضطلع بها إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها، والوكالات المتخصصة والمنظمات والمحافل الدولية الرئيسية المعنية بهذه المسألة“.

في الإنجاز المتوقع (ب)، بعد عبارة ”وفهمه“ تضاف عبارة ”وإعماله“.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي:

”(أ) ‘١’ مدى إدماج الحق في التنمية في برامج عمل إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، مع عرض أمثلة مجمعة على الخطوات الملموسة المتخذة في هذا الصدد.“

”٢‘ مدى تنفيذ الولايات ذات الصلة بالحق في التنمية المنوطة بالأمانة العامة، بما في ذلك عقد حلقات دراسية وحلقات عمل“.

يستعاض عن المؤشر (ب) بما يلي:

”(ب) ‘١’ زيادة عدد ما تعدده وتوفره مفوضية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة وخارجها من أنشطة وورقات تحليلية ومواد تتضمن معلومات عن الحق في التنمية، وذلك من أجل النهوض بإعمال هذا الحق إعمالا كاملا.“

”٢“ مدى إسهام أنشطة مفوضية حقوق الإنسان في زيادة مستوى المعارف والوعي والفهم بغية النهوض بالإعمال التام للحق في التنمية، وفقاً للإعلان المتعلق بالحق في التنمية“.

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-٨

يُستعاض عن نص الفقرة بما يلي:

”١٩-٨ سيتبع هذا الجزء من البرنامج الفرعي استراتيجية متعددة الأبعاد لإعمال الحق في التنمية، بالتعاون والتآزر مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، ووفقاً للإعلان المتعلق بالحق في التنمية وما تلاه من ولايات، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وذلك بغية تيسير اتخاذ إجراءات من جانب الهيئات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الهيئات المنشأة بمعاهدات، وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية ذات الصلة. وستركز الاستراتيجية على ما يلي“.

تُضاف فقرة جديدة (أ) نصها كالتالي:

”(أ) جعل إعمال الحق في التنمية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، لكفالة إعمال الحق في التنمية في جميع برامج حقوق الإنسان ومن جانب الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات، بوصف ذلك من الشواغل والأولويات المشروعة للمجتمع الدولي“.

الفقرة ١٩-٨ (أ) السابقة

في بداية الجملة، يُستعاض عن كلمة ”تقديم“ بكلمة ”تعزيز“. ويعاد تسمية الفقرة الفرعية لتصبح ١٩-٨ (ب).

الفقرة ١٩-٨ (ب) السابقة

يستعاض عن نص هذه الفقرة بما يلي: ”كفالة إعمال الحق في التنمية في جميع برامج حقوق الإنسان ومن جانب الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات“، ويعاد تسمية الفقرة الفرعية لتصبح ١٩-٨ (ج).

الفقرة ١٩-٨ (ج) السابقة

تُضاف عبارة ”بما في ذلك“ قبل عبارة ”في الشراكات الإنمائية العالمية“، وعبارة ”أمور عدة منها“ بعد عبارة ”عن طريق“، ويعاد تسمية الفقرة الفرعية لتصبح ١٩-٨ (د).

الفقرة ١٩-٨ (د) السابقة

يُستعاض عن نص الفقرة بما يلي: ”تشجيع تعزيز الحق في التنمية وحمائته في عمليات تقديم المساعدة إلى البلدان، بناء على طلبها، في مجال التعاون التقني، وفي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ومنها على سبيل المثال ورقات استراتيجية الحد من الفقر، إن وجدت، والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأطر الإنمائية للأمم المتحدة، وذلك عن طريق التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها“.

يعاد تسمية الفقرة الفرعية لتصبح ١٩-٨ (هـ).

تُضاف فقرة فرعية جديدة ١٩-٨ (و) نصها كالتالي: ”(و) تعزيز أعمال الحق في التنمية على الصعيد الوطني عن طريق التنسيق مع البلدان“.

الفقرة ١٩-٨ (هـ) السابقة

تُحذف عبارة ”الأنحراط المتزايد في هذا المجال على الصعيد القطري و“ الواردة بعد عبارة ”وذلك بعدة وسائل من بينها“، ويعاد تسمية الفقرة الفرعية لتصبح ١٩-٨ (ز).

تُضاف فقرة فرعية جديدة (و) نصها كالتالي:

”(و) تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإرساء معايير محددة لتقييم الشراكات الإنمائية العالمية انطلاقاً من منظور الحق في التنمية، ووضع آلية فعالة للتقييم والرصد تحقيقاً لهذا الغرض“.

البرنامج الفرعي ١ جيم البحث والتحليل

هدف المنظمة

يستعاض عن الهدف الوارد بما يلي: ”تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان عن طريق زيادة المعارف والوعي والفهم بشأن قضايا حقوق الإنسان عن طريق البحث والتحليل“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي:

”(أ) تحسين فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز احترام تمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، بمن فيهم النساء والأطفال والمنتسبون إلى الأقليات والشعوب الأصلية والمعوقون والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمهاجرون وضحايا الاتجار بالبشر وحالات الاختفاء القسري“.

في الإنجاز المتوقع (ب)، تُحذف عبارة ”ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“ الواردة في نهاية الجملة.

في الإنجاز المتوقع (ج)، يُستعاض عن عبارة ”على الصعيدين الإقليمي والقطري“ الواردة في نهاية الجملة بعبارة ”على الصعيد الإقليمي“.

تُحذف الإنجازات المتوقعة (د) و (هـ) و (و).

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، في نهاية الجملة، يُستعاض عن عبارة ”وتطوير استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر التي تراعي الحقوق“ بعبارة ”الدعم الفعال المقدم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية“.

تُحذف مؤشرات الإنجاز (د) و (هـ) و (و).

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-٩

في نهاية الجملة الأولى، تُحذف عبارة ”لدعم الانخراط فعلياً في العمل مع البلدان والشركاء على الصعيدين العالمي والوطني ولتوفير القيادات اللازمة للتغلب على التحديات الراهنة المصادفة في مجال حقوق الإنسان“.

وتُحذف الجملة الثانية.

الفقرة ١٩-٩ (أ)

تُنقح الفقرة ليكون نصها كالتالي:

”(أ) الدعوة إلى عدم تجزئة جميع حقوق الإنسان، وإلى اعتماد كل منها على الآخر وترابطها، وذلك عبر توفير الدعم للولايات القائمة وتعزيز الخبرات على

المستويين الفني والمنهجي؛ والإسهام في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يجد من أشكال التمييز؛ وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية؛ والقضاء على الفقر؛ وتعزيز احترام تمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، بما في ذلك مكافحة حالات الحرمان أو التعرض للتمييز التي تواجهها فئات مثل النساء والأطفال والمنتسبين إلى الأقليات والشعوب الأصلية والمعوقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر وحالات الاختفاء القسري“.

الفقرة ١٩-٩ (ب)

تُحذف عبارة ”وضع المعايير وتوضيحها“ ويُستعاض عنها بعبارة ”عمليات التوضيح“.

تُحذف عبارة ”والحماية“ التي تلي عبارة ”بناء القدرات“.

بعد كلمة ”الدعوة“، يستعاض عن عبارة ”واستحداث“ بعبارة ”ودعم استحداث“.

الفقرة ١٩-٩ (ج)

تُضاف بعد عبارة ”بعده وسائل من بينها“ العبارة التالية:

”... توسيع نطاق الدعم لعمل الآليات المنشأة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، ولعملية تنفيذ التدابير المقترحة من جانب الأجهزة الحكومية الدولية المعنية بهذه المسائل عملاً بإعلان وبرنامج عمل ديربان، فضلاً عن“.

البرنامج الفرعي ٢

دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها

هدف المنظمة

يُستعاض عن الهدف الوارد بما يلي:

”دعم هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، وتيسير مداولاتها عن طريق كفالة وتعزيز قيامها بعملها على نحو فعال بغية دعم تنفيذ صكوك حقوق الإنسان وتمتع الجميع على الصعيد الوطني بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية“.

أو

في نهاية نص هدف المنظمة تضاف العبارة التالية: ”مع تفادي الانتقائية والكيل بمكيالين“.

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يُستعاض عن عبارة ”الدعم الفني والتقني اللازم“ بعبارة ”الدعم الفني اللازم والدعم التقني الملائم“. تُحذف عبارة ”في وضع وتنفيذ منهجية لأداء وظائفها“ التي ينتهي بها نص هذا الإنجاز.

يُنقح الإنجاز (ب) ليصبح نصه كما يلي: ”(ب) تقديم الدعم الفني اللازم والمناسب في الوقت الملائم للدول الأطراف فيما يتعلق بمشاركتها من خلال زيادة تبسيط إجراءات تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات“.

تُحذف كلمة ”الفني“ الواردة قبل كلمة ”اللازم“، وعبارة ”فضلا عن الزيارات القطرية والنظر في الشكاوى الفردية“ الواردة في نهاية الإنجاز (د).

يُحذف الإنجاز المتوقع (ه).

مؤشرات الإنجاز

ينقح مؤشر الإنجاز (أ) '١' ليصبح نصه كالتالي:

”(أ) '١' زيادة توفر الوثائق في الوقت الملائم وتقديم الدعم الفني والتقني الفوري للآلية الحكومية الدولية وآلياتها الفرعية وفقا للقواعد والأنظمة ذات الصلة لإصدار الوثائق، بما في ذلك باستخدام المرافق والأدوات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات“.

يُضاف مؤشر جديد للإنجاز رقمه (أ) '٣' نصه كالتالي:

”(أ) '٣' نوعية الخدمات التي تقدمها المفوضية وحسن توقيتها“.

يُضاف مؤشر جديد للإنجاز رقمه (أ) '٤' نصه كالتالي:

”(أ) '٤' تخفيض عدد الوثائق، ومدى تقديم ما تعده الأمانة العامة وفقا لقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان من تقارير في الوقت المحدد، تقيدا بقاعدة الأسابيع الستة لإصدار الوثائق، لكي تنظر فيها الأجهزة التي تعالج حقوق الإنسان“.

يُنقح المؤشر (ب) ليصبح نصه كما يلي: ”(ب) زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأطراف التي تقدم تقارير“.

ينقح المؤشر (ج) ليصبح نصه كما يلي: ”(ج) استحداث أساليب جديدة لنشر المعلومات وزيادة عدد البيانات أو المعلومات المتعلقة بتوصيات وقرارات الهيئات المنشأة بمعاهدات“.

تُحذف المؤشرات (د) ‘١’ و ‘٢’ و ‘٣’.

يُضاف مؤشر جديد يكون رقمه (د) ونصه كالتالي: ”(د) زيادة مستوى الارتياح الذي يعرب عنه أعضاء الهيئات المنشأة بمعاهدات إزاء المساعدة والدعم اللذين توفرهما الأمانة العامة من أجل إعداد الملاحظات والتوصيات الختامية لكل من هذه الهيئات“.

الفقرة ١٩-١٠ (أ)

يستعاض عن نص الفقرة الفرعية بما يلي: ”(أ) تقديم الدعم الفني والتقني، فضلا عن كفاءة توافر القدرة التحليلية لدى الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان لاستعراض تقارير الدول الأطراف وتجهيز الشكاوى عملا بأحكام المعاهدات الدولية“.

الفقرة ١٩-١٠ (ب)

يُستعاض عن عبارة ”بتوفير الدعم المنسق من أجل تحسين وترشيد وتبسيط الإجراءات القائمة“ بعبارة ”بإجراء استعراض لآليات حقوق الإنسان القائمة، وتحسينها وترشيدها عند الاقتضاء“.

تُضاف في نهاية الفقرة الفرعية عبارة ”وفقا لولايات وأعمال كل منها“.

الفقرة ١٩-١٠ (ج)

يُستعاض عن الفقرة الفرعية بالنص التالي: ”(ج) تيسير مداوات الهيئات المعنية بحقوق الإنسان وما تقوم به من عمليات اتخاذ القرار“.

تُضاف العبارة التالية في نهاية الفقرة الفرعية: ”والالتزام بمبدأ الموضوعية والحياد.“

الفقرة ١٩-١٠ (د)

يستعاض عن الفقرة الفرعية بما يلي: ”(د) تعزيز وحدة تجهيز الوثائق بمفوضية حقوق الإنسان، بالعمل في تعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بغية ترشيد وثائق المفوضية وتبسيطها على نحو أكثر فعالية“.

الفقرة ١٩-١٠ (هـ)

تُحذف عبارة ”وتنسيق“ التي تلي كلمة ”تعزيز“.

تُحذف عبارة ”وذلك للمساعدة في سد الثغرات في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان وامتثال الدول الأطراف للالتزامات بموجب المعاهدة“.

الفقرة ١٩-١٠ (و)

يستعاض عن نص هذه الفقرة الفرعية بما يلي: ”(و) تعزيز التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان“.

البرنامج الفرعي ٣

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

هدف المنظمة

في نهاية نص هدف المنظمة تضاف العبارة التالية: ”مع التركيز على مساعدة البلدان المعنية من أجل إعمال الحق في التنمية وتعزيز حماية هذا الحق للنساء والأطفال والأقليات والمعوقين“.

أو

يستعاض عن الهدف الوارد بما يلي: ”تقديم المساعدة إلى البلدان، بناء على طلبها، في الجهود المبذولة لتعضيد خططها الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (أ) بالنص التالي: ”(أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة بناء على طلب البلدان من أجل دعم إجراءاتها وخططها على الصعيد الوطني في مجال حقوق الإنسان“.

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي:

” (ب) تنفيذ الولايات الموكلة إلى مفوضية الأمم المتحدة بموجب القرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان، من أجل دعم آليات رصد حقوق الإنسان، كالمقررين والممثلين الخاصين وأفرقة الخبراء والأفرقة العاملة المكلفة من قبل هيئات وضع السياسات“.

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (ج) بما يلي: ” (ج) تعزيز الدعم الذي توفره مفوضية حقوق الإنسان للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية بها، بما في ذلك على الصعيد الوطني“.

يُحذف الإنجازان المتوقعان (د) و (هـ).

أو

يُضاف في نهاية المؤشر (هـ) ما يلي: ”وذلك وفقا للولاية الواردة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة و/أو مجلس حقوق الإنسان وبموافقة الحكومات.“

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: ” (أ) زيادة قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تقديم الدعم للإجراءات والخطط الوطنية في ميدان حقوق الإنسان بناء على طلب الدول الأعضاء“.

يستعاض عن نص المؤشر (ب) بما يلي:

” (ب) عدد الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية التي تعقدتها أو تدعمها مفوضية الأمم المتحدة؛ وعدد الأشخاص المدربين والمشاركين في هذه الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات الممنوحة فضلا عن البيانات المتعلقة بتوزيعها الجغرافي، ومدى إسهامها في تنفيذ أهداف هذا البرنامج الفرعي“.

في نهاية المؤشر (ج)، يضاف ما يلي:

” بغية زيادة الوعي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي لحالات الحرمان أو التعرض للتمييز التي تواجهها فئات مثل النساء والأطفال والمنتسبين إلى الأقليات والشعوب الأصلية والمعوقين والمهاجرين وضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، وتعزيز فعالية هذه الجهود“.

في مؤشر الإنجاز (ج)، يُستعاض عن عبارة "البرامج المؤسسية للتدريب" بعبارة "برامج التدريب".

يُحذف مؤشرا الإنجاز (د) و (ه).

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-١١

يُستعاض عن الفقرة الفرعية (أ) بما يلي:

"(أ) العمل، في الأنشطة الميدانية، على كفاءة فعالية البعثات الميدانية والحضور الميداني لها من خلال الحفاظ على الصلات مع الحكومات والقطاعات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها، عن طريق دعم وتطوير هذه الأنشطة من خلال وضع برامج ومواد تدريبية للموظفين الميدانيين العاملين في مجال حقوق الإنسان وتدريب العناصر المناسبة في عمليات الأمم المتحدة الميدانية الأخرى على مسائل حقوق الإنسان".

في نهاية الفقرة الفرعية (ب)، تضاف العبارة التالية: "وذلك وفقا للولاية الواردة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة و/أو مجلس حقوق الإنسان".

أو

تُحذف الفقرة الفرعية ١٩-١١ (ب)

يستعاض عن الفقرة الفرعية ١٩-١١ (ج) بما يلي:

"(ج) تقديم المشورة والدعم إلى مشاريع محددة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، فضلا عن التثقيف والتدريب عن طريق برامج التعاون التقني الرامية إلى إنشاء هياكل وطنية فعالة لحقوق الإنسان وبرامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وخطط عمل وطنية شاملة. وتُقدم هذه المساعدة، بناء على طلب الدول الأعضاء، من خلال مشاريع التعاون التقني، وعن طريق المكاتب الميدانية إذا اقتضى الأمر ذلك".

يستعاض عن الفقرة الفرعية ١٩-١١ (د) بما يلي: "(د) تعزيز التعاون على نطاق الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتوطيد التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع مراعاة ولاية كل منها".

تُحذف الفقرة الفرعية ١٩-١١ (ه)

أو

يستعاض عن الفقرة الفرعية ١٩-١١ (هـ) بما يلي: ”(هـ) إذكاء الوعي وتعزيز المعارف المتخصصة عن حقوق الإنسان من خلال تنظيم الدورات التدريبية، والحلقات الدراسية وحلقات العمل، وإصدار طائفة واسعة من المواد التعليمية والتدريبية والإعلامية“.

البرنامج الفرعي ٤

دعم الإجراءات المواضيعية لتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان

هدف المنظمة

في نهاية نص هدف المنظمة تضاف العبارة التالية: ”مع كفاءة الموضوعية والحياد وعدم اتباع الأسلوب الانتقائي في عملها“.

أو

تُضاف جملة ثانية إلى هدف المنظمة نصها كالتالي: ”كفاءة فعالية في عمل آليات رصد حقوق الإنسان عن طريق تقديم المساعدة إلى المقررين والممثلين الخاصين والخبراء والأفرقة العاملة المكلفة بولايات من قبل هيئات وضع السياسات“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي: ”(أ) تحسين إسهام المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في تحليل الثغرات القائمة في أعمال جميع حقوق الإنسان، وذلك في مجال ولاية كل منهم“.

يُحذف الإنجازات المتوقعة (ج) و (د).

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: ”(أ) زيادة عدد التقارير والتوصيات التي يقدمها المكلفون بالولايات المواضيعية في الوثائق والمشاريع التحليلية والبرنامجية“.

يُحذف المؤشران (ج) و (د).

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-١٢ (أ)

يُستعاض عن الفقرات الفرعية من (أ) إلى (أ) ٣ بما يلي:

”(أ) تحسين المساعدة من أجل تعزيز قدرة المكلفين بالولايات على الدراسة وتقديم التقارير وتقديم التوصيات في حدود ولاياتهم؛

” (ب) توفير معلومات ذات مصداقية وموثوق بها، ترد من مصادر موثوقة ومسؤولة يمكن الاعتماد عليها وتتناول مسائل مواضيعية محددة“؛

الفقرة ١٩-١٢ (ب) السابقة

يُستعاض عن الفقرة الفرعية ١٩-١٢ (ب) بما يلي: ”دعم الخبرات المواضيعية والموضوعية والمحايدة وتقديمها إلى بعثات تقصي الحقائق“. يعاد تسمية الفقرة الفرعية لتصبح ١٩-١٢ (ج).

الفقرة ١٩-١٢ (ج) السابقة

يُستعاض عن الفقرة الفرعية ١٩-١٢ (ج) بما يلي: ”نشر المعرفة بنتائج ومنهجية الإجراءات الخاصة المواضيعية“. يعاد تسمية الفقرة الفرعية لتصبح ١٩-١٢ (د).

الفقرة ١٩-١٢ (هـ) السابقة

تُحذف عبارة ”آليات الإنذار المبكر و“. ويعاد تسمية الفقرة الفرعية لتصبح ١٩-١٢ (و).

الاستنتاجات والتوصيات

٢٨٧- أوصت اللجنة بأن تحيل الجمعية العامة البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إضافة إلى التقديرات المنقحة المتعلقة بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (السرود البرنامجية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الواردة في الباب ٢٣، حقوق الإنسان)^(٢) إلى اللجنة الثالثة كي تقوم باستعراضهما وتتخذ إجراءً بشأنهما في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”تخطيط البرامج“.

البرنامج ٢٠

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

٢٨٨- نظرت اللجنة في جلستها ١٦ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ٢٠، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/61/6 (Prog.20)).

(٢) A/60/537 و A/61/131.

٢٨٩- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٩٠- تم الإعراب عن دعم الإطار الاستراتيجي المقترح وعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كفالة حماية اللاجئين ومساعدتهم والبحث عن حلول دائمة لهم. لكن تم الإعراب عن رأي آخر مفاده أن الإطار الاستراتيجي المقترح لم يعالج حالة الأشخاص عديمي الجنسية بشكل كاف. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن حالة الأشخاص عديمي الجنسية مشكلة تحتاج اهتماما استعجاليا.

٢٩١- وشُدّد على الأهمية الكبرى الممنوحة للبرنامج، وعلى وجوب تقديم الدعم الكامل لعمل مفوضية شؤون اللاجئين لكفالة معالجة المفوضية وشركائها بشكل شامل لاحتياجات حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين والأشخاص عديمي الجنسية والمشردين داخليا، وبخاصة الاحتياجات الخاصة للاجئين واللاجئين من المسنين والأطفال والمراهقين.

٢٩٢- وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التركيز بشكل كبير على تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة، لا سيما من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة القائمة على النتائج، كما تم الإعراب عن دعم نتائج نظام تسجيل موجز المشروع الموجود حاليا في المفوضية.

٢٩٣- وأعرب عن تأييد صيغة الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولو حظ أنه، إضافة إلى دمج البرنامجين الفرعيين المعتمدين لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في برنامج فرعي واحد، تغيير اسم البرنامج أيضا.

٢٩٤- وتم الإعراب عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى التوازن فيما يتعلق بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز من أجل تحقيق كل من "توفير الحماية والمساعدة للاجئين" بالكامل في عمل المفوضية. وفي هذا الصدد، أعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي وصف "المساعدات" بكلمات أكثر قابلية للقياس.

٢٩٥- وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (أ)، طُلب توضيح بشأن عبارة "تعزيز نظام الحماية الدولية"، من أجل فهم أفضل إن كانت تشير إلى إدخال بروتوكول أو اتفاقية أو ولاية جديدة أو غيرها أم أنه يقصد منها فقط تعزيز تنفيذ نظام الحماية القائم. وفيما يتعلق بالإنجازين المتوقعين (ج) و (د)، لوحظ أنه يمكن إدخال تحسينات على اللغة المقترحة.

٢٩٦- وأعرب عن رأي مفاده أن تعزيز القدرة المحلية للبلدان المضيفة للاجئين والدور المماثل لمفوضية شؤون اللاجئين في مساعدة هذه البلدان على التعامل بيقى ذا أهمية كبرى، وفي هذا الصدد طُلب توضيح بشأن ما تستتبعه تلك المساعدة.

٢٩٧- كما لوحظ أيضا أن بعض البلدان تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين وأعرب عن التقدير لمفوضية شؤون اللاجئين على المساعدات المقدمة استجابة لتدفق اللاجئين إلى هذه البلدان. وطُلب توضيح بشأن كيف يمكن للمفوضية العمل بشكل مسبق على تعزيز قدرة البلد المضيف في توفير ملاجئ لائقة. كما لوحظ أن العديد من البلدان المضيفة تعاني من فقر شديد وتجد صعوبة في استقبال لاجئين يعيشون بذاتهم في فقر مدقع، وهو ما يولد مشاعر الإحباط واحتمال نشوب صراع بين البلدان المضيفة واللاجئين. ولهذا السبب، لوحظ أن تعزيز القدرات المحلية يظل ذا أهمية كبرى وأنه يتعين إمداد مفوضية شؤون اللاجئين بالموارد المالية لكي تقوم بولايتها على نحو ملائم.

٢٩٨- وأعرب عن رأي مفاده أنه تم إبراز جميع الولايات التشريعية ذات الصلة المتعلقة باللاجئين على نحو ملائم في الإطار الاستراتيجي المقترح. بيد أنه طُلب توضيح بشأن عبارة "جميع الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية شؤون اللاجئين" (الإنجاز المتوقع (ب))، ومدى أهميتها.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩٩- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ٢٠، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

هدف المنظمة

في نهاية الفقرة يضاف النص التالي: "منذ نشوء أي حالة طوارئ إلى أن يعاد بنجاح إدماج المستفيدين من هذا البرنامج في مجتمعاتهم الأصلية".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يُستعاض عن العبارة "نظام الحماية، بما في ذلك تنفيذها على الصعيد الوطني" بالعبارة "التعاون في توفير الحماية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم" المفوضية.

وفي نهاية الإنجاز المتوقع (د)، يضاف ما يلي "لمساعدة للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية شؤون اللاجئين بروح من تقاسم الأعباء والتضامن الدولي".

ويضاف إنجاز متوقع جديد (هـ) هذا نصه: "تحقيق تقدم في مساعدة البلدان المضيفة على تقديم المساعدات للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية شؤون اللاجئين وفي تعزيز قدرتهم المحلية على التعامل مع القضايا ذات الصلة".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) '٢' تدرج العبارة "بناء على طلبها" بعد العبارة "تعزيز قدرة البلدان المضيفة".

ويستعاض عن المؤشر (أ) '٣' بما يلي: "٣" معالجة أكثر فعالية لتحديد مركز اللاجئين".

ويضاف مؤشر جديد (ب) '٦' فيما يلي نصه:

"٦" زيادة عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية التي تقيمها المفوضية لكل ١٠ ٠٠٠ لاجئ والتحسينات الأخرى القابلة للقياس التي تمت بمساعدة المفوضية لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية".

وفي المؤشر (ج) '٢'، تضاف العبارة "في إطار برامج الإعادة الطوعية إلى البلدان الأصلية" بعد عبارة "التشريد القسري".

ويستعاض عن نص المؤشر (د) '٣' بما يلي: "٣" زيادة عدد المبادرات المنسقة لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الرامية إلى تلبية احتياجات اللاجئين أو العائدين والمجتمعات المحلية المحيطة".

ويضاف مؤشر جديد (د) '٤' هذا نصه: "٤" عدد الوكالات الحكومية المشاركة في دعم البلدان التي تستضيف/تعيد إدماج اللاجئين وفقا لاستراتيجية المفوض السامي المتعلقة بالإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير".

ويضاف مؤشر جديد (هـ) هذا نصه: ”(هـ) عدد البلدان التي تساعدنا مفوضية شؤون اللاجئين لتقديم المساعدات للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية ولتعزيز قدرتهم على التعامل مع القضايا ذات الصلة“.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٠-٨

يضاف في نهاية الفقرة ما يلي:

”وسترکز مفوضية شؤون اللاجئين أيضا على إنشاء ما يسمى ببرامج ”الإعادات الأربعة“، الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير، للعائدين والمشردين داخليا الذين تُعنى بهم المفوضية، بغرض كفالة الروابط بين عمليات الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير“.

البرنامج ٢١

اللاجئون الفلسطينيون

٣٠٠- في الجلسة السابعة عشرة، المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، نظرت اللجنة في البرنامج ٢١، اللاجئين الفلسطينيين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.21)).

٣٠١- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٠٢- أعرب المشاركون عن تقديرهم لبرنامج وعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، كما أعربوا عن أهمية حل القضية الفلسطينية وتسوية مسألة الشرق الأوسط سلميا.

٣٠٣- وطلبوا إيضاحا بشأن بعض مؤشرات الإنجاز تحت البرنامجين الفرعيين ١، التعليم، و ٢، الصحة. وأبلغت اللجنة أن منظمة الصحة العالمية أحرزت استعراضا خارجيا للبرنامج الصحي الذي تنفذه الأونروا وأشادت بكفاءته وفعاليته.

٣٠٤ - وطلبوا إيضاحاً بشأن تنسيق أنشطة الأونروا بين مختلف العواصم في المنطقة. وأبلغت اللجنة أن زيادة استخدام المداولات عبر الفيديو في عقد الاجتماعات واتباع نهج لا مركزي في العمليات الميدانية كفعل استمرار القيام بالعمليات والتنسيق بين المكاتب الميدانية التابعة للأونروا.

٣٠٥ - ورغم ملاحظة الشراكة القائمة بين الأونروا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية، طُرح سؤال يتعلق بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي وبدور المنظمات الإقليمية. وأعرب عن القلق إزاء حالة تمويل الأونروا.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ٢١، اللاجئون الفلسطينيين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢١-١

تضاف الفقرة الجديدة التالية بعد الفقرة ٢١-١ ويعاد ترقيم الفقرات التالية

وفقاً لذلك:

”٢١-٢ تكون الأونروا مسؤولة أمام الجمعية العامة مباشرة. ويضطلع بالاستعراض الشامل لبرامج الأونروا وأنشطتها اللجنة الاستشارية المؤلفة من ٢٣ عضواً، التي تضم ممثلين عن الجهات المانحة الرئيسية والحكومات المضيفة للوكالة. وقد قررت الجمعية العامة في القرار ٣٣٣١ بء (د-٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، أن يجري اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، وطوال مدة ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تمويل المصروفات اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الدوليين العاملين بها، التي كانت لولا ذلك ستخصم من التبرعات، من الميزانية العادية للأمم المتحدة“.

الفقرة المرقمة سابقا ٢١-٦

تضاف الجملتان التاليتان إلى نهاية الفقرة:

”في كل مجال من مجالات البرنامج الفرعي، بما في ذلك التعليم العام والتدريب التقني والمهني، والرعاية الصحية للأم والطفل والوقاية من الأمراض، والقضاء على الفقر وتقديم التمويل البالغ الصغر، سعت الوكالة إلى إحراز نتائج برنامجية متنسقة مع الأهداف والتعهدات التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة مثل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك التي يتضمنها إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢. وستواصل الأونروا في مجالات عملها الخمسة بذل جهودها الرامية إلى تحقيق هذا الاتساق خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في جملة مجالات منها الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية وبرامج توليد الدخل، كما ستواصل تنفيذ مشاريع لتحسين البنية الأساسية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية“.

البرنامج الفرعي ١ التعليم

هدف المنظمة

يستعاض عن كلمة ”تعزيز“ بكلمة ”تحسين“.

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف الإنجازات التاليتان بعد الإنجاز (أ):

”(ب) تكييف وتحسين مضمون الحصص الدراسية والمناهج التعليمية في برامج التعليم التقني والعام بما يتماشى والتطورات في البلدان المضيفة“

”(ج) تكييف وتحسين مضمون الحصص الدراسية والمناهج التعليمية في مؤسسات التدريب المهني بما يلي أحوال السوق المتغيرة“.

مؤشرات الإنجاز

يضاف المؤشران التاليتان بعد المؤشر (أ):

”(ب) النسبة المئوية للمناهج الدراسية التي جرى تكييفها أو تحسينها بالنسبة إلى العدد الإجمالي من التعديلات المطلوبة

”ج) النسبة المئوية للمناهج الدراسية التي جرى تكييفها أو تحسينها بالنسبة إلى العدد الإجمالي من التعديلات المطلوبة“

البرنامج الفرعي ٢ الصحة

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (ج)، يستعاض عن كلمة ”تعزيز“ بكلمة ”تحسين“.

بعد الإنجاز (هـ)، يضاف الإنجاز الجديد التالي: ”(و) خفض الصدمات النفسية الناجمة عن سنوات من انعدام الأمن والعنف المزمن“

مؤشرات الإنجاز

بعد نهاية المؤشر (ج) ”٢“، تضاف عبارة ”بما في ذلك مياه الشرب“.

بعد المؤشر (هـ)، يضاف المؤشر الجديد التالي: ”(و) زيادة المساعدة

المقدمة إلى الأشخاص الذين يعانون من الصدمات العقلية“.

البرنامج ٢٢

المساعدة الإنسانية

٣٠٧ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ٢٢، المساعدة الإنسانية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog.22)).

٣٠٨ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٠٩ - جرى الإعراب عن الدعم والتقدير للدور الهام والقيّم الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إيصال الإغاثة والمساعدة الإنسانيّتين في حالات الطوارئ. وتم التشديد على أن المساعدة الإنسانية تعد مجالاً هاماً تقوم فيه الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية، مثلما اتضح في أعقاب أمواج تسونامي في المحيط الهندي. كما جرى الإعراب عن التقدير لدور الأمم المتحدة في تقديم الإغاثة والمساعدة في حالات الطوارئ لضحايا الكوارث، ولا سيما لضحايا أمواج تسونامي في المحيط الهندي.

٣١٠- وجرى التأكيد على أهمية التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فيما يتعلق بالإجراءات والموارد على السواء، وذلك من أجل تحقيق الاستجابة الفعالة وحسنة التوقيت لحالات الطوارئ الإنسانية. وأبدي رأي بأن التنسيق الفعال فيما بين هيئات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات الوطنية، وأوساط المانحين، والقطاع الخاص، لا تقتصر أهميته على كفالة الإيصال المنسق والمنسق وحسن التوقيت للمساعدة الإنسانية فحسب، بل تمتد أيضا لتشمل تجنب ازدواج الجهود، وتداخلها، والتنافس على الموارد بين مقدمي المساعدة الإنسانية. وجرى الإعراب عن القلق من أن جهود التنسيق لمواجهة الكوارث ليست كافية، كما أعرب عن الدعم لمواصلة تعزيز دور التنسيق الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣١١- وأشير إلى أنه من المطلوب أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات متضافرة من أجل مواجهة الكوارث الإنسانية أينما تحدث. وجرى التشديد على الأهمية الحيوية لأعمال الإنذار المبكر، والتخطيط للطوارئ، والتدابير الاستباقية من أجل تحقيق الاستجابة للكوارث في الوقت المناسب. وأبديت آراء داعمة لجهود الحكومات الوطنية في تقديم المساعدة الإنسانية. كما أبدي رأي بأنه يتعين تعزيز قدرة البلدان المعرضة للكوارث على مواجهتها. ولوحظت أهمية التزاهة في تقديم المساعدة الإنسانية ووجوب احترامها.

٣١٢- وجرى الترحيب بإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، كما جرى الإعراب عن الأمل بأن تزداد موارد الصندوق وأن يتاح أكبر قدر ممكن من موارده للمساعدة الإنسانية.

٣١٣- وجرى الإعراب عن القلق من حصول الغالبية العظمى من أنشطة المكتب على تمويلها من التبرعات. ولوحظ أن القاعدة المالية للمكتب تحتاج إلى زيادة من مصادر تمويل بديلة.

٣١٤- ولوحظ أنه يتعين إيضاح مصطلحي 'طوارئ' و'إنعاش'.

٣١٥- وأشير إلى أن هناك حاجة إلى زيادة تحسين وضبط بعض الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الاستنتاجات والتوصيات

٣١٦- أوصت اللجنة بأن تقر الجمعية العامة سرد البرنامج ٢٢، المساعدة الإنسانية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٢-٢

في الجملة الأولى من الفقرة، تدرج كلمة "خطر" قبل عبارة "الكوارث الطبيعية".

يستعاض عن الجملة الأخيرة من الفقرة بما يلي:

"وداخل منظومة الأمم المتحدة، تقع المسؤولية الرئيسية عن تنسيق وتعزيز أنشطة الحد من خطر الكوارث على عاتق الأمانة المشتركة بين الوكالات للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بينما تقع مسؤولية تنفيذ الإستراتيجية على عاتق هيئات منظومة الأمم المتحدة وفقاً لولاية كل منها".

البرنامج الفرعي ١

السياسة العامة والتحليل

الإججازات المتوقعة

تدرج في نهاية الإنجاز المتوقع (ج) عبارة "بناء على الطلبات المقدمة من الحكومات الوطنية".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن نص المؤشر (ج) '١' بما يلي: "عدد المنسقين المقيمين/ منسقي الشؤون الإنسانية المدربين على تطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية المدنيين".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٤

يستعاض عن عبارة "المبادئ الإنسانية، بما في ذلك المبادئ الواردة في القرار ٤٦/١٨٢" بعبارة "المبادئ التوجيهية، على النحو الوارد في مرفق القرار ٤٦/١٨٢".

الفقرة ٢٢-٦

في الجملة الأولى، يستعاض عن كلمة "الفرع" بعبارة "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية".

البرنامج الفرعي ٢

تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

الإنجازات المتوقعة

يستعاض في الإنجاز المتوقع (ج)، عن عبارة "تعميم منظور جنساني" بعبارة "تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة والطفل".

وفي الإنجاز المتوقع (هـ)، يستعاض عن كلمة "ناشئة" بكلمة "جديدة".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ)، تُدرج عبارة "فعالة للموارد" بعد عبارة "آليات تنسيق". تحذف عبارة "بما في ذلك نشر أفراد تنسيق الأنشطة الإنسانية في الميدان في مستهل حالة طوارئ، وذلك في غضون خمسة أيام".

في المؤشر (ج)، تُدرج عبارة "والطفل" بعد عبارة "احتياجات المرأة".

وتُدرج في نهاية المؤشر (د) '١' العبارة التالية: "وبصفة خاصة، مذكرة الأمين العام التوجيهية عن البعثات المتكاملة (المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦)".

ويُضاف مؤشر جديد للإنجاز (هـ) '٣' هذا نصه: "الاحتياجات والبرامج ذات الأولوية المتفق عليها والممولة في الوقت المناسب من خلال الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ".

وفي مؤشر الإنجاز (و)، تُدرج عبارة "والتنسيق الكفؤ لجهود الإغاثة الدولية"، بعد عبارة "المساعدة الدولية".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٨

في نهاية الفقرة، يستعاض عن عبارة "بمبادئ الإنسانية والحياد والتجرد، كما ترد في القرار ١٨٢/٤٦" بعبارة "بالمبادئ التوجيهية على النحو الوارد في مرفق القرار ١٨٢/٤٦".

الفقرة ٢٢-٩

تدرج في نهاية الفقرة ٢٢-٩ عبارة "باعتبارها أساسا لإجراء المزيد من التحسين على عملية تصميم برامج وسياسات وإرشاد ذات صلة للاستجابة لحالات الطوارئ".

البرنامج الفرعي ٣

الحد من الكوارث الطبيعية

هدف المنظمة

يستعاض عن كلمة "الحد" بعبارة "توفير القيادة وبناء الشراكات في مجال الحد".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد (ب) "٣" هذا نصه: "عدد البلدان التي توجد لديها آليات تنسيق وطنية فعالة وعاملة".

في نهاية المؤشر (ج) "١"، تدرج بعد عبارة "الحكومات الوطنية" عبارة "وأصحاب المصلحة الآخرون ذوو الصلة".

ويستعاض عن نص المؤشر (د) بما يلي: "كمية الأنشطة الممولة من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، والتي تجرى على الصعيد العالمي في مجال الحد من خطر الكوارث".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم في حالات الطوارئ

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (ج)، يستعاض عن عبارة "كل كارثة رئيسية" بكلمة "الكوارث".

البرنامج الفرعي ٥

المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد (ب) ٣٥ هذا نصه: "زيادة استخدام آليات الإنذار المبكر/الإجراءات المبكرة المشتركة بين الوكالات، مما يسفر عن زيادة عدد خطط الطوارئ للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة بحالات الطوارئ الإنسانية".

البرنامج ٢٣

الإعلام

٣١٧ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٥ المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ٢٣، الإعلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/61/6 (Prog. 23)).

٣١٨ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣١٩ - جرى الإعراب عن الدعم العام لعمل البرنامج، واستراتيجياته، وبرامجه الفرعية الثلاثة. وجرى الترحيب بالتوجه الجديد نحو المتعاملين، كما تم دعم التأكيد على تعزيز المسائل ذات الأولوية. وجرى الإعراب عن آراء داعمة لتعزيز التعاون والتفاعل مع المنظمات الأخرى. بيد أنه كان هناك أيضا رأي يشدد على حاجة البرنامج إلى الارتجال والتحديث، وكذلك التركيز على المسائل الاجتماعية والإغاثية الأساسية، مثل حقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإحراز نجاحات في مجال حفظ السلام.

٣٢٠ - وأبدت آراء تدعم تعدد اللغات بقوة. وجرت الإشارة إلى أن تعدد اللغات لا يتم التشديد عليه بالقدر الكافي، وأن المواقع الشبكية التابعة للأمم المتحدة ليست لديها القدرة

الكاملة في مجال تعدد اللغات. كما جرى الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يكون استخدام جميع اللغات الرسمية الست إلزامياً. وجرت الإشارة إلى أن الإدارات الفنية تتحمل مسؤولية تقديم المعلومات إلى إدارة شؤون الإعلام باللغات الرسمية الست.

٣٢١- وجرى تأييد دور مراكز الأمم المتحدة للإعلام بوصفها مصدراً للمعلومات باللغات المحلية. كما أُثني بشكل خاص على مركز الأمم المتحدة للإعلام في ريو دي جانيرو. وجرى الإعراب عن تأييد إنشاء مركزين للأمم المتحدة للإعلام في إسرائيل وأنغولا. وأُبدت آراء داعمة لتعزيز لغات غير اللغات الرسمية على اعتبار أن لها أثراً محلياً قوياً. وأُثيرت أسئلة عن حالة برنامجي اللغتين البرتغالية والهندية.

٣٢٢- وجرت الإشارة إلى أن الإذاعة تعد أهم وسائل الوصول إلى جمهور عريض في البلدان النامية، ولاسيما أن البلدان النامية ربما لا تتمتع بإمكانية الحصول على بعض التكنولوجيات الأحدث. وجرت الإشادة ببرامج الإذاعة الإسبانية والبرتغالية. وأُثير سؤال يتعلق بقدرة إدارة شؤون الإعلام على تعزيز تبادل المعلومات بالتكنولوجيات الحديثة عن طريق توفير حواسيب للجمهور في المجتمعات المحلية.

٣٢٣- وتم تأييد إدراج قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٦٠ في قائمة الولايات التشريعية. غير أنه أُعرب عن القلق فيما يتعلق باستراتيجيات وإنجازات متوقعة ومؤشرات إنجاز معينة. كما أُبدي رأي بأنه لا يمكن مساءلة الأمانة العامة عن مدى جودة التغطية الإعلامية أو مقالات الصحفيين. وطُرح سؤال عن كيفية تقييم المكتبة. كما نوقشت الحاجة إلى زيادة استخدام تكنولوجيات ثلاث المستعملين، مع مراعاة قدرة البلدان النامية. وأُبرزت الحاجة إلى المزيد من التنسيق بين إدارة شؤون الإعلام والهيئات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٢٤- أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة سرد البرنامج ٢٣، الإعلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٣-٢

في الجملة الأولى، تُدرج عبارة "والحوار فيما بين الحضارات" بعد عبارة "حقوق الإنسان"، ويستعاض عن عبارة "واحتياجات القارة الأفريقية" بعبارة "واحتياجات القارة الأفريقية وتغطية جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام".

الفقرة ٢٣-٣

تدرج في نهاية الفقرة عبارة ”وتساوي اللغات الرسمية للأمم المتحدة في إعداد الأخبار والمواد الإعلامية“.

الولايات التشريعية

يضاف قرار الجمعية العامة التاليان:

| | |
|---|--------|
| الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي | ٢٦٠/٦٠ |
| الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة. | ٢٦٦/٦٠ |

البرنامج ٢٤

خدمات الإدارة والدعم

٣٢٥- نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6 (Prog.24)).

٣٢٦- وقدم ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الأسئلة التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٢٧- تم التسليم بأن البرنامج يشكل العمود الفقري للمنظمة، كما أثيرت أهمية تحسين فعالية وكفاءة الخدمات المالية وخدمات الموارد البشرية وخدمات الدعم. وأعرب عن رأي مفاده أن الإصلاح يتسم بأهمية خاصة. ولوحظ أيضا أنه في حين يتواصل تنفيذ الإصلاح منذ سنين إلا أن النتائج محدودة وأنه لا يزال هناك مجال للتحسين.

٣٢٨- وأعرب عن رأي مفاده أن المساءلة، لا سيما مساءلة الأمانة العامة أمام الدول الأعضاء ينبغي أن تنعكس بصورة أكمل في البرنامج. وحظي التقرير بالثناء بفضل الصياغة والوضوح ولاحتوائه على تغييرات تشريعية حديثة. بيد أنه تمت الإشارة إلى الحاجة إلى تعزيز بعض الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وتم التسليم بدور مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي في تيسير التعاون بين الوكالات في مجال الخدمات العامة.

٣٢٩- ورُحِبَ بالاستراتيجية المقترحة في إطار عنصر الخدمات الإدارية للبرنامج الفرعي ١، الخدمات الإدارية، وإقامة العدل، والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، مع التركيز على آلية الاتصال مع الدول الأعضاء داخل الأمانة العامة بشأن قضايا السياسات العامة وبشأن الرصد والإبلاغ بشأن تأثير الإصلاحات الإدارية. وفي الوقت نفسه، لوحظ أنه سيكون من الضروري زيادة توضيح الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، لا سيما ما يتعلق منها بالإجراءات والضوابط الداخلية ومعايير أفضل الممارسات بهدف جعلها أكثر دقة وقابلية للقياس.

٣٣٠- وفيما يتعلق بعنصر إقامة العدل في البرنامج الفرعي ١، أُعرب عن الرأي أن مفهوم نظام داخلي للعدالة الإدارية يتسم بالمساواة والفعالية لم يُبين على الوجه المطلوب. ولوحظ أن هذا العنصر، بما فيه الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز تحتاج إلى المزيد من التنقيح في ضوء نتائج الاستعراض الذي أجراه الفريق المعني بإعادة تصميم نظام الأمم المتحدة لإقامة العدل. وأُعرب عن مشاغل فيما يتعلق بإدراج هذا العنصر تحت إدارة الشؤون الإدارية.

٣٣١- وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، أُعرب عن آراء بشأن الخدمات الفنية التي يجب توفيرها وبشأن الكيفية التي ستقدر بها الأمانة العامة مستوى رضا الدول الأعضاء على العمل الذي تقدمه الأمانة العامة.

٣٣٢- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، أُعرب عن الارتياح للدور الهام الذي يقوم به مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ولمواصلته استعراض الميزنة القائمة على النتائج. وأُعرب عن رأي مفاده أنه يمكن جعل الإنجازات المتوقعة أكثر دقة من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وفي إطار البرنامج الفرعي ٢ (ب)، الخدمات المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام، تمت الإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة وبقوات المشار إليها تحت الإنجاز المتوقع (أ) ذات مستويات متباينة، كما أنه لا ينبغي قياس أداء الدول الأعضاء وأن مؤشر الإنجاز (ب) محدود. وأُعرب عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي ٢ (هـ)، تحديد الاشتراكات وتجهيزها، ينبغي أن يتضمن الإشارة إلى الفعالية في استرداد الاشتراكات ضمن إنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

٣٣٣- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، أُعرب عن القلق إزاء القضايا المتعلقة بالتوازن بين الجنسين/تعميم المنظور الجنساني وذكُر أن المساواة بين الجنسين ليست مرضية على الرغم مما تنص عليه المادة ٨ من ميثاق الأمم المتحدة. وأُعرب عن رأي مفاده أن التمثيل الجغرافي يكمل الكفاءة والجدارة بوصفهما شرطين لانتداب الموظفين لأنه يلزم توافر

مستوى عالٍ من مؤهلات الكفاءة المهنية. وتمت الإشارة إلى ضرورة وضع إطار جديد للموارد البشرية وإجراء تغييرات بهدف تطوير المنظمة. وفي الوقت نفسه، أعرب عن آراء تتعلق بالفروق بين الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مع الإعراب بوجه خاص عن القلق فيما يتعلق بالولايات التشريعية المتعلقة بهذه التغييرات. وأعرب عن مشاغل فيما يتعلق بمؤشرات الإنجاز المتعلقة بطول الفترة اللازمة للتعين، والتعيين الاستراتيجي، وحفز الموظفين/رضاء الموظفين، وتنقلهم.

٣٣٤- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، أعرب عن رأي مفاده أن هذا البرنامج الفرعي يجب أن يقوم بدور حيوي في دعم إصلاح المنظمة، وأنه في حين أحرز تقدم في هذا الصدد فإنه لا يزال من الضروري تحقيق تحسينات. وأعرب عن القلق فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأعرب بوجه خاص عن رأي مفاده أنه في حين تمت الإشارة بوضوح إلى الكفاءة والفعالية بوصفهما هدفين، فإن المؤشرات لم تصغ بهذه الصورة. وطلبت توضيحات بشأن الكيفية التي ستتم بها الإشارة إلى الوظيفة الجديدة لرئيس تكنولوجيا المعلومات في الإطار الاستراتيجي لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأعرب عن القلق لأن خدمات دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيروبي ليست كافية فيما يبدو، وحسب ما تبين من الصعوبات الفنية في إجراء المداورات بواسطة الفيديو. وطلبت توضيحات بشأن استخدام تكنولوجيا المصادر المفتوحة واستبعادها بوصفها إنجازا متوقعا أو مؤشر إنجاز. وفيما يتعلق بخدمات الدعم الأخرى، أعرب عن القلق لعدم إدراج تعزيز فرص الشراء بالنسبة للبلدان النامية كهدف. وأعرب عن تأييد تحسين نوعية عمليات الشراء ولكفالة تطبيق أعلى مستويات السلوك الأخلاقي.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٣٥- لاحظت اللجنة مع القلق استخدام مصطلحات في التوجه العام والبرنامج الفرعي ١ لم تقرها الجمعية العامة ولم ترد في الولايات التشريعية. وأوصت اللجنة بأن يطلب إلى مديري البرامج الكف عن استخدام مصطلحات لم تقرها الجمعية العامة، فضلا عن كفالة ترجمة الولايات التشريعية بدقة في البرامج والبرامج الفرعية، مع مراعاة أحكام البند ٤-٢ والقاعدة ١٠٤-٧ (هـ) من النظم والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والأحكام ذات الصلة وقرارات الجمعية بشأن الميزنة القائمة على النتائج.

٣٣٦- ولاحظت اللجنة أن الجمعية العامة ستنظر في التقارير بشأن إصلاح إدارة الموارد البشرية وإقامة العدل في دورتها الحادية والستين وأوصت بمواصلة استعراض البرامج

الفرعية ذات الصلة تحت البرنامج ٢٤ بهدف كفالة الإشارة في البرنامج المنقح إلى أي قرارات تتخذها الجمعية العامة يمكن أن تستلزم إدخال تنقيحات على الإطار المنطقي.

٣٣٧- وأوصت اللجنة بأن يُطلب إلى إدارة الشؤون الإدارية أن تعدل التوجه العام للبرنامج الفرعي ٤ ليعكس أي قرارات قد تتخذها الجمعية العامة عندما تنظر في تقرير الأمين العام بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي سيقدم وفقا للجزء ثانيا من قرار الجمعية ٢٨٣/٦٠.

٣٣٨- وشددت اللجنة على أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز للبرنامج الفرعي ٤ (أ) قد تستلزم إجراء المزيد من التنقيحات عندما تستلم الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الحادية والستين المستأنفة التقرير الشامل بشأن التحقيق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك وفقا لقراريها ٢٦٠/٦٠ و ٢٨٣/٦٠.

٣٣٩- وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢-٢٤

يستعاض عن عبارة "٢٦٩/٥٨ و ١/٦٠" بالعبارة "٢٦٩/٥٨ و ١/٦٠ و ٢٦٠/٦٠ و ٢٨٣/٦٠".

الفقرة ٣-٢٤

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "بما فيها" بكلمة "مثل".

وفي نهاية الفقرة يضاف رقم الحاشية ١، وفي نهاية الصفحة تدرج الحاشية ١ ونصها: "يشمل العملاء والهيئات الحكومية الدولية، والدول الأعضاء، والمكاتب داخل الأمانة العامة والكيانات الأخرى وسائر كيانات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والجهات المتلقية الأخرى للخدمات وسائر النواتج في إطار هذا البرنامج".

الفقرة ٤/٢٤

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "المعايير الدولية لأفضل الممارسات" بالعبارة "أو تفوق توقعات الدول الأعضاء الواردة في قرارات ومقررات الجمعية العامة، فضلا عن نظم وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة".

تضاف في الجملة الثانية بعد عبارة "تخطيط البرامج" العبارة "الاستخدام الأكثر فعالية للإدارة القائمة على النتائج".

الفقرة ٢٤-٥

ت حذف الفقرة ٢٤-٥، ومن ثم يعاد ترقيم الفقرات التالية.

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الإدارية، وإقامة العدل، والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

(أ) الخدمات الإدارية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي: "تحسين السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية للأمانة العامة التي تفي بالولايات التشريعية والنظم والقواعد ذات الصلة بصورة كاملة".

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه: "تحسين الأساليب والوسائل والتقنيات اللازمة لتقييم الكفاءة والإنتاجية في المهام الرئيسية للإدارة والخدمات".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ): يستعاض عن عبارة "تفي بالمعايير الدولية" لأفضل الممارسات، أو تفوقها" بعبارة "تتطابق تماما الولايات التشريعية والنظم والقواعد ذات الصلة".

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) نصه: "عدد المعالم والأساليب والأدوات المحسنة الأخرى التي تستخدمها الأمانة العامة في تقييم الكفاءة والإنتاجية وتقديم تقارير إلى الجمعية العامة بشأنها".

الاستراتيجية

الفقرة المرقمة سابقا ٢٤-٩

في الجملة الثالثة، تضاف عبارة "الموافق عليها" بعد عبارة "الإصلاحات الإدارية".

(ب) إقامة العدل

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن عبارة "بالسرعة والاتساق" بعبارة "الإنصاف والفعالية" وإضافة عبارة "الموارد البشرية" بعد كلمة "سياسات" وتضاف علامة ترقيم الإنجاز المتوقع (أ).

يُضاف إنجاز متوقع جديد (ب) نصه: "تدابير لقياس مشاركة المديرين في الوقت المناسب في عملية إقامة العدل".

مؤشرات الإنجاز

تضاف "أ" قبل مؤشر الإنجاز "١".

وتضاف عبارة "وإنجازها" بعد عبارة "الفصل فيها" في مؤشر الإنجاز (أ) "٣".

ويضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) "٤" نصه: "تقليص الفترة الزمنية بين البت في الطعون وتنفيذ إجراءات الطعن".

ويضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) "٥" نصه: "زيادة النسبة المئوية من الردود المعبرة عن الرضا على إنصاف نظام العدالة الداخلية وفعاليتها".

ويضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) نصه: "الحد من التأخير في القضايا أو تمديدها بسبب عدم تقديم المديرين للردود".

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تخطيط البرامج والميزانية

مؤشرات الإنجاز

تضاف كلمة "وجودة" بعد كلمة "وضوح" الواردة في المؤشر (أ) "٢".

(ب) الخدمات المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام

الإنجازات المتوقعة

الاستعاضة عن نص الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي: "تحسين إبلاغ اللجنة الاستشارية المعنية بشؤون الإدارة والميزانية، والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بأفراد شرطة وقوات بالقضايا المتعلقة بحفظ السلام".

مؤشرات الإنجاز

إعادة تسمية المؤشر (ب) ليصبح (ب) ^١ ويضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) ^٢ نصه: "زيادة التعليقات الإيجابية لبعثات حفظ السلام بشأن نوعية التوجيه والخدمات المقدمة".

(ج) خدمات الخزانة

الإنجازات المتوقعة

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (أ) بما يلي: "مواصلة الإدارة الحذرة للأموال".

البرنامج الفرعي ٣

دائرة الموارد البشرية

(أ) الخدمات التنفيذية

هدف المنظمة

يضاف بعد عبارة "في المنظمة" عبارة "مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل للوظائف، لا سيما في المستويات العليا".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ) تحذف كلمة "نظام" وتضاف بعد كلمة "الترقية" عبارة "وكذلك تيسير تعزيز التمثيل الجغرافي والتوازن بين جنسي الموظفين".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن نص المؤشر (أ) ^٢ بما يلي:

"زيادة عدد الإدارات التي تدخل في شراكة مع مكتب إدارة الموارد البشرية لتطبيق التوظيف الاستراتيجي وتحقيق أهداف التوظيف المتمثلة في تحسين التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين".

يُضاف مؤشر جديد (أ) '٣' نصه: "زيادة عدد الموظفين الوطنيين من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً والبلدان النامية في الأمانة العامة، لا سيما في المستويات العليا".

يُضاف مؤشر جديد (أ) '٤' نصه: "خفض متوسط عدد الأيام التي تظل فيها أي وظيفة شاغرة في الأمانة العامة".

(ب) التطوير التنظيمي

هدف المنظمة

يُستعاض عن نص هدف المنظمة بما يلي: "تعزيز التغيير في الثقافة التنظيمية في الأمانة العامة، وإعداد موظفين ذوي مرونة أكبر ومهارات متعددة لتحسين بيئة العمل".

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن نص المؤشر (أ) '١' بما يلي: "زيادة مشاركة الموظفين ببرامج التعلم والتطوير الوظيفي التي يديرها مكتب إدارة الموارد البشرية في إطار هذا البرنامج الفرعي".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم

(أ) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الاستراتيجية

الفقرة المرقمة ٢٤-٢١ سابقاً

يُستعاض عن الجملة الأولى من الفقرة بما يلي: "وحدة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية هي المسؤولة عن هذا البرنامج الفرعي الذي يخضع للتوجيه الاستراتيجي لرئيس تكنولوجيا المعلومات".

تُضاف فقرة فرعية جديدة (هـ) نصها: "تشجيع استخدام برمجيات المصادر المفتوحة في الأمانة العامة للأمم المتحدة".

(ب) خدمات الدعم الأخرى

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز متوقع جديد (و) نصه: "تحسين وصول ومشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لعملية الشراء في الأمم المتحدة".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز جديد (و) نصه: "زيادة المشتريات من البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية الشراء في الأمم المتحدة".

باء - مكتب الأمم المتحدة في جنيف

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن نص المؤشر (ب) '١' بما يلي: "الزيادة في مؤشر تنقل الموظفين".

جيم - مكتب الأمم المتحدة في فيينا

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن نص المؤشر (ب) '١' بما يلي: "الزيادة في مؤشر تنقل الموظفين".

دال - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن نص المؤشر (ب) '١' بما يلي: "الزيادة في مؤشر تنقل الموظفين".

الولايات التشريعية

تُدرج قرارات الجمعية العامة التالية تحت العنوان المذكور:

الولايات العامة

| | |
|--|--------|
| الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة | ٢٩٦/٥٩ |
| الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة | ٢٦٦/٦٠ |
| الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي | ٢٨٣/٦٠ |

البرنامج الفرعي ١

| | |
|---|--------|
| تخطيط البرامج | ٢٦٨/٥٨ |
| الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي | ٢٦٠/٦٠ |
| الاستثمار في الأمم المتحدة: لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي | ٢٨٣/٦٠ |

البرنامج الفرعي ٢

| | |
|--|--------|
| الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي | ٢٦٠/٦٠ |
| الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة | ٢٦٦/٦٠ |
| الاستثمار في الأمم المتحدة: لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي | ٢٨٣/٦٠ |

البرنامج الفرعي ٣

| | |
|--|--------|
| الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة | ٢٩٦/٥٩ |
| نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ | ١/٦٠ |

- ٢٦٠/٦٠ الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي
- ٢٦٦/٦٠ الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة

البرنامج الفرعي ٤

- ٢٩٦/٥٩ الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة
- ٢٨٩/٥٩ ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية
- ١/٦٠ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
- ٢٦٠/٦٠ الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي
- ٢٦٦/٦٠ الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: القضايا الشاملة
- ٢٨٣/٦٠ الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي

البرنامج ٢٥

الرقابة الداخلية

- ٣٤٠ - نظرت اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/61/6 (Prog. 25)).
- ٣٤١ - وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

- ٣٤٢ - أشير إلى أن الرقابة الداخلية تتيح فرصة لتحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها. وأعرب عن رأي مفاده أن تعزيز ثقافة التغيير يُعد مهمة شاقة وصعبة يمكن أن يسهم فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إسهاما لا يستهان به. وفي الوقت ذاته، أشير إلى أن المكتب يجب ألا يصبح بديلا لمسؤوليات الإدارة المتصلة بقضايا إدارة التغيير، وأنه يجب أن يركز في المقام الأول على وظائفه الأساسية، وهي مراجعة الحسابات والرصد والتقييم والتحقيقات. كما أشير إلى أن التوجه العام للبرنامج يحتاج إلى تعديل كي يتماشى تماما مع ولاية البرنامج

على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بقاء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، وفي القرارات اللاحقة.

٣٤٣- وأعرب عن رأي مفاده أن الدول الأعضاء تحتاج إلى المعلومات كي تنهض بالدور الرقابي المشترك، وأنه وإن كان من غير المطلوب إنتاج المزيد من التقارير، فإن الدول الأعضاء تحتاج إلى تقارير أفضل نوعية وأكثر صلة بمواضيعها. وجرى تحديد التشديد على أن تقارير مراجعة الحسابات يجب أن تصدر على الفور، حيث أنها تفقد قيمتها بمرور الوقت. وأعرب عن رأي مفاده أن الهدف الوارد ضمن البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات، لا يغطي كامل نطاق الأنشطة المقرر الاضطلاع بها. وجرى الإعراب عن التقدير للتنسيق والحوار مع الشركاء الآخرين في مجال الرقابة، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، والتشجيع على مواصلة التنسيق والحوار. وجرى التشديد على أهمية متابعة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كما أعرب عن الدعم للإنجاز المتوقع (ج) في إطار البرنامج الفرعي ١، وإن كان قد أشير إلى أن مؤشرات الإنجاز لا تعكس بما يكفي الإنجاز المتوقع الذي يتسم بالطموح، وأنه ينبغي تنقيحها لتغطية الجوانب النوعية فضلا عن الجوانب الكمية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار نفس الإنجاز المتوقع، أعرب عن رأي يتعلق بأهمية قياس مستوى الكفاءة في تنفيذ البرامج، بما في ذلك البرامج التي تدعو إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وما يتصل بذلك من مؤشرات الإنجاز. وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (أ) في إطار البرنامج الفرعي ١، أشير إلى أنه يركز على التقارير المقدمة إلى مديري البرامج، ولا يشير إلى التقارير المقدمة إلى الهيئات التشريعية.

٣٤٤- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، الرصد والتقييم والمشورة، أشير إلى أن الهدف المحدد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد تغير، ونتيجة لذلك حدث تحول في التركيز فيما يتعلق بالأنشطة المقرر الاضطلاع بها لتعزيز برامج الأمانة العامة وتنفيذها. وأشير إلى أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في إطار هذا البرنامج الفرعي ينبغي أن تعكس عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تعزيز قدرة المنظمة على التقييم الذاتي. وأعرب عن التأييد لإنشاء مرفق مركزي يتميز بسهولة الاستخدام على شبكة الإنترنت لإيداع التقييمات ومنهجيات التقييم المتاحة لجميع الموظفين. وأعرب عن رأي مفاده أن الإنجاز المتوقع (أ) ومؤشر الإنجاز المتصل به يتسمان بالعمومية والغموض، وأن ثمة حاجة لتوضيح ذلك فيما يتعلق بالقياس واستراتيجيات التنفيذ.

٣٤٥- وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، التحقيقات، أشير إلى أن الهدف المحدد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد تغير، ونتيجة لذلك حدث تحول في التركيز فيما يتعلق بالأنشطة المقرر

الاضطلاع بما. وعلاوة على ذلك، أعرب عن رأي مفاده أن الهدف المحدد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كانت صياغته أفضل. وأعرب عن رأي مفاده أن التدابير الوقائية المتصلة بالتحقيقات ينبغي أن تنعكس في الإطار الاستراتيجي، وأن الإنجازات المتوقعة ينبغي أن تتضمن هذا الجانب.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٤٦- أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٥-١

بعد الجملة الأولى، تُدرج جملة جديدة فيما يلي نصها:

”وتستمد ولاية البرنامج من مسؤولية الأمين العام، باعتباره المسؤول الإداري الأول للأمم المتحدة، وهي المسؤولية المسندة إليه بموجب المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة“.

البرنامج الفرعي ١

المراجعة الداخلية للحسابات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، بعد عبارة ”مديري البرامج“، تُضاف عبارة ”والهيئات التشريعية“.

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) ”١“، بعد عبارة ”مديري البرامج“، تُضاف عبارة ”والدول الأعضاء“.

البرنامج الفرعي ٣

التحقيقات

هدف المنظمة

يُستعاض عن الهدف بما يلي: ”التأكد، من خلال التحقيقات، من الامتثال لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، والحد إلى أقصى درجة من حالات الاحتيال، ومخالفة أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، وسوء الإدارة، وسوء السلوك، وهدر الموارد، وإساءة استخدام السلطة“.

مؤشر الإنجاز

في مؤشر الإنجاز، بعد كلمة ”المقبول“، تُضاف كلمة ”والمنفذ“.

البرنامج ٢٦

الأنشطة المشتركة التمويل

٣٤٧ - نظرت اللجنة في جلستها ١٨ المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في البرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/61/6 (Prog.26)).

٣٤٨ - وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج وردوا على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٤٩ - أعرب عن تأييد عام للبرنامج ٢٦ المقترح. وتم الإقرار بقيمة وأهمية الأنشطة المقترحة في البرنامج ٢٦.

٣٥٠ - وفيما يتعلق بالعنصر ألف، لجنة الخدمة المدنية الدولية، تم التشديد على أهمية استقلالية اللجنة. وطلب تقديم إيضاحات عن الدراسة بشأن مواصلة تطوير وتعزيز نظام موحد للأجور والبدلات والاستحقاقات على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٦-٢ (أ) من التقرير. وطلب أيضا تقديم إيضاحات فيما يتعلق باستخدام كلمة ”الحفاظ“ بدلا من كلمة ”تحسين“ في مؤشرات الإنجاز.

٣٥١- وفيما يتعلق بالعنصر باء، وحدة التفتيش المشتركة، أُعرب عن الارتياح للإشارة إلى مبدأ التنسيق مع الهيئات الأخرى من أجل تفادي الازدواجية وتحقيق التآزر في إطار الفقرة ٢٦-٥ (ج).

٣٥٢- وفيما يتعلق بالعنصر جيم، مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أعرب عن رأي مفاده أن صياغة الإطار الاستراتيجي يشوبها الغموض. وطلب تقديم المزيد من المعلومات عن سبل النهوض بالحوار والتعاون فيما بين مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق واللجنة. وفيما يتعلق بالتوجه العام، لوحظ مع القلق أن تركيز المجلس تحول من توجه "النهوض بالمزيد من أوجه التآزر" كما كان الشأن بالنسبة إلى فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى "المزيد من الاتساق فيما بين المنظمات". وأثير تساؤل عن استخدام عبارة "الأمن البشري" بالنظر إلى غياب الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء بشأن هذه العبارة. وتم التشديد كذلك على أنه ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين مواصلة تعزيز ورصد الجهود المبذولة على مستوى المنظومة ككل من أجل مكافحة الفقر والجوع. وفيما يخص الإنجاز المتوقع (أ)، أعرب عن القلق إزاء الاستعاضة عن الإنجاز المتوقع لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ "زيادة التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الأعضاء استجابة لقرارات الهيئات الحكومية الدولية" بالإنجاز المتوقع "زيادة التعاون الأفقي". وطرح سؤال عما إذا كان من الممكن استخدام مؤشر الإنجاز (أ) لتقييم الإنجاز المتوقع ذي الصلة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٥٣- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات التالية:

"جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

التوجه العام

الفقرة ٢٦-٧

ت حذف الجملة الأولى ويحل محلها النص التالي:

"٢٦-٧ وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيركز مجلس الرؤساء التنفيذيين عمله على إحراز التقدم بخطى حثيثة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة

والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢. وهذه الغاية، سيكفل المجلس تحقيق المزيد من الاتساق فيما بين المنظمات التابعة للمنظومة“.

(تغيير الجملة الثانية لا ينطبق على النص العربي).

وتحذف الجملة الثالثة.

وتضاف بعد الجملة الرابعة سابقا الجملة الجديدة التالية: ”وسيوصل المجلس العمل على تعزيز ورصد التنسيق الفعلي للجهود المبذولة على نطاق المنظومة ككل من أجل مكافحة الجوع والفقير“.

وفي الجملة ما قبل الأخيرة، تغير عبارة ”زيادة برامج“ إلى عبارة ”تحسين برامج“.

ويعدل الجزء الأول من الجملة الأخيرة على النحو التالي: ”وسيركز المجلس كافة جهوده على كفاءة تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق استجابة عاجلة وقائمة على النتائج لتوجيهات السياسات العامة.“ ويجذف منها ما يلي: ”وتوفير تحليل على نطاق المنظومة للتحديات الناشئة يساعد الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات ذات صلة بعمل المنظومة“.

الإنجازات المتوقعة

يعدل الإنجاز المتوقع (أ) على النحو التالي: ”زيادة التعاون الأفقي فيما بين المنظمات الأعضاء استجابة لقرارات الهيئات الحكومية الدولية“.

مؤشرات الإنجاز

يعاد تسمية المؤشر (أ) ليصبح المؤشر (أ) ١، ويضاف مؤشر جديد (أ) ٢، نصه: ”٢ عدد البرامج المشتركة أو التكميلية والمشاريع ذات الأثر الاستراتيجي، والربط الشبكي المحدد المهام فيما بين الوكالات، والأفرقة العاملة المنشأة لمدة زمنية محددة، وغير ذلك من المبادرات والأنشطة التيسيرية الرامية إلى تعزيز المتابعة على صعيد المنظومة لقرارات الهيئات الحكومية الدولية“.

البرنامج ٢٧

السلامة والأمن

٣٥٤ - نظرت اللجنة في جلستها العاشرة، المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في البرنامج ٢٧، السلامة والأمن، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (Prog. A/61/6 (27)).

٣٥٥ - وقدم ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣٥٦ - أعرب عن التأييد العام للبرنامج، بما في ذلك الإقرار بأهمية أنشطته. وأُثني على طريقة عرض البرنامج وتم الترحيب بدمج البرنامجين الفرعيين السابقين في برنامج فرعي واحد.

٣٥٧ - وأعرب عن رأي مفاده أن أمن وسلامة الموظفين في بعثات حفظ السلام يعد ذا أهمية حاسمة. وأشار إلى ضرورة أن يتناول البرنامج التعاون بين إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل حماية موظفي بعثات حفظ السلام. وارتُئي أنه من الممكن الإشارة في البرنامج الفرعي ٢ (أ) إلى الإطار القائم على النتائج الوارد في ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام. وأُبرزت أهمية استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، والتنسيق بين المقرر واللجان الإقليمية.

٣٥٨ - وبخصوص البرنامج الفرعي ١، تنسيق شؤون الأمن والسلامة، أعرب عن آراء بشأن ما إذا كان مؤشر واحد للإنجاز المتعلق بالفقرة الفرعية (ب) كافياً لقياس الإنجاز المتوقع المتمثل في تعزيز تنسيق الترتيبات الأمنية في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. وعلاوة على ذلك، طُلب إيضاح بشأن "عمليات حماية الأشخاص" الواردة في مؤشر الإنجاز (ب)، ومعنى عبارة "حالات الدخول غير المأذون به" الواردة في مؤشر الإنجاز (أ) '٢' ونهج العمل المتبع في الحالات التي يكون فيها موظف ما معرضاً للخطر. وأعرب عن رأي فحواه أن مسؤوليات الأمن المناطة بالبلد المضيف لم تبين في البرنامج.

٣٥٩ - وبخصوص البرنامج الفرعي ٢، التنسيق والدعم الميدانيان الإقليميان، أُثير سؤال عن معايير اختيار أفراد الأمن. وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (أ)، طُلبت إيضاحات بشأن تحليلات التهديدات والمخاطر المذكورة في مؤشر الإنجاز (أ) '١' وبشأن كيفية تحقيق هدف توسيع الدعم الميداني الوارد في مؤشر الإنجاز (ج) '٢'. وفي ما يتعلق بالبرنامج

الفرعي ٢ (ب)، طلبت إيضاحات بشأن معنى عبارة "مختلف المستفيدين" وعبارة "نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة" الواردتين في هدف المنظمة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٦٠- أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة سرد البرنامج ٢٧، السلامة والأمن، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التنقيحات التالية:

البرنامج الفرعي ١

تنسيق شؤون الأمن والسلامة

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، بعد عبارة "التي جرى تنسيقها"، تُدرج عبارة "في جميع مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية".

جيم - التقييم

١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة

٣٦١- نظرت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة (A/61/83) و (Corr.1).

٣٦٢- وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وردّ على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٦٣- أعرب عن رأي مؤداه أن التقييم عمل يكتسي أهمية حاسمة وأن التقرير كان شديد الفائدة وثيراً بالمعلومات بشأن تواتر عملية التقييم وجودتها. وأشار التقرير بقلق إلى الكيفية التي يؤدي بها التقييم في جميع أجهزة الأمانة العامة. ولوحظ بأسف أن التقييم يبدو ذا أولوية دنيا، وأن بضعة موظفين فقط يعملون في هذا المجال. ذلك أنه يبدو أن هناك في هذا الصدد احتياجات داخلية عديدة وبخاصة فيما يتعلق بتدريب الموظفين على تقنيات التقييم لتعزيز جودة التقييمات عموماً داخل الأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك هناك داخل الأمانة على

ما يبدو ثغرات خطيرة في هذا الصدد كانهتمام الوضوح لدى القيادة، وعدم توفر القدرات الكافية، والحاجة إلى تحسين الهياكل الداخلية المعنية بالتقييم.

٣٦٤- وقد لاحظت الوفود أن من الأهمية بمكان تحسين عملية التقييم الذاتي وطالبت كبار المديرين الالتزام به وأعربت عن تأييد التدابير المبينة في التقرير بهذا الشأن. ولوحظ أن هناك حاجة إلى كفالة أن يتولى مديرو البرامج مسؤولية التقييم الذاتي، وأن هذا النهج سيشجع على زيادة المساءلة لأن المديرين هم الذين سيقومون عندئذ بتوضيح النتائج التي توصلوا إليها، والرد على أسئلة الدول الأعضاء وتعقيباتها. وينبغي بالتالي للمديرين استيعاب الممارسات الفضلى للتقييم الذاتي وتطويرها ليحصلوا على الأدوات الكفيلة بتحسين برامجهم. واعتُبر من المهم أن تُربط التوصيات الناتجة عن التقييمات، ربطاً مباشراً بالمرحلة التالية لدورة التخطيط واعتماد الميزانية. ووصفت عملية تقييم الاحتياجات المبينة في الفقرة ٢٩ بأنها خطوة أولى هامة لتحسين ممارسة التقييم الحالية في الأمانة العامة. وورد بشأن الهدف منها أنه يتمثل في مساعدة كل برنامج من البرامج على تحديد أفضل التقييمات المناسبة للعمل المضطلع به في البرنامج المعني، وتقييم القدرات والثغرات الحالية والاستفادة من هذه المعلومات في تخطيط التقييم ووضع الميزانية.

٣٦٥- وأثيرت أيضاً أسئلة بشأن نوع التدريب على التقييم الذي يقدمه المكتب حالياً لفائدة الموظفين. وورد في معرض الرد على الأسئلة أنه نظراً لقلّة عدد الموظفين، تعذر على المكتب إجراء أي تدريب في الأعوام الأخيرة وأن هناك ثغرة ملحوظة في هذا الصدد. وأوضح المكتب استراتيجيته الحالية لسد هذه الثغرة وهي: وضع نموذج للتدريب على التقييم يُدرج ضمن برامج التدريب التي تديرها إدارة الموارد البشرية وجهات أخرى في الأمانة العامة. وقد وضع هذا النموذج لتجريبه في اللجان الإقليمية في نهاية عام ٢٠٠٦ أو في مطلع عام ٢٠٠٧.

٣٦٦- وطلب توضيح الإجراءات الجاري اتخاذها لمتابعة تنفيذ التوصيات الناشئة عن التقييمات. وتحدث ممثل المكتب عن النظام المتبع في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات، فوصفه بأنه عملية تقوم في ضوء مشاورات يتم إجراؤها بعد ستة أشهر من نشر تقرير المكتب عن النتائج التي توصل إليها. وأضاف قائلاً إن عملية الاستعراض التي تجري كل ثلاثة أعوام أدت إلى زيادة تعميم تقييم نوع التغيير وأثر التوصيات الناتجة عن التقييمات.

٣٦٧- وأثارت الوفود أسئلة بشأن مواضيع اختصاص التقرير وطابعه الخاص به. فقد لوحظ أن التقرير الحالي يتضمن معلومات عن عملية التقييم ونوعية جهود التقييم المبذولة في كامل أجهزة الأمانة العامة. وأشار إلى أن من الأفضل، توخياً لزيادة الفائدة، أن يقوم المكتب بتقييم

موضوعي لأثر تلك الجهود ليتسنى إظهار التحسينات والتغييرات التي جرى تحقيقها. وقيل إن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المداولات بشأن هذا التقرير وإعادة النظر في قيمته. ولوحظ بالإضافة إلى ذلك أن تقارير المكتب نفسها تتباين قيمتها، ومن ثم فإن المكتب هو ذاته بحاجة إلى البحث عن سبل لتحسين تقاريره لأن بعض هذه التقارير كان أكاديمياً وغير عملي جداً.

٣٦٨ - وفيما يتعلق بالمواضيع التي سيشملها التقييم في المستقبل (الفقرات ٣٣-٣٧)، أشار أحد الوفود إلى أنه سيحتفظ بموقفه بشأن هذا الموضوع إلى مرحلة لاحقة من مداولات اللجنة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٦٩ - اختارت اللجنة الموضوعين التاليين: إدارة الشؤون الإدارية - مكتب إدارة الموارد البشرية، ودعم الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا، لعرضهما عليها للنظر فيهما عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩ على التوالي في إطار التقييم المعمق.

٣٧٠ - واختارت اللجنة الموضوعين التاليين: الدروس المستخلصة: البروتوكولات والممارسات؛ وأجهزة التنسيق التابعة للأمم المتحدة، لعرضهما عليها للنظر فيهما عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩ على التوالي في إطار التقييم المواضيعي، الذي سيتم إجراؤه عملاً بقرارات الأمم المتحدة ٢١٨/٤٨ بء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٧٢/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ .

٢ - التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية

٣٧١ - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية، المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية (E/AC.51/2006/2).

٣٧٢ - وعرض ممثل المكتب التقرير وأجاب على الأسئلة المثارة خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣٧٣ - أبدت وفود قلقها بشأن ما سترتب على استنتاجات التقييم السلبية من آثار. وأبدى القلق، بوجه خاص، بشأن انعدام الآليات والأدوات الكفيلة بالاستفادة من الذاكرة المؤسسية

للموظفين المحليين على التقاعد. وأشار أيضا إلى الآثار الضارة للاستعانة بالمصادر الخارجية، ومنها فقدان الذاكرة المؤسسية. كما أبدى القلق بشأن ما استنتجه التقييم من أن المعارف لا تتقاسم دوما بروح من الانفتاح وأن تقاسم المعارف لا يدمج ضمن أساليب العمل. وطلب توضيح ما إذا كان ينبغي أن تكون الحوافز والمكافآت في مجال تقاسم المعارف معنوية أم مالية أم معنوية ومالية معا. وأشار إلى امتلاك مكتبة داغ همرشولد للخبرة اللازمة للاضطلاع بدور ريادي في مجال تقاسم المعارف على مستوى الأمانة العامة، وكذا إلى ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة.

٣٧٤- وأثيرت استفسارات بشأن المنهجية المعتمدة في التقييم، وبخاصة بشأن انخفاض معدلات الردود الواردة من البرامج الفرعية واختيار الكيانات للمقابلات. ولاحظ ممثل المكتب أن معدلات الردود المقدمة في إطار التقييم أفضل قياسا إلى ما هو معتاد في استقصاءات الأمانة العامة، وأن الكيانات الخارجية المختارة لإجراء المقابلات معها كيانات معترف لها بالريادة في مجال إدارة المعرفة. وأثير استفسار بشأن جدوى قياس أثر شبكات المعارف على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقدم ممثل المكتب التوضيح المطلوب بشأن الولاية الخاصة بالتقييم.

٣٧٥- وأعرب عن تأييد عام للتوصيات الواردة في التقرير. وأفيد بأن لها آثارا هامة على نطاق المنظومة تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية وبأن التغييرات ينبغي أن تتم تدريجيا بدلا من الاقتصار على وضع إجراءات إضافية ذات قيمة مضافة قليلة. وأثير استفسار بشأن كيفية تطبيق استراتيجية لإدارة المعارف.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٧٦- أئنت اللجنة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإصداره تقريرا ممتازا ولتوعيته بهذا الموضوع الهام ودوره في تحسين تنفيذ البرنامج في الأمانة العامة، في مجالات منها السعي إلى تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٣٧٧- وأوصت اللجنة أيضا الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن ترحب بمبادرات تقاسم المعارف التي تضطلع بها عدة كيانات في الأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بتقاسم المعرفة التابعة للأمانة العامة، و فرقة العمل المعنية بتقاسم المعرفة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والفريق العامل المعني بإدارة المعرفة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام أن يشجع، بصفته رئيسا للمجلس، فرقة العمل المعنية بتقاسم المعرفة التابعة للمجلس، المنشأة حديثا، على أن تنظر بصورة وافية في التوصية الواردة في الفقرة ٧٢ من التقرير؛

(ج) أن تطلب إلى الأمين العام أن يوسع عضوية فرقة العمل التابعة للأمانة العامة وأن يدمج فيها مكاتب فنية أخرى؛

(د) أن تطلب أيضا إلى فرقة العمل المعنية بتقاسم المعرفة التابعة للأمانة العامة أن تواصل وضع برنامج للأمانة العامة لتقاسم المعارف، بقيادة مكتبة داغ همرشولد، التي تحظى بالخبرة اللازمة في هذا المجال، مع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرات ٧٣ و ٧٤ و ٧٦ و ٧٧ من التقرير ومبادرات تقاسم المعارف التي تضطلع بها كيانات أخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بتقاسم المعرفة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والفريق العامل المعني بإدارة المعارف التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(هـ) أن تطلب إلى الأمين العام أن ينظر في تعيين قسم تقاسم المعرفة بمكتبة داغ همرشولد باعتباره الوحدة الرائدة في الأمانة العامة المسؤولة عن تطوير تقاسم المعرفة، وتشجيعه، وتيسيره، وتوجيهه، في الأمانة العامة، مع مراعاة التوصية الواردة في الفقرة ٧٥ من التقرير؛

(و) أن تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والستين، تقريرا عن التقدم المحرز في مبادرات الأمانة العامة في مجال تقاسم المعارف، وذلك من خلال لجنة الإعلام.

٣ - مدى جدوى التقييم المواضيعي التجريبي

٣٧٨ - نظرت اللجنة أثناء جلستها الثانية المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مدى جدوى التقييم المواضيعي التجريبي (E/AC.51/2006/3).

٣٧٩ - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، ورد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣٨٠- شجعت الدول الأعضاء على الإفادة من نتائج التقرير المتعلق بمدى جدوى التقييم المواضيعي التجريبي لدى البت في مدى جدوى التقييم المواضيعي بوجه أعم. وذكر ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذا التقرير أعد بتكليف من اللجنة. وأشيد بعملية استجلاء الدروس المستفادة من التقييم المواضيعي التجريبي. وأعرب عن التأييد لمواصلة التقييمات المواضيعية التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأشار إلى أنها مفيدة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٨١- أقرت اللجنة ضرورة أن يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء التقييم المواضيعي لتقديمه للجنة.

٤ - تقييم متعمق للشؤون السياسية

٣٨٢- نظرت اللجنة أثناء جلستها الثانية المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم متعمق للشؤون السياسية (E/AC.51/2006/4) وفي تعليقات الأمين العام عليه (E/AC.51/2006/4/Add.1).

٣٨٣- وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وردّ على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣٨٤- أعرب عن التقدير لما يتضمنه التقرير من معلومات بما يتسم به من شمول ولما قدم من توصيات. وأعرب عن القلق إزاء بعض النتائج الرئيسية، وبخاصة ما يتصل منها بضعف قدرة الشعب الإقليمية فيما يتصل بولاياتها الواسعة والهامة؛ والافتقار إلى الوضوح المفاهيمي فيما يخص الأعمال التنفيذية في مجال منع نشوب الصراعات وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع؛ وتباين قدرة الشعب الإقليمية على إعداد تقارير تحليلية زاخرة بالمعلومات تتسم بارتفاع مستواها بشكل ثابت؛ وما يظهر من ضعف الأولوية التي تولى للقضايا المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الشؤون السياسية.

٣٨٥- وفيما يتعلق بالنتيجة التي مفادها أن ثمة حاجة إلى تعزيز الشعب الإقليمية وإعادة تجهيزها بقدر كبير، لوحظ أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يقدم توصيات محددة بشأن كيفية تعزيز الشعب الإقليمية وإعادة تجهيزها. أما التوصية بإخضاع الشعب الإقليمية لعملية مكثفة لإدارة التغيير بغرض استعراض أوضاع تلك الشعب وتقديم مقترحات محددة لتعزيزها فمن شأنها التأخير في التصدي لهذه المسألة. واقترح علاوة على ذلك أن يأخذ مكتب

خدمات الرقابة الداخلية في الحسبان الطلب الذي وجه إليه لتقديم مزيد من المقترحات العملية في تقاريره.

٣٨٦ - وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية إيضاحات بشأن عدد من القضايا، من بينها: كيف يمكن تنفيذ بعض من أكثر التوصيات طموحا التي تتطلب التشاور على نطاق واسع مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة؛ وطبيعة العلاقة المعقدة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية؛ وآثار تباين جودة النواتج التحليلية للشعب الإقليمية على جودة تقارير مجلس الأمن؛ وتقسيم العمل بين مكتب دعم بناء السلام المنشأ حديثا والشعب الإقليمية؛ وما إذا تمت استشارة الدول الأعضاء في تقييم جودة عمل الشعب الإقليمية؛ وغياب التنوع الجغرافي في اختيار الدعم التحليلي والمعلوماتي الخارجي الذي تستعين به إدارة الشؤون السياسية؛ والولاية التي منحت لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لإعداد التقرير المتعلق بهذا الموضوع.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٨٧ - رحبت اللجنة بنتائج التقييم المتعمق الذي أجرته إدارة الشؤون السياسية وشجعت مكتب خدمات الرقابة الداخلية على مواصلة تقييمه للبرامج الفرعية المتبقية التي تضطلع بها الإدارة والمتعين موافقها به في دورتها المقبلة، واعتمدت التوصيات العشر الواردة في الفقرات من ٧٤ إلى ٨٣ من التقرير.

٣٨٨ - وفي حين تقرر اللجنة باستعانة إدارة الشؤون السياسية بمنظمات أكاديمية وغير حكومية في جمع المعلومات وفي مهام تحليلية، أكدت على أن من المهم للإدارة الاحتفاظ بما يكفي من القدرات التحليلية لكفالة مواصلة تناول القضايا من منظور متعدد الأطراف.

٥ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات بشأن التقييم المتعمق لبرنامج قانون البحار وشؤون المحيطات

٣٨٩ - نظرت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج قانون البحار وشؤون المحيطات (E/AC.51/2006/5).

٣٩٠ - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وأجاب، هو ومدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٩١- أشاد الحاضرون بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لزيادتها قدرتها ولاستعانتها على نحو متزايد بالمنظمات غير الحكومية. غير أنه أُعرب عن القلق إزاء عمل المنظمات غير الحكومية في فرق العمل المعنية بالمحيطات التابعة للأمم المتحدة، واستشهد في هذا الصدد بالفرع المتعلق بالتزامات الدول في ذلك التقرير كمثال على أن مدخلات المنظمات غير الحكومية يمكن أن تسفر عن بيانات مغلوطة.

٣٩٢- وأشار إلى أن الشعبة أسهمت منذ إنشائها في عام ١٩٩٢، إسهاما كبيرا في تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بالقضايا المتصلة بالمحيطات وفي زيادة الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة عن طريق الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، أقر بالدور الذي قامت به الشعبة في زيادة عدد أطراف الاتفاقية. وأخذ في الاعتبار طبيعة عمل الشعبة، أثرت مسألة الكيفية التي تعتمدها الشعبة أن تحسن بما قدرات موظفيها وتزيد من كفاءة الأداء عموما، والكيفية التي يمكن بها ضمان توجيه الأموال نحو المسائل ذات الأولوية العليا وامتلاك الشعبة لما يكفي من الموارد وقدرة الموظفين على القيام بذلك.

٣٩٣- وفيما يتعلق بمسألة تحسين قدرة الموظفين وكفاءتهم، أوضح مدير الشعبة أن الشعبة تعتمد على عدة مصادر إضافية، داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء، لتكميل قدرتها الحالية من خلال تبادل المعارف. وأضاف أنها مكلفة بتنفيذ الاتفاقات، وهي ولاية تتطلب خبرة في عدة مجالات ليست لها في الوقت الراهن شعب متخصصة فيها. وفي هذا الصدد، استشهد بالمثل الذي ضربه مؤخرا موظفان من فئة الخدمات العامة اكتسبا الخبرة التقنية بهذه الطريقة في المسائل المتعلقة بالجرف القاري. وتستمد الشعبة الخبرة أيضا من وحدات داخل الأمانة العامة لا تملك فحسب الخبرة المطلوبة لسد الثغرات المعرفية الحالية بنفسها، بل لها أيضا علاقات مع خبراء خارجيين يمكنهم زيادة القدرة الحالية للشعبة بقدر أكبر فيما يتعلق بقانون البحار وغيره من المجالات. وأفاد المدير بأن الشعبة طلبت المزيد من الموارد لمساعدتها على تنفيذ المهام المبينة في التقرير، بنود متسلسلة محددة تدور حول المتطلبات التقنية، وملاك الموظفين ومسائل أخرى. ولاحظ أنه من المحتمل أن تنظر الجمعية العامة في هذا الطلب في دورتها الحادية والستين.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٩٤- خلصت اللجنة إلى أن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار قد نفذت جميع التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين.

مسائل التنسيق

ألف - تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

٣٩٥ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في تقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (E/2006/66).

٣٩٦ - وعرض مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير وأجاب على الاستفسارات المثارة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٩٧ - رحّب المندوبون بالتقرير نظرا لأهميته وفائدته وأبدوا ارتياحهم لطابعه الشامل، وبخاصة للطريقة التي بسط بها الجهود المبذولة والتقدم المحرز في إطار التعاون بين الوكالات خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وأعربوا عن تأييد مجلس الرؤساء التنفيذيين، ودوره الحاسم في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتحسين فعاليتها، ودوره المركزي في تقاسم الخبرات بين مؤسسات الأمم المتحدة ووضع استراتيجية وسياسة للتنسيق من أجل تحسين نواتج مؤسسات المنظومة.

٣٩٨ - وأيد دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في تعزيز ثقافة التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجلب روح التماسك للمنظومة. ولوحظ أن المجلس في وضع فريد يؤهله لمساعدة منظومة الأمم المتحدة على المضي قُدما في بعض التغييرات والإصلاحات التي انكبت الدول الأعضاء على مناقشتها على مدى السنوات الماضية.

٣٩٩ - وأشار إلى إنجازات مجلس الرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية من قبيل التماسك على الصعيد القطري، ومراعاة المنظور الجنساني، وإدارة المعارف، ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأشار أيضا إلى أهمية التنسيق والتشارك بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبدء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشؤون الإدارية والأنشطة التنفيذية. ولوحظ أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حاسما في كل جوانب التنفيذ والإدارة بالمنظومة تقريبا، ويمكن أن تكون أداة فعالة للحد من الازدواجية وتمكين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من التفاعل بسهولة أكبر.

٤٠٠ - وأشار المندوبون إلى جهود مجلس الرؤساء التنفيذيين لتنفيذ القرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإلى أهمية إيلاء الاهتمام لقضايا الجوع والعمالة والهجرة تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية. وأيدت الأنشطة التي تنهض بها شبكة الموارد البشرية فيما يتعلق ببدل التنقل وبدل المشقة ومواءمة مجموعات العناصر المكونة للأجر. ورحب بدمج مختلف مبادرات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية بأماكن عمل الأمم المتحدة في برنامج مشترك واحد على نطاق المنظومة. وأيد مبدأ وجوب تعزيز التعاون في مجال الإدارة.

٤٠١ - وأشار إلى تحاور مجلس الرؤساء التنفيذيين مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، وخاصة فيما يتصل بالمسائل المالية، نظراً لجهود المجلس الدؤوبة لتأمين الشفافية الكاملة في المسائل المتصلة بالموارد الخارجة عن الميزانية. واعتبر من الضروري أن يعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين على زيادة تحسين أساليب عمله في هذا المجال.

٤٠٢ - وطلب إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يتناول بإسهاب، في تقاريره الاستعراضية السنوية المقبلة، التطور في مجال تقاسم الخبرات، مع التركيز على إدارة المعرفة والفقير على وجه التحديد، بيد أن ثمة أعضاء أفادوا بأن بعض الأنشطة في مجال تقاسم أفضل الممارسات يتم فيما يبدو بطريقة مخصصة وسلبية وبأن المجلس ينبغي له أن يعتمد نموذجاً أكثر إيجابية في هذا الصدد. وفيما يتعلق بتحسين إدارة الموارد البشرية والتعاون بين الوكالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قال المندوبون إنهم سيعولون على مجلس الرؤساء التنفيذيين ليأخذ زمام هذه المبادرات. وأخيراً، وفيما يتعلق بتحسين إدارة الموارد المالية، رئي أن مجلس الرؤساء التنفيذيين ينبغي له أن يعمل على المضي قدماً نحو تحقيق الشفافية الكاملة فيما يتصل بالموارد الخارجة عن الميزانية.

٤٠٣ - وخلال المناقشات، شملت المواضيع المقترح أن ينظر فيها مجلس الرؤساء التنفيذيين ما يلي:

(أ) في مجال الإدارة والمساءلة، أيد الأعضاء تأييداً تاماً المبادرة الرامية إلى إنشاء نظام إداري أكثر فعالية في الأمم المتحدة، واقترحوا إعداد مدونة جديدة لقواعد السلوك في المسائل التجارية تشمل تدابير لتعزيز قدرات المؤسسات على كشف الغش والفساد ومنعهما؛

(ب) في مجال المالية والميزانية، حثت اللجنة مجلس الرؤساء التنفيذيين وهياكله المختصة على تعزيز التنسيق من خلال مزيد من عمليات تبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛

- (ج) في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أشار الأعضاء بقلق إلى انعدام التقدم الواضح، واقترحوا أن يقدم مجلس الرؤساء التنفيذيين مقترحات محددة بهذا الصدد؛
- (د) في مجال إدارة المعرفة وتقاسمها، رأى الأعضاء أن مجلس الرؤساء التنفيذيين ينبغي أن يظل يضطلع بدور هام في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية (E/AC.51/2006/2)؛
- (هـ) أشار الأعضاء إلى أهمية أن يتناول مجلس الرؤساء التنفيذيين في تقاريره المقبلة النتائج العملية لإصلاحه وتأثيره على مختلف مجالات التنسيق بين الوكالات، وأن يوفر معلومات أكثر تحديدا بشأن المشاكل المصادفة في جهوده في مجال التنسيق والطرق التي عولجت بها.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٤٠٤ - أحاطت اللجنة علما بتقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، رهنا بالملاحظات الواردة أدناه.
- ٤٠٥ - أوصت اللجنة بأن ترحب الجمعية العامة بإدراج معلومات عن التقدم الذي تحرزته الآليات المعنية المشتركة بين الوكالات والمشاكل التي تصادفها في إطار التصدي للجوع والفقر.
- ٤٠٦ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يواصل رصد التعاون الفعال على نطاق المنظومة للتصدي للجوع والفقر.
- ٤٠٧ - أوصت اللجنة بأن تعبر الجمعية العامة عن أسفها لأن استجابة المجتمع الدولي للحد من نقص التغذية لم تكن كافية عموما ولأن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة تدنت بأكثر من ٥٠ في المائة خلال العقد الأخير، وأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا الوضع.
- ٤٠٨ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يتناول في تقاريره السنوية التقدم المحرز في التصدي للصعوبات الرئيسية التي تصادفها مؤسسات المنظومة لمعالجة مسألة سوء التغذية والجوع (انظر E/2006/66، الفقرة ٣٤).

٤٠٩- أكدت اللجنة الأولوية العالية التي ما زال مجلس الرؤساء التنفيذيين يوليها لكفالة فعالية وتنسيق دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنميتها، وطلبت إلى المجلس أن يكفل بقاء دعم الشراكة الجديدة أولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وشجعت المنظمات الأعضاء في المجلس على مواصلة المواءمة بين أولوياتها وأولويات الشراكة الجديدة وزيادة جهودها دعماً لها.

باء - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقرير وحدة التفتيش المشتركة

٤١٠- نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة والسادسة، المعقودتين في ١٥ و ١٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، في تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2006/6). وبالاقتران مع هذا التقرير، نظرت اللجنة أيضاً في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/61/69) وتعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عليه (A/61/69/Add.1).

٤١١- وعرض مدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تقرير الأمين العام وأجاب على الأسئلة المثارة خلال نظر اللجنة في التقرير. وعرض أحد المفتشين تقرير وحدة التفتيش المشتركة وأجاب على الأسئلة المثارة. وعرض مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير الذي يتضمن تعليقات الأمين العام والمجلس عليه.

المناقشة

٤١٢- أعربت الوفود عن تقديرها لكون التقريرين مفيدتين وحافلين بالمعلومات. وبصدد تقرير الأمين العام، أشار بعض الوفود إلى ضرورة اشتغال التقارير المقبلة على تحليل وتقييم أثر المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلاً عن رصد التزامات المجتمع الدولي. وأشار وفد باستغراب إلى عدم إدراج اليونيسيف في التقرير، وأوصى بإدراجها في التقارير المقبلة نظراً لأهمية أنشطتها في أفريقيا.

٤١٣- وفيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، قدم المفتش توضيحاً بشأن طابعه. وأكد أن التقرير ليس بصدد الشراكة الجديدة في حد ذاتها بل بصدد الدور التنسيقي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والتنسيقية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

٤١٤- وأدلى ببيانات قوية دعماً للشراكة الجديدة، وسلط الضوء على الدور الهام لوكالات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذها. وشدد بوجه خاص على أهمية وجود هيكل مؤسسي فعال وتحسين التنسيق بين وكالات المنظومة المعنية بدعم أفريقيا.

٤١٥- وأيد دور مكتب المستشار الخاص كجهة تنسق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة على الصعيد العالمي، وأقر بالدور الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيق إسهامات وكالات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الشراكة الجديدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وشدد عدد من الوفود، بوجه خاص، على ضرورة تعزيز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كجهة تنسيق استراتيجية.

٤١٦- ورئي أن الشراكة توفر فرصاً جيدة للوكالات للعمل معاً وأنه ينبغي مستقبلاً تحسين التعاون والتنسيق فيما بينها. وعلاوة على ذلك، أعرب وفد عن أمله في أن يفضي التنسيق فيما يتعلق بالشراكة الجديدة إلى قدر من التعاون بين الوكالات أكبر مما هو قائم حالياً.

٤١٧- وأبدت وفود قلقاً بشأن ما تنطوي عليه بعض التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة من آثار مالية هامة. وأبدت قلقاً أيضاً بشأن احتمال فقدان القدرة التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة التي قد تنتدب موظفيها إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤١٨- وسلط الضوء على الدور المركزي للجنة في مسألتَي البرمجة والتنسيق، وبخاصة دورها في المساعدة على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

الاستنتاجات والتوصيات

٤١٩- رحبت اللجنة بتقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2006/6) ولاحظت الانجازات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة للنهوض بدورها في تنفيذ الشراكة الجديدة.

٤٢٠- أقرت اللجنة بأن منظومة الأمم المتحدة ما فتئت تسهم إسهاماً ملموساً من أجل تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من خلال تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية.

٤٢١- أعادت اللجنة تأكيد أهمية تملك وقيادة اللجنة للشراكة الجديدة، اللذان يعتبران عاملين رئيسيين لإحراز التقدم في تنفيذها.

٤٢٢- أيدت اللجنة التوصيات الواردة في الفقرات من ٧٩ إلى ٨١ من التقرير. وحثت اللجنة أيضاً مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على الإحاطة علماً بالتقارير التي

يصدرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقاسم المعارف وعلى المشاركة أيضا في عمليات المتابعة.

٤٢٣- رحبت اللجنة بالدعم المقدم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من هيئات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها، وأعادت تأكيد الدور المركزي والحاسم لمجلس الرؤساء التنفيذيين ومكتب المستشار الخاص في الدعوة إلى تقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة وتعزيزه على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة على الدور الأساسي لمكتب المستشار الخاص في أنشطة مجموعة الدعوة والاتصالات.

٤٢٤- وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز مكتب المستشار الخاص للتعجيل بتنفيذ الشراكة الجديدة وأداء ولايته بفعالية في مجالات تنسيق الموارد وتعبئة القدرات وتوفير الدعم المؤسسي والدعوة لتحسين فعالية استجابة منسقة ومتكاملة للتحديات التي تواجهها أفريقيا.

٤٢٥- وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشار الخاص توفير القيادة والدعم المنسق للبلدان الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي.

٤٢٦- لاحظت اللجنة بقلق أن عدة مشاكل وقيود تتعلق أساسا بمسائل التنسيق والتعاون والتمويل لا تزال تحول دون عمل منظومة الأمم المتحدة بفعالية كاملة لتنفيذ الشراكة الجديدة، وحثت مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهود للعمل معاً من أجل كفاءة الاستفادة من المواهب والموارد بالشكل المناسب. وشجعت اللجنة على تجسيد التنسيق المشترك بين الوكالات؛ والحوار المنتظم والدوري مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة؛ والتخطيط المشترك بين الوكالات.

٤٢٧- شددت اللجنة على أن منظومة الأمم المتحدة تشكل دعامة أساسية في الدعوة إلى الدعم الدولي لأفريقيا وتقديمه وتحتاج بالتالي إلى رصد الالتزامات الدولية لدعم الشراكة الجديدة تجنباً للازدواجية.

٤٢٨- أوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في التوصيات من ١ إلى ١٠ الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/61/69).

رابعا - تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها

٤٢٩- نظرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها".

٤٣٠- وكان معروضا على اللجنة، للنظر في البند، مجموعة مما خلصت إليه بشأن هذا البند من استنتاجات وأصدرته من توصيات اعتمدها في دوراتها الثامنة والثلاثين إلى الرابعة والأربعين فضلا عن مقترحات قدمتها الوفود في دورتها الخامسة والأربعين. وعقدت اللجنة عدة جولات من المشاورات غير الرسمية ومشاورات غير رسمية مغلقة للنظر في هذه المقترحات وغيرها التي طُرحت أثناء الدورة الحالية.

المناقشة

٤٣١- أبدت بشأن البند المتعلق بتحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها، ملاحظة وصف فيها البند بأنه بند صعب. ولم يكن الأعضاء قد توصلوا في الماضي إلى اتفاق بشأنه بسبب الاختلافات الكبيرة في آرائهم حول أساليب تحسين العمل، ذلك أنه يتعين أولا تحديد المشاكل الفعلية وتقديم مقترحات ملموسة ليتسنى للجنة المضي قدما في أجواء يسودها التفاهم. فمن الضروري أن يتم العمل على أساس مناقشة صريحة ومفتوحة.

٤٣٢- وأشار إلى أن اللجنة كانت قد نظرت في عدة مقترحات في الدورات السابقة، وهو ما يمكن التأسيس عليه لإجراء مناقشات بشأن هذا البند في الدورة السادسة والأربعين. وشدد على أن اللجنة تعمل جاهدة لوضع توصيات وأنه تم إحراز تقدم أثناء الدورة.

٤٣٣- وأعرب عن رأي مفاده أن الجمعية العامة كانت طلبت مرارا إلى اللجنة، وخاصة في قراراتها ٢٦٩/٥٨، و ٢٧٥/٥٩ و ٢٥٧/٦٠، أن تحسن أساليب عملها، وأن المقترحات التي طرحت في الأعوام الماضية معروفة جيدا. وأشار إلى أنه يتعين بالتالي أن يتم على سبيل الاستعجال تنفيذ التعليمات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن تعزيز اللجنة، على أن يتم التأكد من أن ذلك لن يؤثر سلبا على نظرها في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤٣٤- وأعرب أيضا عن رأي مؤداه أن فائدة اللجنة ينبغي قياسها في ضوء منجزاتها. وينبغي لها إصدار توجيهات واضحة لمديري البرامج والتركيز بقدر أكبر على التنسيق والجوانب البرنامجية. وينبغي أن يكون تقريرها قصيرا وأن يركز على التوجيهات الاستراتيجية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٤٣٥- ورأى بعضهم ضرورة أن تكون أساليب عمل اللجنة عملية وواقعية وتراعي دورة الميزانية، وأن يتم التشديد في سنوات تقديم الميزانية على الجوانب البرنامجية، وعلى التقييم في غير سنوات تقديمها. وأشار إلى أن الفرصة سانحة لزيادة تعزيز فعالية اللجنة. وأشار أيضا في هذا الصدد إلى دور اللجنة بوصفها هيئة فرعية هامة من هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٣٦- وأعرب أيضا عن وجهة نظر مؤداهها أن اللجنة نظرت في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي تحدد مواطن الضعف وتقتراح تدابير لتحسين الأمانة العامة. إضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، وهو ما قدم مساهمة كبيرة في هذا الصدد. ويضاف إلى ذلك أن اللجنة يمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا باستعراض جميع الولايات التي صدرت عن المنظمة بهدف تجنب الازدواجية. ولذا، فإن الاقتراح الداعي إلى إلغاء اللجنة ينبغي طرحه جانبا، وتقديم مقترحات أخرى عملية وبناءة بقدر أكبر لتحويل اللجنة إلى أداة فعالة لدى أعضائها والمنظمة بأسرها.

٤٣٧- وقبل نظر اللجنة في البند الأول من جدول الأعمال في ٢١ آب/أغسطس، أعرب عن وجهة نظر مؤداهها أن عضوا محترما من الأعضاء المنتمين إلى اللجنة منذ فترة طويلة انسحب منها فجأة بعد دورتها الخامسة والأربعين عندما فشلت اللجنة في جهودها الرامية إلى تحسين فعاليتها. ولوحظ أيضا أن عضوين آخرين قررا تغيير طبيعة مشاركتها في الدورة السادسة والأربعين للجنة بسبب استمرار عجزها عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحسينات الموصى بها بشأن إجراءات وأساليب عملها وهي تحسينات تعتبر حاسمة لنجاحها في المستقبل.

٤٣٨- وقبل نظر اللجنة في البند الأول من جدول أعمالها في ٢٩ آب/أغسطس، أعرب عن وجهة نظر مؤداهها أن ما يثير شكوكا بشأن فائدة اللجنة، شروعاتها في التفاوض بشأن اللغة التي سوف تستخدم في تقريرها من دون التوصل أولا إلى توافق آراء بشأن التحسينات المقترح إدخالها على شكل التقرير، فضلا عن تدابير أخرى لإضفاء الفعالية على عملها.

٤٣٩- وبعد مناقشة بند جدول الأعمال من جميع نواحيه، ومراعاة لمختلف ما أعربت عنه الوفود من جهات نظر وطرحته من مقترحات، عرض الرئيس ورقة غير رسمية حظيت داخل اللجنة بموافقة وتأييد واسع النطاق. وفيما يلي نصها:

”تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها

١- أعادت اللجنة تأكيد دورها بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لأغراض التخطيط والبرمجة والتنسيق، وأعربت عن تصميمها على أن تدخل تحسينات على أساليب عملها لزيادة فعاليتها

بما يتسق مع ولايتها^(١)، واختصاصاتها^(٢)، والأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم^(٣).

”٢ - وشددت اللجنة مجدداً على أهمية طابعها الحكومي الدولي في أداء مهامها.

”٣ - وقررت اللجنة أن تنفذ التدابير التالية الرامية إلى زيادة فعاليتها وتحسين أساليب عملها وإجراءاتها.

”٤ - ودعت اللجنة إلى التبكير بتحديد مواعيد جلساتها التنظيمية في أجل أقصاه بداية أيار/مايو من كل عام، وهي الجلسات التي ينبغي أن يتم خلالها انتخاب مكتب دورتها القادمة. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على أن تقدم في وقت مبكر أسماء مرشحيها لعضوية المكتب لتسهيل تشكيله في وقت مبكر.

”٥ - وأوصت اللجنة بأن يتحمل المكتب القادم فوراً مسؤولية إعداد الدورة القادمة التي انتخب لها، وتشتمل هذه المسؤولية تخطيط برنامج عمل الدورة السنوية للجنة ومراقبة حالة وثائق الدورة. وفيما يتعلق بهذه الوثائق، ينبغي للأمانة العامة أن تظل على اتصال مستمر بالإدارات المعنية المصدرة لها للتأكد من تقديمها في مواعيدها.

”٦ - وشددت اللجنة مجدداً على ضرورة أن يواصل الأمين العام تحسين نظام المسؤوليات والمساءلة في الأمانة العامة، وكفالة إصدار الوثائق في حينها عملاً بقاعدة الأسابيع الستة.

”٧ - وتشير اللجنة إلى الفقرة ٩ من الجزء الثالث من القرار ٢٥٦/٥٩ الذي قرر فيه منح الأولوية لإصدار الوثائق المتعلقة بمسائل التخطيط والميزانية والإدارة، التي يلزم أن تنظر فيها الجمعية العامة عاجلاً؛ وحثت اللجنة الأمانة العامة على أن تمنح الأولوية لإصدار خطة فترة السنتين والإطار الاستراتيجي المقترح، والميزانية البرنامجية المقترحة عملاً بالفقرة المشار إليها من القرار.

”٨ - وأشارت اللجنة إلى القرارات ذات الصلة بشأن اللغات الرسمية للأمم المتحدة. بما فيها قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

(١) انظر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٢٠ (د-٣٤) و ١١٧١ (د-٤١) و ٢٠٠٨ (د-١٠)، وقراري الجمعية العامة ٩٣/٣١ و ٢٦٩/٥٨، ومقرر الجمعية العامة ٤٢/٤٥٠.

(٢) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، المرفق.

(٣) ST/SGB/2000/8، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

المتعلق بتعدد اللغات، وشددت في هذا الصدد على حاجة لجنة البرنامج والتنسيق إلى الحصول في الوقت المحدد على الوثائق باللغات الرسمية الست.

٩ - وقررت اللجنة تبعاً لذلك أن تخصص يوماً من أيام الأسبوع الأول من دورتها لعقد جلسات إحاطة غير رسمية لأعضاء الوفود والمراقبين بشأن المسائل التقنية التي تعترض معالجتها.

١٠ - وشددت اللجنة على ضرورة حضور كبار مديري البرامج لمساعدتها في مداولاتها بشأن بنود جدول الأعمال المتصلة بمجالات مسؤوليات كل منهم.

١١ - وشددت اللجنة على ضرورة إجراء مناقشة تفاعلية مع مديري البرامج للتركيز على الجوانب البرنامجية للولايات القائمة ولكنها أكدت مرة أخرى الحاجة إلى أن تقدم الأمانة العامة تقارير شفوية سريعة ومقتضية .

١٢ - وقررت اللجنة دعوة من يعينهم الأمين العام لتمثيله في الجلسات غير الرسمية إلى تركيز بياناتهم الرسمية على جملة أمور تشمل مثلاً أي تطورات هامة جدد منذ صدور التقرير، وتوضيح أي مسائل بالغة التعقيد .

١٣ - ولاحظت اللجنة أن دورتها لشهر أغسطس تظل غير ذات فائدة وأوصت الجمعية العامة بأن تعلقها خلال الفترة التجريبية لإصلاح الميزانية. وتتطلع اللجنة إلى أن يتم في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة اتخاذ قرار نهائي بشأن مراجعة عملية التخطيط والميزنة .

١٤ - ووافقت اللجنة على تقديم توصية إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة بشأن مدة انعقاد دوراتها بما في ذلك النظر فيما إن كان بالإمكان تخفيض مدتها في سياق الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين للخبرات المكتسبة من الفترة التجريبية لعملية التخطيط والميزنة الجديدة.

١٥ - وأوصت اللجنة بأن تشمل الاستعراضات التي تجري مرة كل ثلاث سنوات، والتقارير المتعمقة والتقييمات المواضيعية جزءاً يخصص للمسائل التي يكون من المفيد إخضاعها لأعمال توجيه ومتابعة تقوم بها هيئات حكومية دولية.

١٦ - وأوصت اللجنة كذلك أن يركز الجزء المخصص للمسائل المتعلقة بالاستعراضات التي تجري مرة كل ثلاث سنوات، والتقارير المتعمقة والتقييمات المواضيعية، على المسائل العملية والمتعلقة بالسياسة العامة التي يرى مكتب خدمات

الرقابة الداخلية أن الأمانة العامة لا يمكنها حلها بمفردها وتتطلب توصية أو قرارا من أجهزة حكومية دولية.

”١٧ - وأشارت اللجنة إلى طلبها المقدم إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإعداد تقارير لتقييمات مواضيعية متعمقة تشكل جزءا كبيرا من التقييم الذي يجريه المكتب، ووافقت على أن تستعرض في دورتها الثامنة والأربعين برمجة مواعيد تقديم هذه التقارير لتنظر فيها في دوراتها.

”١٨ - وأوصت اللجنة بمواصلة تضمين تقرير أداء البرامج مريعا في كل جزء فيه وصف مقتضب للتحديات والمعوقات والأهداف غير المحققة، لتيسير تقييم اللجنة للمسائل المؤثرة في أداء البرامج.

”١٩ - وشددت اللجنة على ضرورة أن تكون مناقشة تقريرها مقتضبة ومركزة كيما تتسنى مواصلة تحسين جودته.

”٢٠ - وقررت اللجنة كذلك أن يتوفر ما يلي في إصدار تقريرها:

”(أ) ينبغي أن تقدم إليها في المواعيد النهائية التي يحددها المكتب المساهمات اللازمة لاستخلاص استنتاجاتها وتقديم توصياتها. وينبغي أن يكون الموعد النهائي معقولا ويتيح لأعضائها متسعا من الوقت للتمعن في الردود الواردة من الأمانة العامة؛

”(ب) ينبغي تعميم مشروع التقرير قبل ٢٤ ساعة على الأقل من موعد انعقاد المشاورات الرسمية بشأنه؛

”(ج) ينبغي للوفود أن تحاول الحصول عند الاقتضاء من خبراءها على أي تعليمات و/أو مساهمات خلال فترة الـ ٢٤ ساعة.

”٢١ - وشددت اللجنة على أهمية المادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأكدت مجددا أن المراقبين يجوز لهم وفقا للنظام الداخلي للمجلس، المشاركة في مداواتها بشأن أي مسألة تمهم بشكل خاص. وأكدت مجددا أيضا مسؤوليات وامتيازات أعضائها فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات والتوصيات التي يعتمدها، ووافقت على ضرورة ألا يعترض المراقبون على قرارات اللجنة عندما يتفق أعضاؤها على الاستنتاجات والتوصيات“.

خامسا - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة

٤٤٠- ويرد أدناه جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة. وقد أُعد على أساس السند التشريعي الحالي في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة في دورتها السادسة والأربعين.

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة.

الوثائق

تقرير الأمين العام (قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٥٤)

٤ - المسائل البرنامجية:

(أ) تخطيط البرامج؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الخبرات المكتسبة فيما يتعلق بالتغييرات التي أجريت على عملية التخطيط والميزنة (قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨)

(ب) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨)؛

الوثائق

تقرير الأمين العام (في شكل كراسات)

(ج) التقييمات:

الوثائق

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للشؤون السياسية (قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٠)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها

اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للإدارة العامة والتمويل والتنمية (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

٥ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

تقرير العرض العام السنوي للمجلس لفترة السنتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

٦ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

٧ - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين.

٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والأربعين.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) أداء البرامج؛
 - (ب) الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
 - (ج) التقديرات المنقحة المتصلة بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والتنقيحات المقترحة لخطة برنامج فترة السنتين وأوليات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
 - (د) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق في إطار ولايتها.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين.

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة والأربعين

- A/61/6 (part one) الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩:
الجزء الأول: موجز الخطة
الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين
- A/61/6 (Prog.1) شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
- A/61/6 (Prog.2) الشؤون السياسية
- A/61/6 (Prog.3) نزع السلاح
- A/61/6 (Prog.4) عمليات حفظ السلام
- A/61/6 (Prog.5) استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية
- A/61/6 (Prog.6) الشؤون القانونية
- A/61/6 (Prog.7) الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- A/61/6 (Prog.8) أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- A/61/6 (Prog.9) دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- A/61/6 (Prog.10) التجارة والتنمية
- A/61/6 (Prog.11) البيئة
- A/61/6 (Prog.12) المستوطنات البشرية
- A/61/6 (Prog.13) المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية
- A/61/6 (Prog.14)/Rev.1 التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
- A/61/6 (Prog.15) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
- A/61/6 (Prog.16) التنمية الاقتصادية في أوروبا
- A/61/6 (Prog.17) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- A/61/6 (Prog.18) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
- A/61/6 (Prog.19) حقوق الإنسان
- A/61/6 (Prog.20) توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين
- A/61/6 (Prog.21) اللاجئون الفلسطينيون
- A/61/6 (Prog.22) المساعدة الإنسانية
- A/61/6 (Prog.23) الإعلام

- A/61/6 (Prog.24) خدمات الإدارة والدعم
- A/61/6 (Prog.25) الرقابة الداخلية
- A/61/6 (Prog.26) الأنشطة المشتركة التمويل
- A/61/6 (Prog.27) السلامة والأمن
- A/61/21/Add.1 تقرير عن الدورة الثامنة والعشرين للجنة الإعلام
- A/61/64 تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٤
- A/61/69 مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"
- A/61/69/Add.1 مذكرة من الأمين العام يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"
- Corr.1 و A/61/83 مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات
- A/61/125 التنقيحات المقترحة للخطط البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧
- A/61/31 مذكرة من الأمين العام عن التقديرات المنقحة لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥: السرود البرنامجية
- A/60/537 تقرير الأمين العام عن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥: التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار الأبواب ١ و ٢ و ٣ و ١١ و ١٦ و ٢٨ ألف و ٢٨ جيم و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٢٨ واو و ٢٩ لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦
- E/2006/66 تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦
- E/AC.51/2006/1 جدول الأعمال المؤقت المشروح للجنة البرنامج والتنسيق

- E/AC.51/2006/2 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية
- E/AC.51/2006/3 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مدى جدوى التقييم المواضيعي التجريبي
- E/AC.51/2006/4 و تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المعمق للشؤون السياسية Add.1
- E/AC.51/2006/5 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والأربعين بشأن التقييم المعمق لبرنامج قانون البحار وشؤون المحيطات
- E/AC.51/2006/6 تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- E/AC.51/2006/L.1 مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق و Rev.1
- E/AC.51/2006/L.2 مذكرة من الأمانة العامة عن قائمة تقارير وحدة التفتيش المشتركة
- E/AC.51/2006/L.3 مذكرة من الأمانة العامة تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للجنة
- E/AC.51/2006/L.4 مشروع تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والأربعين و Add.1-37
- E/AC.51/2006/CRP.1 مذكرة من الأمانة العامة، الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: استعراض الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية
- E/AC.51/2006/INF.1 قائمة أعضاء الوفود

